

العنوان:	الإقليد فى شرح المفصل دراسة وتحقيق " الجزء الأول : من بداية المخطوط إلى نهاية المنصوبات من الأسماء "
المؤلف الرئيسي:	الجندي، أحمد بن محمود بن عمر، ت. 700 هـ.
مؤلفين آخرين:	كمبة، على نور الدين سالم، ابن طاهر، محمد امحمد عثمان، بادى، يوسف حسين(محقق، مشرف)
التاريخ الميلادي:	2006
موقع:	مصراتة
الصفحات:	1 - 479
رقم MD:	774930
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة 7 أكتوبر
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	ليبيا
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التراث العربى، النحو العربى، الإعراب النحوى، البلاغة العربية، تحقيق التراث، الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر، ت. 538 هـ.
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/774930

ثانيا القسم التحقيقي

ويشتمل على: مقدمة المؤلف وثلاثة أبواب

الباب الأول: الكلام وما يتألف منه.

الباب الثاني: المرفوعات.

الباب الثالث : المنصوبات

مقدمة الشارح

/2،أ/-/2/، ب/-/2،ج/ إيـــاه أحمــد علـــى نعـــم تهلّلت وجوهُها الصبّاح،[1] وافترّت مباســمها[2] المُتكشــفَةِ عـــن أقاح[3] ولا افْتِرَارَ الصَّبَّاح. وإلى نبيه المعجز بخلوص [اللهجةِ][4] لدَهْماء [5] المَصَاقِعِ،[6] [محمد][7] وآله وأصحابه حُماة الدين وكُماة الوقائع، أوجه من التحيات ما يُجنى به جَنَاةُ النجاة في الجنات وبعد.

فـــإن علم الإعراب إلى العلوم الإسلامية سُلَّم، والفوز بالسعادة الأبدية – لمن اتخذه مُـــرقاه إلـــيها – مُسَـــلَّم، قد لعمري حسُنت آثاره، وطابت لدى المجتنين – فيا طوبى لهم – ثمـــاره، فلـــو لم يكن في الغوص على جواهر بحاره إلا قوة اليقين، في أن [الفرقان][8] حجة باهـــرة لنبوة سيد المرسلين لكفت به فضلا، والويل لمن تعاطى تأويل كلام الله الذي﴿لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [9] وهو في ذلك راجل.

هذا وإن كتاب المفصل كتاب أنيق الرصف، سامري[10] الوصف، لا يزال ينادي طالبيه

---

1 / الصـــباحة: الجمـــال، والجمـــع صباح، ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية 1997 م، بيروت لبنان، مادة [ص، ب، ح] 7 /274 ــ 275.

2 / قال صاحب اللسان " افتر فلان ضاحكا أي أبدى أسنانه "، وقال" افتر يفتر افتعل من فررت أفر، ويقال فر فلان عما في نفسه أي استنطقه ليدل بنطقه عما في نفسه" اللسان مادة [ف، ر، ر] ص218/10 .

3 / أقاح جمع أقحوان، وهو نبات الربيع، مُفَرّض الورق، دقيق العيدان، له نور أبيض، يشبه الأسنان، ينظر اللسان مادة [ق، ح، و] 49/11 .

4 / سقط من :ج .

5 / الدهماء: الجماعة من الناس، اللسان مادة [د، هـــ، م] 431/4 .

6 / المِصَـــاقَع: جمـــع مِصقَع، وهو الخطيب الماهر، ينظر الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د/ إبراهيم السامرائي، د/مهدي المخزومي، مادة [ص، ق، ع] ص129/1، واللسان مادة [ص ، ق، ع] 375/7 .

7 / سقط من: ج .

8 / في: ج [القرآن] .

9 / سورة فصلت، جزء من الآية/ 41 .

10 / نسبه إلى السمر، قال في اللسان " والسمَر والمسامرة الحديث في الليل، وقال السمر ظل القمر " مادة: [س، م، ر] 358/6، وفي نسبة الكتاب إلى السمر إشارة إلى أنه كتاب موضوع بدقة وفيه من الإمتاع والسحرما يجذب قارئه إلـــى السمر معه، ولهذا نسبه مؤلفه إلى السامري صاحب قوم موسى الذي سحر قوم موسى وجعلهم يعبدون العجل بعد إيمانهم.

أن لا مســـاس، ولم يزل والمرء تواق إلى مالم ينل، ولذا تراهم على مقاساة ظمإ الهوا جر، ومعانـــاة ســـهر الدياجر، يستنفدون في طلبه الطوق، ويكابدون في فراقه بُرَحاء الشوق، وقد جرى [علي][1] الوعد – والإخلافُ من سُوس[2] الوغد[3]– أن أفتح لهم الغلَق إلى حل عويصا ته الأبيّة، وأرفع الحجاب عما فيه من غوامض [الأسرار][4] الأدبية، فصرفت همّي إلى الإنجاز، محتـــرزا عن وصَمْتَي تطويل وإيجاز، وجمعت في هذه المجلة الموسومة بالإقليد، من مَعَانٍ خَفَايَا مَا حُلَّ به عُقَد من السِّحر خبَاياَ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

قوله: (اللهَ أحْمَدُ)

قدم مفعول أحمد، وإن [كانت][5] رتبة المفعول أن تقع بعد رتبتي الفعل والفاعل، لكون تقديمـــه أهم،[6] والتفات الخاطر إليه في [التزايد][7] أتم. ألا ترى أن حبيبا لك إذا فارقك فأرّقك هواه، وصدّ عنك [فصدعك][8] نواه وظلت تنشد ونيران وجدك تتقد:

وَلَولا أَنَّني في غَيرِ نَومٍ　　لَكُنتُ أَظُنُّني مِنّي خَيالا [9]

وكانـــت عينك تَقَرُّ به عند تقرُّبِهِ، وقيل لك: ما الذي تتمنى؟ لا تكاد تبعد عن أن تقول: وجه الحبـــيب أتمنـــى، بـــتقديم المفعول لكونه نصب عينيك. والله – سبحانه وتعالى – هو المنعم بأنواع النعم، جلائلها ودقائقها، فيكون تقديم ذكره هو الأهم، [وقيل[10] الله أتمُّ أَلِهَ[11] لعمدته لا

---

[1] / في: أ [عني] .

[2] / السُّـــوس بالضم: الطبيعة والأصل، يقال الفصاحة من سوسه أي من طبيعته، وفلان من سوس صدق أي من طبيعة صدق، اللسان مادة [س، و، س] 430/6.

[3] / الوغد: الخفيف الأحمق الضعيف العقل الرذل الدنيء، ينظر اللسان مادة [و، غ، د] ص350/15.

[4] / في:أ [أسرار].

[5] / في:أ [كان].

[6] / في:ب [أتم] .

[7] / في:أ [الرائد]، وفي:ج ساقطة .

[8] / في:أ [وصدعك] .

[9] / البيت من الوافر، وقائله المتنبي في قصيدة له في مدح بدر الدين بن عمار، في قصيدة مطلعها:ـــ

بَقائي شاءَ لَيسَ هُمُ اِرتِحالا　　وَحُسنَ الصَبرِ زَمّوا لا الجِمالا

ينظر ديوان المتنبي ص223/3، دار بيروت للطباعة والنشر.

[10] / القول لابن منظور في اللسان، مادة [أ، ل ،هـــ] 190/1.

[11] / اختلف العلماء في كلمة الله هل هي مشتقة أم لا، فالخليل وابن كثير والقرطبي والخطابي والغزالي والشافعي، قالوا: بأنه لا يعرف لها اشتقاق، واستدل الخطابي على هذا بقوله: أنك يقول يا الله ولا تقول يا الرحمن، فلولا أنه لم

علـــى الصـــفه، وهم لا يصيرون إلى المضاف إلا بعد الفراغ من الذات].[1] والمدح والحمد [هما][2] الثناء والنداء على الجميل وغيره، وقيل: المدح قبل الإحسان وبعده، والحمد بعده.

قوله: (مِنْ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ)

هذا أبلغ من قوله عالما، فقوله من علماء العربية يشهد له بكونه معدودا في زمرتهم، ومســـلما لـــه الاتصـــاف بصـــفة العلـــم، إذا سُلِّمَ لمن هو منهم، والعربية [تقع][3]على المفرد والمركب، أما اللغة فعلى الأول لا غير.

قوله: (وَجَبَلَنِي عَلَى الْغَضَبِ لِلْعَرَبِ)

جـــبل الله الخلـــق أي طـــبعهم على أمر يثبتون عليه، أي خلقني على هذه الطِّينة، وهي الغضب لأجل العرب، [أي على الانتصار لهم].[4] يقال غضب به: إذا دفع عنه [وهو ميت]،[5] وإن كان حيّا فباللام.

قوله: (وَالعَصَبِيَّةِ)

هـــي التعصـــب، وهـــو الـــتكلف؛ لأن يصير كالعصبة له، كتقيَّس انتسب إلى قيس، وحقيقتها: الخصلة المنسوبة إلى العصبةِ وهي قرابة الأب.

قوله: (وَأَبَى لِي)أي: منعني.

قوله: (عَن صَمِيمِ)

يكـــن من أصل الكلمةـــ أي الألف واللام ـــ لما جاز إدخال حرف النداء على الألف واللام. ومن قال بأنه مشتق فقد يكون من: أ ـــ التأله أنه يأله إلاها، كما روي عن ابن عباس أنه قرأ: ويذرك وآلهتك، أي وعبادتك.

ب ـــ وقـــد يكون من إلاه مثل فعال فأدخلت الألف واللام للتعظيم و نسب هذا القول للخليل ولم يقل به، ينظر العين مادة [أ، ل، هـــ]90/4.

ج ـــ وقد يكون من الإله وأدغمت اللام الأولى في الثانية بعد حذف الهمز.

د ـــ وقـــيل هو من وله، وهو ذهاب العقل والحيرة في ذات الله. ينظر الجامع لأسماء الله الحسنى، ابن قيم الجوزية، القرطبـــي، ابن كثير، العلامة السعدي، دراسة وإعداد حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، الطبعة الأولى 1423 هـــ 2002م ص13ـــ14.

[1] / سقط من: ب ، و: ج .

[2] / في: أ [هو].

[3] / في: أ [مقدم] .

[4] / سقط من:ج.

[5] / سقط من:ج.

صميم كل شيء خالصه، كأنه شيء به صمم لعدم قبوله شوبا.

قوله: (وأنضَوِي إلَى لَفِيفِ الشُّعُوبِيَّة)

أنضوي: أنضم، واللفيف: الفريق [الملتف][1] من قبائل شتى، والشعوبية مصدر[مؤنث][2] الشعوبي، وهو الذي يصغِّر [شأن][3] العرب، ولا يرى لهم على العجم فضيلة، إذ هي عنده بالتقوى[4]، لقوله تعالى:﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً﴾ [5]، والنسبة إلى لفظ شعوب. فيكون نسبه إلى مفرد، وهي سائغة، وإنما الامتناع [النسبة][6] إلى الجمع، وهي بالنظر إلى المعنى. ويتضح لك السر في موضعه إن شاء الله.

قوله: (وَأَنْحَازُ)

الانحياز: انفعال من الحوز، وهو الجمع.

قوله: (لَمْ يُجْدِ عَلَيْهِمْ إلاَّ الرَّشْقَ)

أجدى عليه: نَفَعَه، والرَّشْق: الرمي، فأما المشق: فهو السرعة في الطعن والضرب والأكل والكتابة.

---

1 / سقط من:أ.

2 / سقط من:ج.

3 / في:أ [الشأن].

4 / الشُّعُوبية بضم الشين والعين قوم يصغِّرون شأن العرب ولا يرون لهم على العجم فضيلة، ويمكن القول بأن الشعوبية في بدايتها استمدت تعاليمها من تعاليم الإسلام، فهو لا يفضل شعبا على شعب، فالعقوبة أو المثوبة من الله إنما على الأعمال لا على الأجناس، فقد يكون العبد الذليل أعلى عند الله من السيد المعتبر، والشعوبية لم تكن عقيدة محدودة المعالم كأي مذهب من المذاهب لكنها نزعة أكثر من كونها عقيدة وأكثر ما تميل إليه النزعة الوطنية، بعد أن أزال العرب استقلال فارس وحكموا مصر والشام والمغرب وأهلها ليسوا عربا، فأدى ذلك إلى ظهور هذه النزعة. والشعوبية درجات مختلفة فمنهم درجة معتدلة هادئة مالوا إلى التسوية مع العرب ورأوا أن التفاضل بين البشر بالتقوى، وهؤلاء من صرح الجندي بأنه ينتمي إليهم، ومنهم متطرفة عنيفة حقروا شأن العرب وسلبوهم كل مزية، واللفظ منسوب إلى الشُّعُوب وهو ما تشعب من قبائل العرب والعجم، ويؤيد هذا قوله تعالى﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً﴾ أي فرقا، والشعوب جيل العجم غلبت عليه التسمية فنسب إليه فصار شعوبي لمن يفضل العجم على العرب ولا يرى الفضل إلا بالتقوى كما نسب إلى مجوسي ويهودي. بتصرف من العين مادة [ش،ع،ب]263/1، واللسان 127/7، وشرح ابن يعيش5/1 .وأمين، أحمد، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة1965م ص57 وما بعدها.

5 / سورة الحجرات جزء من آية / 13.

6 / في:أ [للنسبة].

قوله: (وَإِلَى أَفْضَلِ السَّابِقِينَ وَالْمُصَلِّينَ أُوَجِّهُ أَفْضَلَ صَلَوَاتِ الْمُصَلِّينَ)

المُصَــلِّي : تالي السابق في الحلبة؛ لأنه يلي رأسه صلوى[1] ذاك، وهما مضربا ذنبه، [والحلْبة: الخيل تجمع [للسباق]،[2] ومنه قيل أبو بكر السابق، وعمر مصلى]،[3] ومنه الصلوات؛ لأنها تالية الإيمان، ولما كان المصلى من شأنه أنه ينعطف في ركوعه وسجوده استعير قولهم صلى لمن يعطف على غيره حنوا عليه كالأم في انعطافها على ولدها، ومنه صلى الله [عليه وسـلم]،[4] أي تــرحم، قــدم مفعول التوجيه كما قدم مفعول الحمد، وأفضل صلوات المصلين أفضل دعوات الداعين .

قوله: (مُحَمَّدٌ) إلى قوله: (الْعَرَبِيُّ الْمُنَوَّرُ)

[محمــد لا يصــلح إلا بــدلا مــن أفضــل السابقين؛ لأن العادة ما جرت في الكتب الإســلامية بذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد حمد الله والثناء عليه، كأن قوله أفضــل السابقين جاريا مجرى العلم للأنبياء، ولتبادر الأفهام إليه عند الإطلاق، فيكون اسمه العلم بعده عطف بيان مؤكد، لأن منزلة قولك أبوالقاسم محمد علم، فمن تأمل ما ذكرت ممن أوتي حظا من استقامة الطبع قَبِله من غير تكبر، وعرف يُسر ذلك القول على طريق التمام][5] ، يـقال حــفُّوا به واحتــفــوا به و{حُفّت الجنة بالمكاره }[6]، أراد بذلك أنه عليه السلام من بــين الجماجم والأرحاء، وقد يعبر العرب عن حُسن الشيء وشرفه بالبين، يقال زيد من بين القوم، أي هو أحسنهم وأشرفهم.

---

[1] / الصــلا: مــا عن يمين الذنب وشماله، وهما صلوان، وسمي مصليا لأنه يجيء ورأسه على صلا السابق، أي ملازما بعده، ينظر العين مادة [ث، ل، ث] 215/8، واللسان مادة [ص، لا] 7 /398.

[2] / سقط من:أ.

[3] / سقط من:ج، وبداية القوس من كلمة :والحلْبة.

[4] / سقط من:أ.

[5] / سقط من:أ، و:ب، أثبته من: ج.

[6] / جزء من حديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه دار الكتب العلمية، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها 529/2 ــ 530، وتمامه {وحفت النار بالشهوات}.

والجماجم والأرحاء من عبارات النسّابين، يقولون للقبيلة الشريفة هي من جماجم القبائل ومن أرحائها. وعن ابن الأعرابي[1] أن عظام الرأس كلها جمجمة، فأعلاها: الهامة[2]. ورحى القوم سيدهم الذي به يعصبون أمرهم، وقيل الأرحاء الثابتة؛ لأنهم لا ينتجعون غير أرضهم،[3] وقريش ولد النضر[4]بن كنانة، سمو بتصغير قريش، وهو دابة عظيمة في البحر [تعبث] [5] بالسفن [ولا تطاق][6] إلا بالنار، والتصغير للتعظيم كدويهية للموت في قوله:-

[.........................] **دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ** [7]

وقيل من القَرْش وهو الجمع[8] لأنهم كانوا كسّابين بضربهم في البلاد، وقطعهم للأغوار والأنجاد، ولأنهم جمعوا المكارم كلها، وسرة الوادي /3، أ/ أوسطه، وأصلها سرة الصبي، وهي ما يبقى في البطن بعد القطع، والبطحاء مَسيل فيه دُقَاقُ الحصى، وقريش البِطاح: الذين يسكنون بطحاء مكة، وهم الأفاضل، ويقال لغيرهم قريش الضواحي والنازلون البطحاء خيرهم، والنازلون أوسطهم خير الخير.قوله: **(وَالأَسْوَدَ وَالأَحْمَرَ)** العرب والعجم؛ لأن الغالب

---

[1] / هو أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي، قال عنه أبو العباس ثعلب شاهدت مجلس ابن الأعرابي وكان يحضره زهاء مائة إنسان، وكان يسأل ويجيب بدون كتاب توفي سنة 231 هـ، ينظر القفطي، حمال الدين أبو الحسن، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية 1952، ص128/3، والبغدادي، إسماعيل، هدية العارفين 12/2.

[2] / ينظر قول ابن الأعرابي في اللسان مادة [ج، م، م]369/2.

[3] / ينظر اللسان [ر، ح، ا]، 177/5.

[4] / في: أ[نضر]، وهي قبيلة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وأبوهم النضر بن كنانة بن خزيمة.

[5] / في:أ [تعيش]، وما أثبته أنسب للسياق.

[6] / في:أ [يطاق].

[7] / البيت من الطويل، وقائله لبيد بن ربيعه بن مالك بن جعفر بن كلاب، ويكنى أبا عقيل، وهذا البيت من قصيدة طويلة يرثي بها النعمان بن المنذر، وقيل يمدحه بها ،ينظر ديوانه، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، الطبعة الأولى 1417هـ ـ1997م، ص132 ، وهو بتمامه :ـ

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

والشاهد فيه: أن تصغير دويهية فيه للتعظيم.

[8] / القرش هو الكسب والجمع من هنا وهناك، وسميت قريش قريشا لتجمعها بمكة، ينظر كتاب العين، مادة [ق، ر، ش] 29/5، واللسان مادة [ق، ر، ش] 107/11.

علــى العــرب من بين العرب هو السواد، [والأصل حُمُر]،[1] [والأحمر][2] في الأصل [هو][3] الروم، ثم عم [على العجم كلهم][4]، [والمنور] [5] من نوّر الحجة بينها.

قوله: (وَلآلِه) إلى قوله: (والْعُدْوَانِ)

قــدم هــنا أيضا المفعول، والشِّقاق: الخصام من الشّق، وهو الجانب، كما أن ذلك من الخُصم بالضم وهو جانب الوادي، والمعاداة من عُدوةِ الوادي وهي جانبه.

قوله: (يَغُضُّونَ)

غــض منه: عابه وحط منزلته، من غض البصر [إذا][6] حفظه، ومثلهما وضع الشيء ووضع منه.

قوله:(يُرِيدُونَ أَنْ يَخْفِظُوا مَا رَفَعَ اللهُ مِنْ مَنَارِهَا)

الخفــض: ضد الرفع في الأعيان، كالخفض في الصوت. والمنار: جمع منارة، وهي علــم الطــريق الــذي يُهتدى به، لاتصاف الهداية بالنور لكل ذي قدر مشهور رفيع المنار، والمراد هنا القدرة.

قوله: (حَيْثُ لَمْ يَجْعَلْ خيرَةَ رُسُلِه)

حــيث: أصــله في المكان، فاستعمل في الزمان بمعنى: حين، وهو وإذ، قد غلبا في المجــيء للتعلــيل دون ســائر الظروف؛ لأن الظروف والتعليل سيَّان في مؤدَّيْهمافي قولك: أكــرمته لإحســانه، وأكــرمته إذْ أحســن، ولأنك إذا أكرمته في وقت إحسانه؛ فإنما أكرمته لإحسانه.

قوله: ([والخِيْرَةُ][7])

---

[1] / سقط من: أ، و: ج.

[2] / في: أ [الأعم]، وفي: ب، و: ج [الأحمر].

[3] / في: أ، و:ب[هم] .

[4] / سقط من: ب.

[5] في: أ :[والنور].

[6] / سقط من:أ.

[7] / في: أ [أو الخيرة].

مــن التَّخَيُّر تجيء بمعنى المصدر، وبمعنى المتخير، يقال: محمد خِيرةُ الله من خلقه.

قوله: (وخَيْرُ كُتُبِهِ)

أي أفضلها، وأصله: أفعل، ولذا قيل: هما خير القوم، وهم خير القوم.

قوله: (في عَجَمِ خَلْقِهِ)

العَجَــمُ خــلاف العرب، من العجْم وهو النوى، ومدار التركيب على الإخفاء،[1] ومنه رجــل أعجم، وامرأة عجماء، لا يفصحان عن كلامهما، وعجَمَ العودَ: عضّه ليعرف صلابته مــن رخاوتــه؛ لأنه بإدخاله إياه قد/3، ب/ أخفاه، وقالوا لكل ذي صوت من البهائم وغيرها أعْجم.

قوله:(مُنَابَذَةَ) إلى (الْمَنْهَجِ)

المــنابذة إظهــار العداوة من المعادين، وكأن كلا منهما ينبذ ما في قلبه من العداوة، والحــق الــثابت الذي لا يسوغ إنكاره من حق الأمر: [إذا][2] ثبت، وصبح أبلج بين البلج أي مشرق مضيء، قال:-

حتَّى بَدَتْ أَعْنَاقُ صُبْحِ أَبْلَجَا[3] [.........................]

الزَّيْغُ: الميل. وسواء الطريق: وسطُه لاستواء طرفيه، والمنهج: الطريق الواضح.

[وانتصاب منابذة وزيغا على أن كلا منهما مفعولٌ له، كأنه قيل يقربون منهم لأجل المنابذة][4].

قوله: (والذِي) إلى قوله: (لاَ يَتَقَنَّعُ)

---

[1] / ينظر العين مادة [ع، ج، م] 238/1، واللسان مادة [ع، ج، م] 71/9.

[2] / سقط من: ب، و:ج .

[3] / البيت من الرجز، وقائله العجاج، وهو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر وكنيته أبو الشعثاء، المتوفى سنة 90 هـــ، وهو في ديوانه تحقيق د/ عزة حسن، مكتبة دار الشرق، ص 368، وهو بتمامه:—

حَتَّى بَدَتْ أَعْنَاقُ صُبْحِ أَبْلَجَا تَسُوُر فِي أَعْنَاقِ لَيْلٍ أَدْعَجَا

والشاهد فيه أن معنى البلج الإشراق والضياء.

[4] ، سقط من :أ.

قضـــاء العجـــب: إتمامه، أي يتعجب منه كل التعجب حتى لا يبقى. بل [فني][1] الكل، هــذا إذا كان القضاء بمعنى الإفناء، من قضى نحبه مات، وضربه فقضى عليه: قتله، أو من قضى حاجته، ويجوز أن يكون من قضاه أحكمه. [قال][2]:-

[وَعَلَيْهِمَا][3] مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا [4]   [.........................]

ويحـــتمل أن يكـــون بمعنى يفعل العجب؛ من قضيت كذا [فعلته أو يحكم بالعجب من قضيت كذا [أي][5] حكمت به].[6] ولمّا يكون منه التعجب.

قوله: **(والْفَرَطُ)**

اسم من أفرط جاوز الحدّ.

قوله: **(والإِعْتِسَافُ)**

الأخذ على غير طريق.

قوله: **(وأَنَّهُمْ)**

أي لأنهم، وحذف الجار مع: أن، و:إن، كثير،[7]ومنه قول أبي الطيب المتنبي[8]:

وكَم بِظَلامِ اللَيْلِ عِنْدَ مَنْ يَدِ   تُخْبِرُ أَنَّ الْمَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ[1]

---

[1] / في:أ [نفى].

[2] / في:أ [يقال].

[3] / سقط من: ب، و: ج.

[4] / البيت من الكامل، وقائله أبو ذئيب الهذلي، وهو في ديوان الهدليين، الدار القومية للطباعة والنشر 1965م، ص 19 .وهو بتمامه:ـــ

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا   دَاودَ أَوْصَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَعُ

مســـرودتان: جمـــع مسرودة وهي الذرع المثقوبة، والسوابغ جمع سابغة وهي الذرع الواسعة، وتبع ملك من ملوك حمير.

والشاهد فيه: أن معنى قضى أحكم.

[5] / كلمة: أي، سقاطة من: ج.

[6] / سقط من: أ، وبداية القوس من قوله فعلته.

[7] / ينظر ابن هشام، أبو محمد عبد الله، شرح شذور الذهب، دار الثقافة بالزمالك ص 347.

[8] / هـــو أحمـــد بن الحسين بن عبد الصمد الجعفي الكوفي، ولد بالكوفة سنة 303هـــ وتوفي سنة 334هـــ، ينظر الأعلام 115/1.

قضـــاء العجـــب: إتمامه، أي يتعجب منه كل التعجب حتى لا يبقى. بل [فني][1] الكل، هـــذا إذا كان القضاء بمعنى الإفناء، من قضى نحبه مات، وضربه فقضى عليه: قتله، أو من قضى حاجته، ويجوز أن يكون من قضاه أحكمه. [قال][2]:-

[وَعَلَيْهِمَا][3] مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا [4]   [.........................]

ويحـــتمل أن يكـــون بمعنى يفعل العجب؛ من قضيت كذا [فعلته أو يحكم بالعجب من قضيت كذا [أي][5] حكمت به].[6] ولمّا يكون منه التعجب.

قوله: **(والْفَرْطُ)**

اسم من أفرط جاوز الحدّ.

قوله: **(والإِعْتِسَافُ)**

الأخذ على غير طريق.

قوله: **(وأنَّهُمْ)**

أي لأنهم، وحذف الجار مع: أن، و:إن، كثير،[7]ومنه قول أبي الطيب المتنبي[8]:

وكَم بِظَلامِ اللّيْلِ عِنْدَ مَنْ يَدِ   تُخْبِرُ أنَّ الْمَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ[1]

---

[1] / في:أ [نفى].

[2] / في:أ [يقال].

[3] / سقط من: ب، و: ج.

[4] / البيت من الكامل، وقائله أبو ذئيب الهذلي، وهو في ديوان الهدليين، الدار القومية للطباعة والنشر 1965م، ص 19 .وهو بتمامه:ـــ

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا   دَاودَ أَوْصَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَعُ

مســـرودتان: جمـــع مسرودة وهي الذرع المثقوبة، والسوابغ جمع سابغة وهي الذرع الواسعة، وتبع ملك من ملوك حمير.

والشاهد فيه: أن معنى قضى أحكم.

[5] / كلمة: أي، سقاطة من: ج.

[6] / سقط من: أ، وبداية القوس من قوله فعلته.

[7] / ينظر ابن هشام، أبو محمد عبد الله، شرح شذور الذهب، دار الثقافة بالزمالك ص 347.

[8] / هـــو أحمـــد بن الحسين بن عبد الصمد الجعفي الكوفي، ولد بالكوفة سنة 303هـــ وتوفي سنة 334هـــ، ينظر الأعلام 115/1.

وقوله:

إذَا تَرَحَّلْتُ عنْ قَوْمٍ وَهُمْ قَدِرُوا   أن لا أُفَارِقَهُمْ فَالرَّاحِلُونَ هُمُ[2]

أي: على أن، والفقه: علم المصرَّحِ والمضَمَّن من الكلام كقولك: فلان جبان الكلب؛ / 3، ج/ أي مضـيـاف، فالمصـرح بـه جُبن الكلب عن [الهرير][3] في وجه الزائر، والمضَمَّن مضـيافيَّة صاحبه ذي الإحسان الوافر؛ لأن تركه النباح في وجه من لا يعرفه صاحبه مشعر باتصال مشاهدته وجوها إثر وجوه، [واتصالها][4] مشعر بكون مكانه مقصدا لكل خامل ونابه، وكونه جبان[5] كذلك مشعر بأنه مضياف، قد كملت شهرته بحسن قرى الأضياف.

وفـي نـوادر الأصول [6] أن الفقه من الفقء، قلبت الهمز هاء كهياك وإياك[7]، ولا شك في أن الوقـوف على غرض المتكلم بعد الوقوف على المصرَّح لا يعري عن ضرب شقٍّ، ليتغلغل إلى المضمن، ثم صار عبارة عن العِلْم بالأحكام الشرعية[8].

---

[1] / البيت من الطويل، وقائله أبو الطيب المتنبي، وهو في ديوانه /466.
والشاهد فيه حذف الجار قبل إن، والتقدير [بأن المانوية تكذب].

[2] / البيـت مـن البسيط وقائله أبو الطيب المتنبي، وهو في ديوانه ص333، وهو في الديوان على خلاف ما ذكره الشارح، والذي ثبت في الديوان:—

إذا تَرَحَّلتَ عَن قَومٍ وَقَد قَدَروا   أن لا تُفارِقَهُم فَالراحِلونَ هُمُ

والشاهد فيه: حذف الجار قبل إن والتقدير: (على أن أفارقهم).

[3] / في: أ [الهريس].

[4] : في: ب [فاتصالها].

[5] / أي على حذف المضاف، والتقدير: جبان الكلب.

[6] / هـو " كـتاب نـوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم " لأبي عبيد الله محمد الحكيم التـرمذي، من علماء القرن الثالث الهجري، يشرح فيه أحاديث الرسول صلى الله عله وسلم، ويناقش ألفاظه لغويا وفقهيا، وهو من منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

[7] / يـرى الـنحاة أن أصل إياك (هياك) قلبت الهاء همز، لقربهما من المخرج ، ينظر الترمذي — عبد الله محمد الحكـيم كـتاب نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ص /27، وهذا ما ذهب إليه قبل التـرمذي المبـرد، ينظـر: المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيـروت 1382هـ— 1962م ص154/1، وابن جني، أبو الفتح عثمان، كتاب سر صناعة الإعراب. تحقيق: أحمد فريد، المكتبة التوفيقية، 102/2.

[8] / الفقـه: مـن الفقء، وهو الانفتاح والانفراج، ثم صار علما على الحكام الشرعية، ينظر الأسنوي، جمال الدين عـبد الرحيم، نهاية السول في شرح منهاج الوصول، مطبعة محمد صبحي وأولاده، القاهرة 19/1، واللسان مادة [ف، ق، ء] 305/10، ونوادر الأصول ص/ 27 .

فالتضمين[1] تم من الواضع، وهنا من الشارع.

(ولا يُدفَعُ)

لا ينكر.

قوله: (وَلاَ يَتَقَنَّعُ)

لا يختفي من قنَّعْتُ المرأة أي ألبستها فتقنّعت.

قوله: (مَشْحُونَةً)إلى (وَالْفَرَّاءِ)

أي: مملوءة بالروايات عنهم خص الأربعة؛ لأن سيبويه[2] أستاذ البصرة، والأخفش[3] تلميذه، والكسائي[4] أستاذ الكوفة، والفراء[5] تلميذه، والإعراب بصري وكوفي.

قوله: (والاستِظْهَارَ في مآخِذِ النُّصُوصِ)

الاستظهار: الاستعانة، والأخذ: حوز الشيء إلى جهةٍ، يقال: أخذ الخطام[6] وبه.[7]

---

[1] / التضـــمين: مصطلح يستعمله البلاغيون وهو عندهم:ـــ أن يضمن الشعر شيئا من شعر الغير مع التنبيه عليه أنه لـــم يكـــن مشهورا عند البلغاء، ينظر القز ويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر، المتوفى سنة [739 هـــ]، كتاب الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة الطبعة الثانية 1422هـــ 2002م، ص 353.

[2] / هـــو أبـــو بشر عمر بن عثمان بن قنبر إمام البصريين صاحب الكتاب، ولد سنة 148 هـــ وتوفي سنة 180 هـــ، تنظر ترجمته في إنباه الرواه346/2، والحموي ياقوت، معجم الأدباء، دار الفكر، الطبعة الثالثة 1980 م، ص 114/16، والسيوطي جلال الدين، بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ص 229/2 .

[3] / هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، فارسي الأصل، أخذ عن سيبويه، وكان أكبر منه سنا، وهو من أكابر النحويين البصريين توفي سنة 211هـــ، تنظر ترجمته في أنباه الرواة 36/2، وبغية الوعاة 590/1 ، ومعجم الأدباء 224/11 .

[4] / هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان أبو الحسن الكسائي، إمام الكوفيين توفي سنة: 189هـــ ، نظر ترجمته في إنباه الرواه 256/2، والبغية 162/2.

[5] / هـــو يحي بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، أبو زكرياء الفراء، كان من أعلم الكوفيين بعد الكسائي، أخذ عـــن الكســـائي ويونس، ولد بالكوفة سنة: 144 هـــ وتوفي: 207هـــ، تنظر ترجمته في إنباه الرواة 1/4، ومعجم الأدباء 9/30 ، والبغية 333/2.

[6] / الخطام: الحبل الذي يعلق في حلق البعير ثم يعقد على أنفه، اللسان مادة [خ، ط، م] 145/4.

[7] / أي أخذ الخطام، وأخذ بالخطام، اللسان [أ، خ، ذ]ص84/1.

والنَّصّ: من نصَّ الناقة دفعُها في السير، وحملها على سير فوق سيرها المعتاد، ومنه المِنَصة [للعرس] [1] الذي تُنَص عليه [العروس][2] أي تطهر وتقعد بضرب مكلف.

قوله: (والتَّشبُّتِ بأهْدَابِ فَسْرِهِمْ وتَأْوِيلِهِمْ)

التشبث: التعلق، والفسْر: الكشف، والتأويل: مصدر أول الحديث فسره.

قوله: (مُنَاقَلَتُهُمْ فِي العِلْمِ وَمُحَاوَرَتُهِمْ)

وناقلــت فلانا [القول] [3] أي حدثتُه، والمحاورة مداومة الكلام، وكلمته فما أحار جوابا: فمـــا رده، والمناظــرة إما من قولهم دور متناظرة، أي متقابلة، وإما من النظر وهي الرؤية، وإما من النظير وهي المثل.

قوله: (مُلْتَبِسُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ أَيَّةً سَلَكُوا)

أي مــتعلقون بها أية طريقة، والتنوين عوض عن المضاف إليه، كما في نحو حينئذ. قال زهير[4]:-

بَانَ الْخَلِيطُ وَلَمْ يَأْوُوا لِمَنْ تَرَكُوا وَزَوَّدُوكَ اشْتِيَاقًا أَيَّةً سَلَكُوا[5]

قوله: (أَيْنَمَا وَجَّهُوا كُلٌّ عَلَيْهَا حَيْثُمَا سَيَّرُوا)

وجّه، وتوجّه بمعنى، كبيّن وتبيّن، وفي المثل - بَيَّنَ الصُّبْحُ لِذِي عَيْنَيْنِ -[1].

---

[1] / في: ب [للعرائس].

[2] / في: [العروسين].

[3] / في: ب [الحديث].

[4] / هـــو زهيـــر بن أبي سلمى ربيعه بن رباح المزني، ومن مضر، حكيم الشعراء في الجاهلية، كان له في الشعر مـــالم يكـــن لغيـــره، كان أبوه شاعرا وخاله شاعر، وأختاه سلمى والخنساء شاعرتان، توفي سنة: 13 ق م، تنظر ترجمته في الأعلام 87/3.

[5] / البـــيت من البسيط، وقائله زهير بن أبي سلمى قاله عندما أغار الحارث بن ورقاء الصيداوي من بني أسد على بني عبد الله بن غطفان فاستاق ‹بل زهير، وهو في ديوانه ص 47.

والخليط: المخالطون في الدار، ولم يأووا: لم يرحموا.

والمعني: يقول إنهم ذهبوا عنك بمن تحب ولم يرحموك وتركوا الاشتياق زادا لك.

والشاهد فيه قوله: (أية سلكوا) حيث عوض بالتنوين على المضاف إليه والتقدير (أي طريق سلكوا)

﴿وَهُــوَ كَـــلٌّ عَلَى﴾ [2] أي: [عيال وثقل]،[3] وسيّر هنا بمعنى: سار تدريس، وهو في الأصـــل متعد بمعنى: حيث سيروا دوابهم ونحو ذلك، ومثله أناخ بمعنى نزل، والأصل أناخ ناقته .

قوله: (فِي تَضَاعِيفِ ذَلِكَ)

سُمِّي الضعف بالتضعيف الذي هو المصدر فجمع كما سُمِّي النبات بالتنبيت، قال:

[.......................]   وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا تَنْبِيتُ[4]

قوله: (أَنَّهُمْ)

أي أنهـــم فـــي أثناء ما ذكرت من مواضع استعمالهم العربية يجحدون فضلها، وهذا وصف لهم أما بالبله، وإما بإنكار الحق مع العلم به.

قوله: (خَصْــلَهَا)

الخصـــل: الغلبة في النضال، ومنه الخُصْلة من الشَّعر؛ لأن بعضها لُف ببعض[5] حتى قـــويت وغلـــبت، وقـــيل: هو الغلبة في السباق، ومنه تخاصلوا، تسابقوا، وقيل في القمار ثم استعمل في كل غلبة[6].

---

[1] / المـــثل بـــتمامه: قـــد بـــيّن الصبح لذي عينين، إلا أن الشارح ذكره بدون قد، وهو مثل يضرب للأمر ينكشف ويظهر.

والشاهد فيه : أن معنى بيّن بمعنى تبيّن.

ينظـــر الميداني، أحمد بن محمد بن أحمد، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة السنة، المثل رقـــم /2863 ص 99/2 . والزمخشـــري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، المستقصى في أمثال العرب، دار الكتب، الطبعة الثانية 1397 هـــ 1977 م ص 190/2، والعسكري أبو هلال، جمهرة الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عبد الحميد قطامس، المؤسسة العربية، رقم المثل 1380 ـــ ص 126/2.

[2] / سورة النحل /76.

[3] / في: أ [أقل وعيال] وما أثبته هو الصحيح، ينظر تفسير الآية في الجامع لأحكام القرآن 156/10.

[4] / البـــيت مـــن الرجز، وقائله رؤبة بن العجاج، وهو في ديوانه /465، على خلاف بسيط لعلة ما ذكره الشارح وثبت في الديوان:ـــ

رَأيُ الأدِلاَّءِ بِها شَتيتُ   صَحراءَ لَم يَنبُت بِها تَنبيتُ

[5] / في: ب، و: ج [لأنه لف بعضها ببعض].

[6] / ينظر كتاب العين مادة [خ، ص، ل] 186/4، واللسان مادة [خ، ص، ل] 113/4.

قوله: (وَيَذْهَبُونَ)

ذهب عنه: تركه، وعليه نسيه، وإليه: توجه، وبه:أذْهَبَه، والتوقير: التَّبْجيل.

قوله: (وَيَمْضَغُونَ لَحْمَهَا)

أي يعيبونها ويغتابونها، وهذا تمثيل. ومنه قوله عز وجل﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [1].

قوله: (عَلَى الْمَثَلِ [السَّائِرِ][2])

المَــثل والمِــثل والمثيل: بمعنى كالشَّبَه والشِّبْه والشَّبِيه، /4، أ/ ومثّل به: جعله عبرة ومــثالا لكــل جان مثل جنايته، ومثُل بين يديه: انتصب، أي أشبه الصورة المنتصبة، ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه[3] بمورده مَثَلٌ. ولم يضربوا مثلا إلا قولا فيه غرابة، ولذا حوفظ علــيه، وَصِــين من التغيير، وقيل في المثل أربعة ليست في غيره من الكلام: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وجودة الكناية، والمثل السائر في ذم المُحسن: الشَّعِيرُ يُؤْكَلُ وَيُذَمُّ.[4]

قوله: (وَأَنَّهُمْ) إلى (غُبَارَهُمَا)

أَنَّهــم بفتح الهمز عطفا على الاستغناء. والشِّقُّ: الجانب، يقال: قعد في شِق من الدار أي في ناحية منها. ورأسا: معناه منفردا، وانتصابه على الحال، وقولك قطعتُ الأسباب بيني استعارة في إزالة الوُصلة.

قوله: (فَيَطْمِسُوا)

---

[1] / سورة الحجرات /12.

[2] / سقط من: ب .

[3] / وردت حاشية في النسخة: أ،لوحة رقم: 5 ، نصها " المضرب موضع ضرب المثل، والمورد موضع وروده إذا ضرب المثل في إظهاره ".

[4] / مــثل يضــرب لكل من ينتفع به ويجازى بالقبيح، وذلك أن الشعير يؤكل فيسمن ويغني من جوع وهو مذموم، ينظر مجمع الأمثال 365/1.

منصوب على أنه جواب للنفي، والضمير في غبارهما: للّغة والإعراب. أي وينفضوا اللغـــة والإعــراب من أصول الفقه، فإنهما غبار عليهما عندهم،وهذا معنى لطيف وتعريف شريف.

قوله: (فِي الاستِثْنَاءِ)

لـــو قال له عليّ مائة درهم إلا درهمين بالنصب، يلزمه ثمانية وتسعون؛ لأنه أخرج الدرهمين بالاستثناء. ولو قال إلا درهمان بالرفع، فإلا بمعني غير، فكأنه وصف المائة بأنها غير درهمين، فيلزمه مائة، ونظير إلا هذه ما في قوله:-

[وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ][1] لَعَمْرُ أَبِيكَ إلا الْفَرْقَدَانِ[2]

قوله: (بَيْنَ الْمُعَرَّفِ وَالْمُنَكَّرِ)

ولـــو قـــال إن تزوجتُ نساءً فعبدُهُ حُر، لا يحنث إلا بالثلاث، ولوعرَّف باللام يحنث بالـــواحدة؛ لأن النســـاء موضوع للجمع، فيقع على أدني الجمع الصحيح،وهو [ثلاث].[3] أما الحنث بالواحدة عند التعريف باللام؛ فاللام فيه للجنس لعدم نساء معهودات هناك، [فيتناول] [4] الـــواحدة علـــى احتمال الكل، حتى لو نوى جميع النساء لا يحنث أبدا. ولو قال: رأيت نساء حســـانا، ثـــم قال: إن تزوجت النساء فعبده حر، فالحنث بتزوج تلك النساء [لا غيرها]؛[5] لأن اللام هنا للعهد.

---

[1] / سقط من: ب، و: ج.

[2] / البيت من الوافر، وقائله عمرو بن معديكرب.

والمعنـــى: أن كـــل أخـــوين لا بـــد أن يفترقا يوما إلا الفرقدين، وهما نجمان في السماء لا يغربان ولكنهما يطوفان الجدي، ينظر اللسان مادة [ف، ر، ق] 249/10.

والشـــاهد فيه: قوله: إلا الفرقدان، حيث جاءت إلا بمعنى: غير،على أصلها لأن أصل غير للوصف، لا بمعنى الواو فهي صفة لكل، ولهذا ارتفع ما بعدها ولو كانت بمعنى إلا لانتصب ما بعدها فصارت إلا الفرقدين .ينظر، الفارقي، الحســـن بن أسد، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، جامعة قار يونس 1973م ص374.

[3] / في: ب [الثلاث].

[4] / في: أ [فيناول].

[5] / سقط من: ب.

قوله: (كَالْوَاوُ وَالْفَاءُ وَثُمَّ)

لـــو قال: زينب طالق وعمْرة، تطلقان معا؛ لأن الواو للجمع. ولو قال بالفاء: فكذلك أيضـــا؛ لأنها تدل على أن الثاني بعد الأول بغير مُهْلَة. ولو قال بـــ(ثم) تطلق زينب أولا ثم عَمرْة؛ لأنها للتراخي.

قوله:-(وَمِنْ التَّبْعِيضِ)

إذا قـــال لآخر: من ضربتَهُ من عبيدي فهو حر، فضَرَبَهم عُتقوا جميعا إلا واحدا منهم عند أبي حنيفة[1] [رحمه الله][2]- لِمِنْ التبعيضية، وعند صاحبيه[3] عتقوا لأن من للبيان.

قوله: (فِي الْحَذْفِ وَالإِضْمَارِ)

المحـــذوف /[4/ ب] هـــو المتروك أصلا، ولا يكون في القائم مقامه أثر، كقوله [عز وجـــل][4]: ﴿وَسْـــَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [5] فلو بقى أثر المحذوف لانجرت القرية،[6] والمضمر عكس ذلك نحو قوله تعالى: ﴿انْتَهُوْا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [7] انتصب خيرا [بإضمار افعلوا[8]][9].

---

[1] / هـــو النعمان بن ثابت الإمام الفقيه الكوفي، مولى تميم عبد الله بن ثعلبة، أدرك أربعة من الصحابة، ولد سنة80 هـــ، وتوفـــي ســـنة 150 هـ، تنظر ترجمته في الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، كتاب: غاية النهاية في طبقات القراء، المكتب التجاري للطباعة ص342/3، وفي ابن خلكان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان، تحقيق د/ إحسان عباس، دار الثقافة بيروت لبنان ص 405/5.

[2] / سقط من: أ، و: ج.

[3] / صـــاحبا أبي حنيفة هما:ـــ 1ـــ أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس كان فقيها عالما حافظا، ولد عام 113هـــ، وتوفي سنة :18هـــ، تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان 378/6، والأتابكي، حمال الدين أبي الحسن يوسف، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب وزارة الثقافة الإرشاد 107/2.

2 ـــ أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرند الشيباني بالولاء، كان إماما في الفقه والأصول، وهو الذي نشر كتاب أبي حنيفة ولد بواسط سنة135 هـــ ، ونشأ بالكوفة وتوفي سنة: 189 هـــ، تنظر ترجمته في وفيات الأعيان 184/4 ، والنجوم الزاهرة 130/2 والأعلام 309/6.

[4] / سقط من: أ.

[5] / سورة يوسف /82.

[6] / يريد أن أصل الجملة أو التقدير: (واسأل أهل القرية).

[7] / سورة النساء /171.

[8] / ينظـــر أبـــو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر العربي، طبعة سنة 1412 هـــ ـــ 1992 م ص 144/4.

[9] / سقط من: ب.

قوله: (وَفِي أَبْوَابِ الاخْتِصَارِ [وَالتِّكْرَارِ][1])

[ومــن أمثلــة قول من قرأ][2] ﴿يُسَبَّحُ لَهُ بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ﴾ [3] بفتح الباء،[4] أي يســبِّح لــه بكســرها، وهو جواب من يسبِّح له؟ فيكون هذا الكلام نائبا مناب الجمل الثلاث: الأولــى: يسبِّح له، والثانية: الجملة المدلول عليها برجال وهي: من يسبِّح له، والثالثة: رجال مع المقدر، وهي: يسبِّح له رجال، بخلافه إذا قيل يسبِّح بالكسر[5].

ومن أمثلة التكرار نحو قوله[تعالى][6] ﴿فَبِأَيِّ ءالاَءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [7]، وهو مذهوب به مــذهب رديــف يُعــاد في القصيدة مع كل بيت، أو مذهب ترجيع القصيدة، وهو من لطائف أفانين الكلام، فمن عاب مثله فهو ليس على اللطائف بعابر، أو متعنت في دلك مكابر.

قوله: (وفِي التَّطْلِيقِ بالْمَصدَرِ)إلى (وكُلَّمَا)

لــو قــال: أنــت طالق، ونوى الثلاثة، لا يصح بخلاف ما إذا قال: أنت طلاق؛ لأن الطــلاق مصدر، وهو جنس يحتمل الثلاثة من حيث أنها جنس الطلقات، لا من حيث العدد، فأما طالق فهو من حيث العدد الظاهر لا يصح؛ لأنه لا يقال: جالس إلا لمن قام به الجلوس قــبل، فإيقــاع الطلاق به لضرورة صون كلامه عن الإلغاء، والضرورة تنزاح بالطلقة، فلا يصح نية الثلاث. ولو قال: أنت طالق إن دخلت الدار بكسر الهمزة لا تطلق ما لم تدخل لأنها حرف شرط، ولو فتحها تطلق في الحال على تقدير: لدخولك الدار؛

---

[1] / سقط من: ب.

[2] / في: ب، و: ج [مثال الاختصار قراءة من قرأ].

[3] / سورة النور / 36.

[4] / قرأ ابن عامر وشعبة بفتح الباء الموحدة، على مالم يسمَّ فاعله، وقام الجار والمجرور مقام الفاعل، ثم فسر من يســبح لــه فقــال: رجــالٌ، وقرأ غيرهما بكسرها ينظر ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، كتاب حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، منشورات جامعة قار يونس، الطبعة الأولى1394هـ 1974م ص501.

[5] / ينظــر الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر العربي ص68/3.

[6] / في: ب [عز وجل].

[7] / سورة الرحمن /11، وهي متكررة إحدى وثلاثين مرة.

لأن: أنْ مع الفعل مصدر،[1] والجار يُحذف معها،[2] وفي التنزيل ﴿أن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾[3] [4] أي لأنْ.

ويقـال أن الكسـائي سأل بعض علماء الشرع[5] بحضرة الرشيد، ولفظ بـ:أنْ مفتوحة فقال: تطلق أن دخلت، فقال الكسائي: أخطأت، وبين أنها للتعليل.[6]

قوله: (وَإِذَا)

فرّق البصريون بينها وبين: إنْ، فقالوا: إنَّ: إذا، ليست للمجازاة،لايجزمون بها، فلا يقال إذا يقم أقم، كما يقال: متى تقم أقم، إلا في الشعر كقوله:-

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[7]

لأن حـق مـا يُجازى به أن يكون مبهما، لا يُدري أيكون أم لا،[8] كالمجازاة بـ:إنْ، والمتكلم بـ:إذا مُعرِّف[9] بكون ما دخلت هي عليه نحو: إذا احمرّ البسرُ فأتني، كأنك: قلت يوم يحمر، ولـو قلـت إنْ احمـرَّ قَـبُح لجعلك ما يقع في حيز ما يجوز أن لا يقع. وعند الكوفيين أنها

---

[1] / ينظـر ابن هشام، يوسف عبد الله بن محمد لأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الشاميين للتراث 27/1.

[2] / ينظر شرح الشذور لابن هشام /324.

[3]/ سورة: القلم/ 14.

[4] / قـرأ ابن عامر﴿آنْ كَانَ﴾ بمده مطولة، وقرأ حمزة وأبوبكر﴿أأنْ كَانَ﴾ الهمزة الأولى للتوبيخ والثانية للوصل، وقرأ الباقون ﴿ أنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ بهمزة واحدة على الخبر، وتأويله لأن كان ذا مال وبنين، ينظر حجة القراءات718.

[5] / في: ب، و: ج [سأل أبا يوسف رحمهما الله].

[6]/ ينظر ابن الحاجب أبو عمر عثمان، كتاب الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى العليلي، مطبعة العاني ص 55/1.

[7] / البـيت من الكامل، وقائله عبد قيس بن خفاف البرجُمي، والشاهد فيه قوله: وإذا تصبك خصاصة فتجمل، حيث جزى بـ:إذا، فجزمت الفعلين، الأول تصبك، والثاني تجمل.
واستشهد به الشارح تأييدا لقول البصريين على أن إذا لا تكون للمجازاة إلا في الشعر.

[8] / لأن: إذا موضـوعة لـزمن معـين واجـب الوقوع، والشرط المقتضي للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمـه، ينظـر الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على الأشموني تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، 19/4.

[9] / ينظـر السـيوطي، عـبد الـرحمن بن أبي بكر، همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، ص 179/2.

أشـــبهت:إنْ، مـــن حـــيث إنهـــا تلي الفعل، إما الماضي وإما المستقبل كـــ:إنْ، وتنقل معنى الماضي إلى الاستقبال، وتدخل في جوابها الفاء[1] نحو: إذا دخلت الدار فأنت طالق، وقد يُجزم بها كما ذكرنا.

وعلـــى المذهبين يُخرج جواب أبي حنيفة – رحمه الله – أنها لا تطلق ما لم يثبت في قوله: إذا لـــم أطلقك فأنت طالق، ولا نية له؛ لأن إذا عنده للشرط، وقولهما إنها لا تطلق إذا سكت زمانا يمكن فيه التطليق لأنها للوقت عندهما. (وَمَتَى) للمُجازاة، نحو: متى تخرج أخرج، فيقع بها الطلاق في قوله: ما لم أطلقك فأنت طالق، إذا سكت زمانا يمكن أن يطلقها فيه.

(وكُلَّمَـــا): لتعميم الأفعال، و:ما، مع ما بعدها من الفعل بمعنى المصدر، فقوله:– كلما دخلت الدار فأنت طالق، تقديره كل دخولك بمعنى كل وقت دخولك، ونظيره: أجلس ما دمت جالســـا أي دوامك، بمعنى وقت دوامك،/4، ج/ والوقت ظرف فيكون كل المضاف إلى ذلك ظرفا أيضا، وكذا نصب في كلما.

قوله: (سَفَّهُوا)

أي نسبوه إلى السفاهة، كجهّله نسبه إلى الجهل.

قوله: (يَتَرَاطَنُوا)

الرطانة: الكلام بالأعجمية، وراطنته: كلمته بها، وتراطنوا فيما بينهم.

قوله:–(وحلَقِ الْمُنَاظَرَةِ)

الحلَـــق بالفتح جمع: جمع حلْقَةِ القوم، وهو نادر[2]، وعن الأصمعي[3] حِلْقة وحِلَقٌ [مثل بذرة وبذر]،[4] [وناظرته صرت نظيرا له في المخاطبة].[5]

قوله: (وأُبَّهَةً)

---

1 / ينظر الهمع 178/2.

2 / ينظر اللسان مادة [ح، ل، ق] 290/3.

3 / هو أبو سعيد بن قريب الباهلي، صاحب اللغة والنحو والغريب، سمع من شعبة بن الحجاج وجماد بن سلمة، ولد سنة: 128 هـــ وتوفي سنة: 216هـــ، تنظر ترجمته في أنباه الرواه 197/2.

4 / في: أ [كبذرة وبذر].

5 / سقط من: أ.

أي عظّمه، هي بضم الهمز وتشديد الباء.

قوله: (هُزْأَةً)

هي المهزوء به، كالسخرة والمسخور منه، يقال هزئ إذا سخر منه. /5، أ/

قوله:(هَذَا وَإِنَّ الْإِعْرَابَ أَجْدَى مِن تَفَا رِيقِ الْعَصَا)[1]

فيه إشارة إلى ما ذُكر من [مزايا][2] علم الإعراب ومحاسنه الفاتنة لأولي الألباب، وهو مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: هذا الذي ذكرته[3] وما في الخبر من معنى الفعل هو العامل في الحال، وهي الجملة المصدرة بالواو. وأجدى: أنفع. وتفا ريق العصا: مَثَل في الشيء النافع، ومنافعها أن الراعي يذود بها عن غنمه، ويدفع بها الذئب، ويحارب بها الخارب،[4] ويهش بها الـــورَق،[5] ويتكئ عليها إذا أعيا، ويصل بها الرشا[6] إذا قصر، وإذا انكسرت نصفين اتخذ من كـــل نصف ساجورا[7]، وإذا انكسر الساجور جُعل أوتادا،[8] وإذا انكسر جعل أشِظَّة،[9] ثم أخِلَّه، قيل: كان لغنية الكلابية ولد شاطر فقطع أذنه فأخذت الأرش، ثم أنفه فأخذت الأرش، ثم شفته فأخذت الأرش فأنشدت تقول :-

---

[1] / مـــثل يضرب لمن يكثر الانتفاع به، لأن العصا كلما كسرت حصل منها منافع، وأصله أن امرأة يقال لها غنية الكلابـــية، كـــان لهـــا ولـــد شـــاطر كان يلاعب الصبيان فيشجونه فتأخذ تعويض الشج حتى استغنت بذلك، ينظر الأصـــفهاني، حمـــزة بن الحسين، الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة، تحقيق، عبد الحميد قطامس، دار المعارف بمصر، ص94/1، ومجمع الأمثال ص118/1، وجمهرة الأمثال ص 252/1، واللسان مادة [ف، ر، ق] 244/10

[2] / سقط من: أ.

[3] / في: ب زيادة قوله [من وصف].

[4] / مثـــبت فـــي الهامش حاشية مفادها [أن الخارب سحار من الليل]، وفي العين للخليل: أن الخارب اللص، ينظر العين مادة [خ، ر، ب] 256/4.

[5] / قال صاحب اللسان " وهَشَشْتُ الوَرَقَ أَهُشُه هَشّاً: خَبَطْهُ بِعَصًا لِيَتَحَاتَّ "ص94/15.

[6] / الرشا: رسن الدلو، ينظر العين مادة [ر، ش ،ا] 281/6، واللسان المادة نفسها 223/5.

[7] / الساجور: القلادة أو الخشبة التي توضع في عنق الكلب ينظر اللسان مادة [س، ج، ر] 178/6.

[8] / قـــال الخلـــيل: ما ثبت في الأرض من الخشب أو الحائط، وجمعه أوتاد ينظر العين 55/8، و اللسان مادة [و، ت، د] 204/15.

[9] / الشـــظاظ العـــود التي تدخل في عروة الجواليق أي الجرار الصغيرة، ينظر العين مادة [ش، ظ، ظ] 215/6 ، واللسان 12/7.

أَحْلِفُ بِالْمَرْوَةِ حَقًّاوَالصَّفَا   أَنَّكَ أَجْدَى من تَفَا رِيقِ الْعَصَا[1]

والعديد: العدد.

قوله: (رَكِبَ عَمْيَاءَ وَخَبَطَ خَبْطَ عَشْوَاءَ)

أي: ركـــب طـــريقة لا يهتدي سالكها، وصفَها بالعمى؛ لأن الأعمى لا يقدر أن يهدي غيره الطريق ، وقيل ركب ناقة عمياء.

والخبْط: ضرب[البعير][2] بيده على الأرض من غير استواء.

[والعشـــواء: ناقـــة في بصرها سوء تخطئ مرة وتصيب أخرى، فإن قيل الخبط على قول من جعل العمياء صفة للناقة][3] فكيف يستقيم قوله وخبط [والفعل إذ ذاك فعل الناقة لا فعل راكـــبها][4]، قلـــت: إضافة الخبط [على هذا التقدير][5] إلى الراكب، كإضافة السير إلى عنيزة،[6] كما في قول امرئ القيس[7]:–

فَقُلْتُ لَهَا سِيرِي وَأَرْخَى زِمَامَه[8]   [.........................]

---

[1] / ينظـــر القصـــة وثبتها في: الجاحظ، أبو عثمان بن عمرو، كتاب البيان والتبيين، تحقيق فوزي العطوي، دار صعب للنشر بيروت، الطبعة الأولى، ص 414/1.

[2] / سقط من: أ.

[3] / سقط من: أ.

[4] / سقط من: ب.

[5] / في: ب، و: ج [على هذا القول] بعد قوله إلى الراكب.

[6] / تمـــت خـــلاف بين النسخ في سرد الكلام، ولكن المعنى واحد ففي: ب، و: ج بعد قوله إلى الراكب المدون في الهامش الخامس، كما في قول امرئ القيس:—

فَقَلْتُ لَهَا سِيرِي وَأَرْخَى زِمَامَهُ   ....

فإنه أضاف سير البعير إلى عنيزة.

[7] / هو حندج بن حجر بن الحارث الكندي من بني أسد المشهور بامرئ القيس من أهل نجد توفي سنة [80 ق — م] ، تنظر ترجمته في الأعلام.11/2 .

[8] / البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس وهو في ديوانه /12، وهو بتمامه:—

فَقُلتُ لَها سيري وَأَرخي زِمامَهُ   وَلا تُبعِديني مِن جَناكِ المُعَلَّلِ

والزمام: الحبل الذي يجعل في برة البعير، ينظر اللسان مادة [ز، م، م] 84/6.

والشاهد فيه: أن الشاعر أضاف السير إلى عنيزة التي كانت تركب البعير، لا للبعير التي كانت تسير.

[وإن كان السير لبعيرها لا لها، ووجه هذه الإضافة: أن سير الدابة إلى من عليها، إذ بيده تسييرها ومنعها عن أن تسير][1].

قوله: (تقَوّلٌ) إلى (بَرَاءٌ)

تقــوّل عليه مالم يقل: أي ادعاه عليه. وافترى عليه كذبا: أي اختلقه، والاسم: الفِرْية، ومنطق هراء أي: فاسد قال:-

[........................] وَكُلُّ كَلاَمِ الْحَاسِدِينَ هُرَاءُ[2]

وبُراء بالضم مبالغة في برئ، وبالفتح مصدر في الأصل.

قوله: (إِلَى عِلْمِ الْبَيَانِ)

علــم البيان:هو معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة علــيه وبالنقصان؛ ليحترز [بالعثور][3]على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه، وهذا الإيراد إنما يتأتى بالانتقال من معنى إلى معنى كما في فصلي المجاز والكناية، فالانتقال فيه من الملزوم إلى اللازم، [كقولنا]:[4] رعينا الغيث، والمراد به لازمه الاعتقادي وهو النبت، والانــتقال فــيهما من اللازم إلى الملزوم، [تقول]:[5] فلان طويل النجاد، والمراد طويل القامة الذي هو ملزوم طول النجاد.

وإن حاولــت ذلك الإيراد بالدلالات الوضعية فقد أحلت، فإنك إذا أردت تشبيه الوجه بالقمــر فــي الحسن مثلا وقلت: وجه يشبه القمر في الحسن، امتنع أن يكون كلامٌ مؤدٍّ لهذا المعنــى بالدلالــة الوضــعية أكمــل منه في الوضوح أو أنقص، ألا تراك لو أقمت مقام كل كلمة[منها][6] ما يرادفها يفهم منه ما يفهم من هاتيك من غير تفاوت.

---

[1] / سقط من: ب، و: ج.

[2] / البيت من الطول، وقائله أبو العلاء المعري، وهو في شرح ديوان سقط الزند /258، وهو بتمامه:ــ

تكَلّمَ بالقَوْلِ المُضَلِّلِ حاسِدٌ وكُلُّ كلامِ الحاسدِينَ هُراءُ

والشاهد فيه أن معنى هراء هو الكلام الغير النافع الذي لا فائدة منه.

[3] / في:ب [بالوقوف].

[4] / في: ب [كقولك].

[5] / في: ب [يقال].

[6] / في: ب [زائدة].

قوله: (وَنُكَتِ نَظْمِ الْقُرْآنِ)

المعاني الدقيقة المفهومة منه.

(والكَافِلُ):الضامن.

(وَالْمُوَكَّلُ): المجعول وكيلا.

(والمَعَادِنِ): [مواضع][1] الذهب والفضة، وهي مستعارة هنا.

قوله: (فالصَّادُّ عَنْهُ)

يقال صدَّ عنه إذا صرفه، والضمير في عنه للإعراب.

قوله: (أَن تُعَافَ)

/5، ب/ عافه:كرهه، والضمير فيه لموارد الخير، والتقدير: كالذي أراد أن تعاف هي.

[وبما ذكرنا عن التقدير أجبنا عن قول قائل: اسم الفاعل لا يعمل إلا بعد اعتماده على أحد الخمسة،[2] وقد عمل المريد في أن تعاف بدون اعتماده][3].

قوله: (ولَقَدْ) إلى (حَفَدةِ الأَدَبِ)

ندبــه دعــاه، والأرب: الحاجة، والحَدَب: مصدر حدب عليه عطف عليه، وهو في الأصل الإنحناء، والأشياع: جمع شيَعة، وهم الأصحاب الدين يشيعون.

والحفــدة: الأعوان والخدم من الحَفْدِ هوالإسراع في الخدمة، ومنه{وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ}،[1] لأن هؤلاء يتسارعون في الخدمة.

---

[1] / في: ب [موضع].

[2] / اشترط البصريون لإعمال اسم الفاعل اعتماده على خمسة أشياء:ـــ

1 ـــ اعتماده على نفي مثل " ما ضارب زيد عمرا "

2 ـــ اعتمده على أداة استفهام مثل " أضارب زيد عمرا ؟"

3 ـــ اعتماده على موصوف مثل " مررت برجل ضارب عمرا "

4 ـــ اعتماده على موصول مثل " أعجبني الضارب عمرا "

5 ـــ اعــتماده على ذي الخبر مثل " هذا ضارب عمرا " ، وقد عمل اسم الفاعل وهو قوله: المريد، في قوله:ـــ أن تعاف، بدون اعتماده على أحد هذه الخمسة وهو ما يريد الشارح أن يثبته.

[3] / سقط من: ب، و: ج.

قوله: (لإنشَاءِ) إلى (السَّقْيِ)

اللام في لإنشاء صلة ندَب، والإنشاء: الاختراع ومحيط: جامع، والترتيب: وضع كل شـــيء فـــي رتبته إلى منزلته. والأمد: الغاية، والسعي: الإسراع في المشي، والسَّجْل: الدلو المـــلأى ماءً، فكأنه سمى ما قرب من أن يمتلئ من الدلو سَجْلا، والسقي: مصدر سقاه الماء أي بأسهل سقيه إياهم.

قوله: (فَأنشأْتُ) إلى (المُشتَرَكِ)

أي: كان ما تقدم سببا للإنشاء، فأنشأت، وترجم الكلام: فسّره بلسان آخر، والمراد

هاهـــنا التســـمية،[2] وانتصاب أربعة على المصدر[من][3] مقسوما على نهج قولك ضربته أربع ضـــربات، والعدد عبارة عن المعدود، فكأنه هو. [والمراد][4] بالمشترك: المشترك فيه كما في قول الأصمعي:-

أَضْحَى نَوَالُكَ بَيْنَ الْخَلْقِ مُشْتَرَكًا[5] [..............................]

قوله: (فِي نِصَابِهِ) إلى (لِمُقْتَبِسِيهِ)

---

[1] / جزء من دعاء القنوت الذي أوله (اللهم إنا نستعينك ونستغفرك) أورده البيهقي في سننه، وقال بينما كان رسول الله صـــلى الله عليه وسلم يدعو على مضر إذ جاءه جبريل فقال له اسكت فسكت فقال له إن الله لم يبعثك سبابا ولا لعانـــا وإنمـــا بعثك رحمة للناس، وعلمه هذا الدعاء، وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه صحيحا مـــنقولا، ينظر البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، دار إحياء التراث الطبعة الأولى، مطبعة دار المعارف في الهند، ص 210/2 ، والإصبعي، مالك بن أنس المدونة الكبرى، تحقيق حمدي الدرامشي محمد، الطبعة الأولى، ص 227/1 ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 151/10.

[2] / التسمية: أي تسمية كتاب المفصل.

[3] / سقط من: ب.

[4] / سقط من: ج.

[5] / البيت من البسيط، عزاه الشارح للأصمعي، ولم أقف على غيره عزاه إليه، وهو في ديوان الزمخشري نقلا عن محقق التخمير في شرح المفصل للخوارزمي د/ عبد الحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1990 م ص 152/1، وهو بتمامه:ـــ

أَضْحَى نَوَالُكَ بَيْنَ الْخَلْقِ مُشْتَرَكًا وَلَكِنْ عِزُّكَ عِزٌّ غَيْرُ مُشْتَرَكِ

والشاهد فيه: أن المراد من كلمة المشترك ما يشترك فيه الناس.

النصاب: الأصل، والمركز: من الراكز وهو الثابت، والفائدة: اسم ما استفدت من علم أو مال، وفرائد الدر: كبارها جمع فريدة.

وَالتَّلْخِـــيصِ: الشــــرح والتبيين، والمَلالُ: من الملَّة وهي الرماد الحار؛ لأن من ملء الشيء حمى قلبه، أي غير الممل طوله، والمراد بالمناصحة في مثل هذا الموضع: إتقان العمل، مِن نَصَحَ الخيَّاطُ الثوب أنعم خياطته، واقتبس منه علما استفاد.

قوله:(**أَرْجُو**) إلى (**التَّسْدِيدِ**)

الإجتناء: أخذ التمر من الشجر.

(**وَالْمَلِـــيءُ**) مـــن قولهم هو مليء بكذا أي مطبّق له، والملاء: الأشراف، لأنهم ملئوا بكفايات الأمور.

(**وَالتَّسْــدِيدُ**) من السداد وهو القصد إلى الحق، والقول بالعدل، يقال: سدد السهم نحو الرمية إذا لم يعدل[بها][1]عن سمتها.

---

[1] / في : ب [به].

الباب الأول

الكلام وما يتألف منه

ويشمل

فصل: في معنى الكلمة والكلام

فصل: اسم الجنس

فصل: اسم العلم

فصل: الاسم المعرب

فصل: الممنوع من الصرف

1. فصل: في معنى الكلمة والكلام

إنمـــا قدم الفصل على ذكر الأقسام، وإن كان خليقا بأن يقع في المشترك باعتبارها[1] لتوقف الكلام في الأنواع وتركيبها على معرفة الجنس أولا.

قوله: (**الْكَلِمَةُ: هِيَ اللفْظَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنًى مفْرَدٍ بِالْوَضْعِ**).

أتـــي بالكلمة (هي) للفصل بين الخبر والصفة، وستسمع في تفسير المفصل كلاما في موضعه إن شاء الله تعالى.

واللفــظ يشـــترك فيه [المهمل][2] وغيره، فبقوله الدالة على معنى خرج المهمل/6، أ/ وإنمـــا أخـــرجه لأنه ليس بكلمة، واختار اللفظ من الأشياء التي تدل على المعاني، كالإشارة وغيـــرها، لكونها أشد تأثيرا في فهم السامع، فإن قلت فما فائدة هذه التاء التي للواحدة؟ قلت هـــي للاحتراز عما دل على المفرد، وهي مركب[كبرق نحره]،[3] فإن أشباهه[4] غير منخرطة في سلك الكلام. ألا ترى أن برق وُضِعَ غير منظم إليه نحره، فبعد التركيب تحولا إلى معنى غيرِ ما كان عليه.

وقـــوله: (**مُفْرَدٌ**) احترازا عن المعنى التام؛ لأن قوله: (مَعْنًى) [يعمُّ التام منه] [5] وغير الـــتام، والمـــراد بالمفرد هو الثاني، والثاني كما في نحو ضرب زيد، فإن قلت: أليست وحدة اللفـــظ مغنـــيةً عـــن ذكر المفرد ؟ قلت لا، فكم من معنى تام واللفظ مُوَحدٌ، فإن شئت فعليك بأنصر ونحوه.[6]

---

[1] / أي باعتبار الأقسام.

2 / في :ب و ج [المبهم].

[3] / في: ب[يحرق بحره].

[4] / أشباهه مثل تأبط شرا، وذرًى حبًا. ينظر الكتاب، 3 /326.

[5] / في:ب [يعمم منه التام].

[6] / يـــريد بأنصر ونحوه: أي ما شاكلها في الوزن مثل أقعد وأخرج، وأراد بالمثال بها لأنها ليست كلمة وإنما هي كلام؛ لأنها لا يفهم منها حدث إلا بانظمام ضمير أواسم إليها، وهذا ما أراده الشارح من قوله (من معنى تام) ينظر ابن مالك، محمد بن عبد الله ، شرح الكافية الشافية، تحقيق: د/عبدا لمنعم هر يري، جامعة أم القرى، 1/ 158.

[فــإن قلــت]:[1] أجمعوا عن آخرهم على أن انصر كلام، ولا ينعقد الكلام من أقل من كلمتــين، فلــو قدرت لفظة أخرى يلزم تعدد اللفظ، ولو لم تقدرها يلزم أن لا يشترط للكلمة اللفظــة، [قلت]:[2] تلك اللفظة كالمنطوق بها؛ لأنها مفهومة، فكل عالم بالعربية إذا سمع قولك: أنصــر، لاشك أنه يفهم منه أن التقدير: أنصر أنت ولذا لم تُوضَع؛[3] لأن اللفظ للمعنى، وقد حصل المعنى، والمفهوم له حكم المنطوق به في كثير من المواضع.

ألا تراهم يتركون الموصوف ويقيمون الصفة مقامه إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره، كما في قوله:- [4]

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا [......................]

أي: درعــان فعلــم أن الكــل مــن الكلمتين لفظة، ولكن لا تعدد في اللفظ من حيث الظاهــر، فبالنظــر إلى هذا يتوحد اللفظ ويتم المعنى، فذكَرَ المفرد دفعا لهذا الفساد الظاهر، ومثل هذا الفساد مدفوع عندهم، ألا ترى إلى إيثارهم صيغة اسم الفاعل على صيغة الماضي فــي قــولهم: الضــارب أبــاه زيد لما فيه من الألف واللام، وإن كانت(أل)هنا بمعنى الذي، والموصول [ما] [5] لابد له من صلة وهي إحدى الجمل الأربع،[6] واسم الفاعل مع ما فيه من الضمير في حكم المفرد، ونظائره [جمَّة][7]، فظهر من هذا أنه لابد من ذكر المفرد.

---

[1] / في: أ :[قوله].

[2] / سقط من:ب.

[3] / أي كلمة: أنت المقدرة.

[4] / سبق تخريج البيت ص 45.

[5] / سقط من :ج.

[6] / صلة الموصول تكون إحدى الجمل الآتية :-

أ ــ الجملة وشرطها أن تكون خبرية أي محتملة الصدق والكذب.

ب ــ الظرف، مثل جاء الذي عندك.

ج ــ الجار والمجرور، مثل جاء الذي في الدار، ويشترط في هاتين الجملتين أن تكونا تامتين.

د ــ الوصف الصريح الخالص من غلبة الاسمية، مثل الضارب، ينظر المقتضب 19/1 ــ130/3 وابن يعيش، موفق الدين بن يعيش،شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب بيروت، ص 150/3، و ابن هشام، عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب، دار الثقافة بالقاهرة ص/ 141، وهمع الهوا مع231/1وما بعدها

[7] / في أ :[جملة]، ويشير به إلى اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة.

قوله: (بِالْوَضْعِ)

احتراز عما يغلط فيه العامة، كالميشوم في [المشؤوم][1]من شئم، وهو إن دل على معنى عندهم فلم يسم كلمة لعدم الوضع.

أو نقول: قوله بالوضع احتراز عما يدل على معنى مفرد بالعقل، فإنا /5، ج/ لو سمعنا لفظة: دَيْزٍ، من وراء حائط، لعلمنا بالعقل أن هذه لفظة قامت بذات، فهي لفظة دالة على معنى مفرد بالعقل لا بالوضع.

فإن قلت: ما ذكره من الحد منقوض بالفعل، فإنه يدل بالوضع على معنيين: الحدث والاقتران بأحد الأزمنة، [2] قلت: إنما يكون كما ذكرت أن لو وُضِعَ الفعل بإزاء الحدث مرة وبإزاء الاقتران أخرى، بل وضع بإزائها دفعة واحدة، كوضع لفظة الدار على البنيان المختلفة، وهم قد أطبقوا على أن ليس لها أكثر من معنى واحد فكذا فيما نحن فيه، وإذ قد عثرت على ما ذكرنا فاعلم أن اللفظ هو الصوت الخارج من الفم، مصدر لفظتِ الرحى الدقيقَ، ومنه سمي ذلك الصوت به، على نهج قولهم: هذا الثوب نسج اليمن، أي منسوجها، وعلى هذا المعنى فإنه مصدر قولهم عَنَيْتُ بقولي كذا: أي قصدته، وقد أريد به المعنيّ بالتشديد.

قوله:(ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ ،الاسْمُ وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ)

[وجه الانحصار في [ثلاثة الأنواع]، [3] أن لكل من لهذه الثلاثة معنًى غير ما للآخر[فلو كان لها رابع لكان لها معنى]،[4] شأنه ما ذكرنا وهو غير مستعمل، فيلزم من هذه أن يبقى في القلب معنى لا يمكن أن يعبر عنه، وإن شئت فأهمل أحد هذه الثلاثة يصحُّ لك ما قلت، واللازم منتف، فينتفي أن يكون لها رابع. [ووجه آخر أن ما ذكره من اللفظة الدالة على المعنى المفرد لا يخلو إما أن تستقل بالإفادة أو لم تستقل، فإن لم تستقل فهي الحرف،

---

[1] / في: أ : رسمت: [المشئوم].

[2] / في: ب ، و:ج، زيادة وهي: [وإن لم يدل على معنى تام].

[3] / في: ب [ثلثة أنواع].

[4] / سقط من، ب.

وإن اســتقلت فــلا تخلــو من أن تتجرد دلالته على المعنى عن الاقتران بأحد الأزمنة أو لم تتجرد، وإن تجردت فهي اسم وإلا فهي الفعل][1].

وأصــل اســم[2]: سِــمْوٌ بوزن: قِنوٌ حذفت واوه لاستثقال تعاقب الحركات الإعرابية علــيها، ونقــل ســكون المــيم إلى السين لتعاقب تلك الحركات عليها، وأتى بهمزة الوصل مكســورة؛ لرفضــهم الابــتداء بالســاكن، واختصاص الهمزة بأول المخارج من بين هاتيك الحــروف المبســوطة، وافــتقارهم إلى زيادة حرف في المبدأ، وكون الكسر هو الأصل في همزات الوصل، ولأن السين كانت مكسورة؛ فلما سكنت ناسب أن يُحرَّك ما قبلها وهو الهمز بالكســر، كانكســار الباء من: بِيْعَ، بعد [تسكين][3] الياء من: بُيِع، بضم الباء وهذا هو مذهب البصريين.

ومذهب الكوفيين أن أصله وسم، أي علامة؛ لأن الاسم علامة للمسمى يعرف هو بها.

والمعــتد[بــه][4]هو المذهب الأول بشهادة التكسير، والتصغير،والتصريف، ألا تراهم يقولون: أســماء وسُــمَيٌّ وسَمَّيْتُ /6، ب/ والأصل: أسماء، وسُمَيْو وسَمَّوْت، قلبت الواو في الأولى همزة، وفي الأخرِين ياء، لِمَا ستقف عليه في أثناء الكتاب إن شاء الله تعالى.

فلــو صح الثاني من المذهبين، لقيل: أوْسام، كوقْت وأوْقَات. ووُسَيْم كوَجْه ووُجَيْه. وَوَسَّمْت كوَجَّهْتُ.

والــوجه [الثانــي][5] قولهم: سَمِيُّ زيدٍ لمن يساويه في اسمه، وهو من السُّمُوِّ، ولو كان الوَسْم لقيل: وُسِيْمُ زيد، والسِّمْو من السُّمُو بالتشديد؛

---

[1] / سقط من: أ.

[2] /هــذه أولــى المســائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وكان الأرجح هو رأي البصريين ينظر الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، 1914هـ 1998م ص 6/1.

[3] / في: أ [تسكن].

[4] / سقط من:أ.

/ سقط من: ج.

[5] / في: أ [الرابع].

لأن الاسم سام على مسماه؛ لكونه عاليا على ما تحته من المعنى، ولأنه سام على الفعل والحرف؛ لعدم افتقاره في انعقاد الكلام إلى الفعل، وافتقار الفعل في ذلك إليه نحو: زيد أخوك، وضرب زيدٌ، أما الحرف فلا مدخل له في الكلام.

والوجه الثالث: أنه سماه بمسماه بأن نوَّه به وشهره. فإن قلت: فلم سُمي الفعلُ فعلا ؟ والحرف حرفا ؟

قلت: أما الأول: فلكون الفعل دالاً على فعل الفاعل، وقيل من التلفُّع، وهو الاشتمال؛ لأن الفعل لا يتحقق إلا مشتملا على الفاعل.

وأما الثاني: فلأن الحرف غير مستقل بالفائدة، والمَعْنِيُّ بعدم استقلاله بها أن معناه لا يُتَصوَّرُ غير مقيس إلى غيره؛ لأن الحروف وُصَلٌ وروابط [تتلاقى][1] بها المعاني الاسمية والفعلية، ولا عبرة [بمفهوماتها][2] على الانفراد، وتكاد تكون نسبة الحرف إلى لأسماء والأفعال، كنسبة الأعراض إلى الجواهر، فأشبه الحرف، وهي الناقة الضامر التي تعجز عن طي المسالك، وقطع المهالك.

وقيل هو من الانحراف لانحرافه تارة إلى الاسم وأخرى إلى الفعل، نحو:- ألْ رجل، و:قد خرج. فحرف التعريف، و:قد، حرفان. ووجه تقديم الاسم عليهما وتأخير الحرف /7، أ/ عنهما: أن الاسم هو الأقوى؛ لما ذكرنا من أنه غير مفتقر في انعقاد الكلام منه[إلى غيره، بخلاف الفعل فهو مفتقر في انعقاد الكلام منه إليه. دع الحرف، فإنه لا يحوم حول الكلام منه] [3] ولذا أُخِّر عنهما الحرفُ لانحطاطه عن الاسم بدرجتين وعن الفعل بدرجة.

قوله: **(أَسْنِدَتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الأُخْرَى)**

الإسناد[4] في اللغة: هو الإضافة[5]

---

[1] / في: أ [يتلاقى].

[2] / في: ب، و:ج [لمفهوماتها].

[3] / سقط من: أ، و: ج، وأثبته من: ب لأن تتمة الكلام به.

[4] / يراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن كلمة أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخصٌ به ، ينظر: عباده، محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض القافية، مكتبة الآداب، الطبعة الثانية، ص142.

[5] / يراد بها: نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر، والشائع أن يسمى الأول منهما مضافا إليه، ينظر معجم مصطلحات النحو والصرف /164.

قال الأعشى [1]:-

لَوْ أَسْنَدَتْ مَيْتًا إِلَى نَحْرِهَا   عَاشَ وَلَمْ يُنقلْ إِلَى قَابِرِ
حَتَّى يَقُولُ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا   يَا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ [2]

من السند بفتحتين وهو أصل الجبل[3] وناقة سِناد بكسر السين: محكمة الخَلْقِ، فلذا قيل: الإسناد أبلغ من الإضافة.[4] فالإضافة إمالة مطلقة، والإسناد فيه معنى الإلصاق، وهو في الصناعة إضافة إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، وبقولنا التامة: وقع الاحتراز عن الإضافة، ثم إن كل إخبار فيه إسناد ولا ينعكس، ألا ترى أن قولك زيد أخوك مخبر ومخبر عنه، و الثاني مسند إلى الأول، وكذا قولك: ضرب زيد، فهما مخبر به ومخبر عنه، والأول مسند إلى الثاني، وأن قولك هل زيد أخوك ؟ وهل ضرب زيد ؟ في كليهما إسناد نحو ما مرّ آنفا ولا إخبار، إذ الإخبار إنما يجري فيما [ثبت][5] عند المخبر،لا فيما لم يثْبُت عنده. والغاية هل زيد أخوك؟ وهل ضرب زيد ؟ لم تثبت عند أُخُوَّة زيد وضربُه، إذ لو كان ثابتا عنده لما استفهم، فعلم أن الإسناد أعم من الإخبار، فاختار الأعم لينسحب ما ذكره على صور الجمل كلها، وأما اختيار لفظ الإحدى على الأوْلى، والأخرى على الثانية، حيث قال إحداهما إلى الأخرى ولم يقل أولاهما إلى الثانية ولا ثانيهما إلى [الأولى][6] فلمجيء الإسناد من الطرفين كما أريناكه قبل، وكون لفظة: إحدى، عامة صالحة لكلا الطرفين، فإن

---

[1] / الأعشى: هو ميمون بن قيس الوائلي، أبو نصير، يعرف بالأعشى والأعشى الأكبر، شاعر جاهلي أدرك الإسلام ولم يسلم، مات سنة: 7هـ، تنظر ترجمته في ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، الطبعة الرابعة، دار الثقافة، ص257/1، والأعلام، ص 341/7.

[2] / البيتان من السريع، واستشهد بهما الشارح على أن الإسناد بمعنى الإضافة .ينظر ديوانه /188.
والنحر : الصدر، ينظر اللسان مادة [ن، ح، ر] 68/14، والناشر: اسم فاعل من نشر، والنشر: هو إحياء الموتى، ولذا سمي يوم القيامة يوم النشر، اللسان مادة (ن،ش،ر) 140/14.

[3] / ينظر العين 228/7، و اللسان مادة (س، ن، د) 387/6.

[4] / قال سيبويه في حد المسند والمسند إليه " وهما مالا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا "، سيبويه، عمر بن عثمان، كتاب سيبويه، عالم الكتب للطباعة والنشر، ص 23/1. وإطلاق مصطلح الإسناد أبلغ؛ لأن مصطلح الإضافة يفيد علاقة تقييدية بين الاسمين المتضايفين، أي بعد ما كان الاسم الأول شائعا قبل الإضافة أصبح مقيدا بالاسم الثاني لغرض تعريفه أو إفادة معنى له، أما علاقة الإسناد فهي أقوى كعلاقة الخبر بالمبتدأ لأن فيها معنى الإلصاق .

[5] / في ب: [يثبت].

[6] / في :ب وج: [الأخرى].

قلـــت: في ذكر الإسناد غِنْيَة عن ذكر المُركَّب، إذ لابد للإسناد من طرفين مسند ومسند إليه، فمـــا الفائـــدة من ذكر المركب؟ قلت: لابد للمحدود من ذكر الجنس أولا والفصل ثانيا، فذكر المـــركب ليتـــناول المـــركبات كلهـــا من نحو: برق نحْرُهُ، و: زيد أخوك، و: ضرْبُ زيد، وغيرها، ثم ذكر الإسناد، وهو الفصل ليدل على ما يتميز به الكلام من غيره.

قوله: (وَذَلِكَ لاَ يَتَأَتَّى) الخ

قـــد ذكرنا أن الإسناد للإفادة، وهي لا[تتحقق] [1]إلا بالمبتدأ والخبر نحو: زيد أخوك، وبالفعل والفاعل نحو ضرب زيد، أما الحرف فوصلة بين الشيئين توقع العُلَقة بينهما لما قلنا أن الحـــروف وُصَلٌ وروابط، وإيقاع العُلقة بين الشيئين، ولا شيئين ممتنع، فالإفادة إما بكلا الشيئين أو بالشيء الأول مع شيء آخر. فالأول نحو: ما خرج زيد، والثاني نحو: ذهب زيد بعمـــرو.[2] ومـــا شـــيء من هذه الأشياء[3] بحروف، والجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف [بين النحاة]؛[4] ولذا قال عقب ذكر الكلام وتسمى الجملة.

---

[1] / في أ:[يتحقق].

[2] / مثالي الشارح لتوضيح أن الحرف لا يفيد معنى إلا باتصاله بغيره.

[3] / يريد بالأشياء الأسماء والأفعال.

[4] / سقط من: أ.

القسم الأول في الأسماء

قوله: (الاسم مَا دَلّ عَلَى مَعْنَى[فِي نَفْسِهِ دَلَالَةً مُجَرَّدَةً عَنِ الإقْتِرَانِ)

هــذا حــد الاسم، فقوله ما دل على معنى][1] جنس اشترك فيه هو وأخواه. وقوله في نفســه، فصل عن مشاركة الحرف؛ لأن الحرف ما يدل على معنى في غيره، والمراد بقوله: مــا دلّ علــى معنى في نفسه الذي يفيد معناه من غير أن يفتقر إلى انضمام شيء آخر إليه، وذلــك هــو الاســم والفعل دون الحرف، فإنك إذا قلت: زيد، في جواب من قال: من جاء ؟ يستفاد مِن زيد معناه كما يستفاد من كتب معناه في قولك: كتب لمن قال لك: ماذا فعل زيد ؟ ولــو قلــت: على، في جواب من قال: أين جلس زيد ؟ لا يستفاد معنى هذا الحرف؛ إلا بعد انضــمامه إلــى شــيء آخر كقولك: على السرير، وهذا لما قلنا أن الحرف لا يتصور غير مقتــبس إلى غيره، والضمير في قوله: في نفسه على هذا يعود إلى ما دل على الاسم، وهو الفــظ الــدال على معنى في نفسه من غير ضميمة يحتاج إليها في دلالته والإفراديه، ويجوز عــود الضــمير إلى معنى إلى ما دل على معنى بالنظر إليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه، كما يقال: الدار في نفسها حكمها كذا أي لاعتبار أمر خارج عنها.

قوله: (دَلَالَةٌ مُجَرَّدَةٌ عَنِ الاقتِرَانِ)

فصــل عــن مشاركة الفعل؛ لأن الفعل يدل على اقتران حدث بزمان، فإن قلت: قوله عن الاقتران مطلق، وقولك على اقتران حدث بزمان مقيد، فلو كان قوله مجردة عن الاقتران فصــلا عن مشاركة الفعل لقال مجردة عن اقتران حدث بزمان، قلت: قوله عن الاقتران وإن كــان مطلقا من حيث الظاهر، فهو مقيد بالنظر إلى العرف، لأن من خدم هذا الفن وجثم بين يديــه، وصرف جُلَّ همّه بل كله إليه مركوز في ذهنه أن لفظة الاقتران في هذا الموضع لا تتصرف لا إلى هذا المقيد المعهود، واللام على هذا لتعريف العهد.

والجواب الثاني:- أن إطلاق لفظة الاقتران إشعار منه أن الاسم بوضعه، مجرد عن ســائر الاقتــرانات، إذ الدلالة على الاقتران في الفعل من حيث الهيئة، فإنك إذا قلت ضَرَبَ فالضــرب يفهم من تلك الحروف [الثلاثة]،[2] أما الاقتران بالزمن الماضي فإنما يفهم من هيئة

---

[1] / سقط من: ج.

[2] / في: أ [الثلثة].

ضـــرب ولا دلالـــة في هيئة الاسم على اقتران فأطلق لفظة الاقتران لما ذكرنا من الإشعار، فلمـــا كان الاسم مجردا عن الاقترانات كُفِيَت مؤونة إضافة الاقتران إلى الحدث إذ الإضافة لدفع المزاحم، ولا مزاحم.

فـــإن قلـــت: الاصطباح[1] ومضرب الشَّول،[2] وصه:[3] أسماء ومع ذلك خارجة عن حد الاسم، إذ كل منهما دالة على اقتران حدث بزمان.

قلـــت: أما الأول: فالزمان فيه جزء المفهوم، /6، ج/ كما أن السواد جزء من مفهوم الأبلق فلا يكون فيه اقتران حدث بزمان، لأن اقتران الشيء بالشيء ولا شيئين محال، ولفظة الاصـــطباح دالة على الملتئم من الشرب والزمان على أنهما مسمى لها واحد، كما تدل لفظة زيد على مسماه من غير تعدد فيه. أما الثاني فإن مثله موضوع لزمان ذلك الفعل، فإن قلت: أتـــى مضرب الشَّول فكأنك /7، ب/ قلت: أتى زمان ضرب الشَّول، فلا يكون زمانا خارجا عـــن المفهـــوم، أو تقـــول الاصـــطباح لا يدل على أي الأزمنة التي في الماضي والحاضر والمســـتقبل، وإنما يدل على الزمان الذي هو أول النهار وهو لا يحتمل للأزمنة كلها فيكون دلالـــة مجردة عن الاقتران المعهود، وهكذا يقول في مضرب الشول، فإنه أيضا لا يدل على اقتـــران حـــدث بأحـــد الأزمـــنة، ويرد على هذا المضارع؛ لأن دلالته /8، أ/ مشتركة بين [الـــزَّمانين][4] فلا يكون دالا على اقتران حدث بأحد الأزمنة فلزم دخوله في حد الاسم مع أنه فعل، وجوابه بعد تسليم كونه مشتركا بينهما في الوضع أنه [دال على أحد الزمانين أبدا، ولا يـــتكلم بـــه أحد إلا وهو قاصد لأحدهما][5] لا لكليهما، وإنما يقع اللبس على السامع عند عدم قرينة دالة على ما قصده المتكلم، وما هو كالاصطباح، فإنه لا دلالة[له][6] على أحد الأزمنة لا

---

[1] / الاصطباح: شراب الخمر و اللبن وقت الصباح، ينظر العين، مادة [ص، ب ،ح] ص 125/3، واللسان المادة نفسها ص 7 /272.

[2] / الشـــول: الإبـــل إذا شولت فلزمت من بطونها ظهورها، وشالت الناقة بذنبها رفعته آية للقاحها وانقطاع لبنها، اللسان مادة [ش، و، ل] 241/7.

[3] / صه: اسم فعل أمر.

[4] / قي :ب ،ج [الزمان].

[5] / سقط من: ب.

[6] / سقط من: أ، و: ج، وفي ج ثبت [على أحد من الأزمنة] بزيادة من.

بتعيين ولا باشتراك.

فــإن قلت: اسم الفاعل كالمضارع في الدلالة على أحد الزمانين فيلزم أن يخرج هو عن حد الاسم، أو يدخل المضارع في الحد.

قلــت: لا دلالة في اسم الفاعل في أصل وضعه على الزمان فإنه في أصل الوضع دال على معنــى فــي نفسه من غير زمان،[1] وقد يستعمل دالا على الزمان، وذلك عارض، والاعتبار للأصـــل لا للعـــارض، وهـــذا هو الجواب بعينه عما أورد في حد الاسم من الأفعال التي لا تصرف مثل: نعم، وبئس، وليس، وحبذا وعسى؛ لأن هذه الأفعال دالة على الزمان في أصل وضعها، وإن دلت على معان في أنفسها من غير زمان لغرض الإنشاء، والألفاظ إذا خرجت عن دلالاتها الأصلية لغرض من الدلالة لا يوجب ذلك خروجها من حدها، بدليل أنك إذا قلت بعت وأنت تريد الإنشاء فإنه لا دلالة[له][2] على زمان، فأنت مع ذلك حاكم بأنه فعل ماض.

وأما الثالث: فإن صه اسم للفظة أسكت، والحدث الاقتران إنما يفهمان من اسكت لا منه.

قــوله: **(ولَـــهُ خَصَـــائِص)** الـــخ.الخصائص: جمع خصيصة، تأنيث خصيص بمعنى الخـــاص، كالشريك والنديم بمعنى المشارك والمنادم، ثم جعلت أسماء للذي يختص بالشيء، والفرق بين الحد والخاصِيَّة أن الحد لابد من أن يكون في آحاد المحدود كلها، وأما الخاصِيَّة فهـــي التـــي تكـــون فـــي بعض آحاده خاصَّة. جعلت هذه الخمسة[3]من خصائص الاسم؛ لأن الحـــديث عـــن الشيء يوجب التخصيص، ألا ترى أن زيدا يحتمل أن يكون فاعلا ومفعولا ومضـــافا إلـــيه، فإذا قلت جاء زيد يختص بالفاعلية، وحرف التعريف يُعرّف، وفي التعريف التخصيص، ولا يدخل المخصص إلا على ما هو قابل للتعميم والتخصيص، إذ لا يظهر أثر لمخصـــص فيما لزمه التعميم. ومظنة التعميم والتخصيص هو الاسم، ألا تراك تقول: رجل،

---

[1] / قـــال الرضي وابن هشام: " اسم الفاعل هو ما اشتق من فعل لمن قام به على وجه الحدث " في هذا التعريف دلالة على أن اسم الفاعل في أصل وضعه يدل على معنى في نفسه.

وقـــال الرضـــي فـــي معـــرض آخر: " وإنما اشترطا الاعتماد على صاحبه لأنه في أصل الوصف وصف". ينظر الإســـترابادي، محمـــد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الطبعة الثانية 1996م، 413/3، وشرح الشذور لابن هشام /385.

[2] / سقط من: ج.

[3] / أي خصائص الاسم هي:- 1ـــالجر .2 ـ التنوين. 3ـــ النداء. 4ـــ أل التعريف 5ـــ الإسناد.

وأنت تريد زيدا مرة وعمرا أخرى، وتقول: الرجل فلا تريد إلا واحدا بعينه: بخلاف الفعل والحرف فإنهما يلازمان التعميم نحو قوله:-[1]

مَا أنتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلاَ الأصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأيِ وَالْجَدَلِ

لا يلــتفت إلـــيه لرداء ته، فكأنه لما رأى اللام هنا بمعنى الذي وصلها بما يوصل به، وإنمـــا قال: حرف التعريف ولم يقل لام التعريف ليتناول اللغة الطائية،[2] لأنهم يجعلون الميم مكـــان الـــلام، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم {لَيْسَ مِنْ امبِرٌ امْصِيَامٌ فِي امْسَفَر }[3] وحرف الجر أيضا مخصص؛ لأن زيدا في: مررت بزيد مفعول، والتقدير: جاوزت زيداً، ولذلك جاز أن تقــول مررت بزيد وعمرا بنصب المعطوف، وإن كان المعطوف عليه مجرورا، وعليه قوله:-[4] يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا

---

[1] / البيت: من البسيط، وقائله: الفرز دق، في قصيدة يهجو بها رجل من بني عذرة.

والشـــاهد فيه قوله: الترضى، حيث دخلت أل التعريف على الفعل وهو مردود نحويا؛ لأن أل حرف تعريف يفيد التقيـــيد لا التعمـــيم، وبدخـــوله على الفعل أفاد التعميم، ولأن الألف اللام منزل منزلة الصفة والصفات لا تكون إلا للأســـماء، فكأن القائل لما رأى أل بمنزلة الذي وصلها بما توصل به الذي، ويدخل تحت الشاذ الذي لا يقاس عليه، وهو غير موجود في ديوانه.

[2] / ولهذا عبر الشارح بقوله: حرف التعريف ليدخل تحت قوله كل حرف تعريف في اللهجات الأخرى غير (أل).

ولغة طي من لهجات العرب يقال لها: الطمطمانية، وفيها يبدلون لام التعريف ميما، فقولك طاب الهواء، تصبح طاب امهـــواء، واخـــتلف الـــنحاة في عزوها، فعزاها ابن يعيش إلى طي في،24/1 ــ 20/9. وابن هشام تارة إلى طي وأخرى إلى حمير، ينظرا بن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عـــبد الحميد، دار الشاميين للتراث 47/1، والجُندي ، د/ أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، 1398هــ 1978م ، ص 398/1.

وعزاها محقق التخمير إلى حمير، في 158/1.

[3] / الحديث أخرجه ابن حنبل، أحمد بن الحسين، مسند أحمد بن حنبل، دار صادر، ص 434/5.

[4] / البـــيت من الرجز، وقائله العجاج، وهو في ضمن مجموعة أبيات نسبها محقق ديوان وليم بن آلورد، مجموعة أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، منشورات / دار آفاق ص/190 واستشهد به الشارح على جـــواز عطف المنصوب على المجرور، مع أن المعطوف عليه مجرورا على تقدير فعل أي " ويسلكن نجداً وغوراً غائراً" ، وهو بتمامه:-

يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا فَوَاسِقًا عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرًا

واللغـــة: غـــور: أي تهامة وهي ما انخفض من بلاد العرب، وفوا سقا من الفسوق، وهو الخروج عن أمر الله، عن قصدها :أي عن حدودها. جوائرا: أي جائرة أي خارجة عن حدودها.

نصـــب المعطـــوف مع أن المعطوف عليه مجرور على تقدير: ويسلكن نجدا وغورا غائرا، ونحـــو ذلـــك، قيل الضمير في يذهبن لقصائدٍ أو لأفعال يفتخر بها، أو لحروب غار ذِكْرُها وأنجد.

والـــوجه الثاني: أن زيدا في مررت بزيد مضاف إليه؛ لأن المرور أضيف إليه، وقيل: فـــي وجـــه كـــون حرف الجر مخصصا للاسم أن: من، في قولك مررت برجل من الكرام، خصـــت الموصـــوف بأنه من الكرام، ولكن ليس هذا مما يقوم على ساقه، فإن: من، أفادت التخصيص فيما لم تدخل عليه، وكلامنا فيما دخلت عليه، والحق ما قرعنا به سمعك.

فـــإن قلـــت لم جعل حرف الجر خصيصة للاسم لا الجر نفسه ؟ قلت: لأن الجر قد يـــدخل في غير الاسم، كقولك: يوم يقوم زيد، فيوم مضاف وما بعده مضاف إليه وهو ليس باســـم [1] والحجة التي يرتضيها الحُجِّيّ في اختصاصه التنوين بالاسم، أن التنوين نون ساكنة تلحـــق آخر الكلمة بعد الفراغ منها لقطع الكلام عليها، يقول جاءني غلام بالتنوين، إذا أردت قطـــع كلامـــك عليه، وتقول جاني غلام زيد بإسقاط التنوين وإثباته في آخر زيد، إذا أردت قطعـــه على زيد، والقطع الحقيقي لن يتصور إلا في الاسم؛ لأن الفعل متلفع بفاعله الظاهري نحـــو: خرج [زيد]،[2] والتقديري نحو: زيد خرج، والحرف منحرف عن الاسم والفعل، فثبت أن التنوين من خصائص الاسم.

أما الإضافة فمقيدة للتخصيص؛ لأنها للتعريف، نحو: غلام زيد، أو للتخصيص نحو: غـــلام رجـــل، والمراد هنا كون الاسم مضافا لا مضافا إليه؛[لمجيء الفعل][3] مضافا إليه كما فـــي: يـــوم يقـــوم زيد. فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يكون الفعل مجرورا؛ لأن المضاف إليه مجـــرور، وهم قد أجمعوا على أن الجر مختص بالأسم، قلت: ظهور الحركة في الكلمة إما صـــورة أو محـــلا، نحو: بزيد، أو تقديرا نحو: توكأت على العصا. والمراد بالتقدير: أن لا تظهر صورة الحركة لامتناع حرف الإعراب من ظهورها فيه، كالألف في العصا، أو محلا لا صـــورة ولا تقديـــرا. أي: الكلمة في محل لو كان غيرها من المعربات فيه لظهرت تلك

---

[1] / تجوز إضافة الجمل على ظروف الزمان عند جمهور النحاة ، ينظر المغني 419/2.

[2] / وردت في جميع النسخ [زيداً] وهذا غير صحيح.

[3] / سقط من: ب.

الحـــركة فيه،[1] ألا تراهم قالوا في: عرفت ما عرفته، أن: ما، ساكن مع أنه منصوب المحل، لكـــن لو كان في هذا المحل معرب لنصب نحو: عرفت الرجل، وإذا عرفت هذا، فاعرف أن الاعتبار في المعربات للأوَّلَيْن دون الثالث، إذ الحركة المحلية لا تستعمل إلا في المبنيات كما أريناكه من النظير، وانجرار الفعل بالإضافة إليه من هذا القبيل، فلا يكون انجراره على هذا الطريق قادحا في قولهم الجر مختص بالاسم.

[1] / في :ب ، زيادة كلمة [يقول].

[فصل:اسم الجنس]

قوله: (اسْمُ الْجِنسِ)

الجنس في الأصل بمعنى المجانس، كالخِلِّ من المُخَالِّ، ثم صار اسما لحقيقة الشيء، فقـوله اسـم جنس بمنزلة قولك اسم لحقيقة، وهذا كلام سديد بخلاف العلم، فهو في الأصل: الجـبل، اسـتعير للاسم المشهور، ومعناه: العلامة. والاسم أيضا العلامة، فلو قيل اسم العلم بالإضـافة كمـا قيل اسم الجنس، صار بمنزلة أن يقال علامة العلامة،/9، أ/ ومثل هذا من هذيانات مُـلَوِّثةٍ لصماخ المستمع.

قوله: (وَهُوَ مَا عَلَّقَ عَلى شَيْءٍ وَعَلى كُلِّ مَا أَشْبَهَه)

معناه أن اسم الجنس ما إطلاقه [على][1]محلّين مختلفين بالمعنى المشترك بينهما كرجل، فإنه يطلق على زيد مرة و على عمرو أخرى بالمعنى المشترك بينهما.

قال بعض شارحي هذا الكتاب:[2] هذا الحد مدخول لدخول كل معرفة غير العلم، في هذا الحد، لأن هذا الحد يصلح للشيء، ولكل ما أشبهه، ألا ترى أن هذا من المعارف، وهو يطلق على زيد مرة وعلى عمرو أخرى. [والصحيح عنده [3] أن يقال] [4] هو أن يعلق على شيء لا بعينه.

قوله: (إِلَى اسْمِ عَيْنٍ أَوْ اسْمِ مَعْنَى)

فاسـم العـين ما لمسماه جثّة، واسم المعنى ما ليس لمسماه جثّة، أو تقول المراد باسم العين: ما يقوم بنفسه كرجل، وباسم المعنى خلافه، وهو مالا يقوم بنفسه كالعلم.

قـوله: (وَكِلاَهُمَـا) يعنـي بكلـيهما اسم العين واسم المعنى، فالاسم غير الصفة من الأعـيان: رجـل، وفـرس، ومن المعاني: علم وجهل، /8، ب/ والصفة من الأعيان راكب وجـالس، ومـن المعاني: مفهوم ومُضمر، ونعني بالصفة ما وضع لذات باعتبار معنى هو المقصود، والاسم غير الصفة بخلافه.

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / يقصد ابن الحاجب في كتابه الإيضاح في شرح المفصل، حيث نقل عبارته كما هي، ينظر ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق:د/ موسى بناي العليلي 68/1.

[3] / أي عند ابن الحاجب في إيضاحه.

[4] / في: ب، [والصحيح أن يقال عنده].

[فصل: العلم]

قوله: **(وَهُوَ مَا عُلِّقَ عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهَهُ)**

اعلـــم أن العلم ضربان: علم الشخص وعلم الجنس، فعلم الشخص ما علق على شيء بعيـــنه، لا يتـــناول ما أشبهه، إلى ما أطلق على شخص من حيث هو، ولم يجز إطلاقه على شخص آخر [بالمعنى][1] المشترك بينهما؛ لأن هويّة الشيء آبية للاشتراك، وعلم الجنس هو ما علـــق على جنس بأسره لا يتناول غير ذلك الجنس كأسامة،[2] وثعالة،[3] والحد الجامع لهما ما ذكره في المتن.[4] فلفظة:شيء أعم من الشخص والجنس فيتناولهما.

وقوله: **(بِعَيْنِهِ)** احترازا عن اسم الجنس[5]

وقوله: **(غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهَهُ)**

احترازا عن المضمرات والمبهمات؛ لأنها وإن دلت على أشياء بعينها فإنما تتناول ما أشـــبهها، ألا ترى أنك كما تريد [بـــ:هو، و:هذا]،[6] و: الذي، خرج أبوه زيداً كذلك تريد بهن عمراً[7].

---

[1] / وردت في جميع النسخ [فالمعنى]، وهذا لا يتناسب مع المعنى المراد.

[2] / أسامة علم للأسد.

[3] / علم للثعلب.

[4] / الحـــد الجامـــع لمثالـــي الشارح أسامة وثعالة " دلالة كل منهما على اسم جنس جنسه من حيث أنه اسم جنس لاصفة.

[5] / نقـــل محقق التخمير عن الأندلسي رده على الخوارزمي صاحب التخمير في المحصل ورقة 17و23، قوله [لا نســـلم أن العلـــم الجنســـي يطلق على الواحد منه؛ لأنه إذا كان موضوعا للجنس بأسره والواحد المشخص منه ليس بجـــنس فإطلاقه عليه يكون تغيرا للوضع، ووضعا ثانيا، وإن سلمنا أنه يطلق على الواحد منه، لكن ذلك باعتبار ما فـــيه مـــن الحقيقة المشتركة، مع قطع ذلك النظر عن مشخصات ذلك الواحد، وذلك بعينه هو الموضوع عليه الاسم والعلم، وإن كان ذلك فما تناول العلم هنا ما أشبهه ؟ بل هو بعينه، وعلى التقدير فقد اندفع الإشكال، ينظر التخمير 1 /162ـــ163.

وورد هذا القول في حاشية في النسخة: ج ورقة 6.

[6] / في: ب وج [بهذا وهو].

[7] / لأن الأعـــلام لا تفيد معنى مخصوصا لذات معينة، ألا ترى أنها تقع على الشيء ومخالفه ، فكلمة زيد تقع على الأســـود والأبـــيض والطويل والقصير والمسلم والكافر، بعكس أسماء الأجناس، فكلمة رجل لا تطلق على المرأة ، ولهذا قال غير متناول ما أشبهه، ليحترز عن وقوع الشبه في المدلولات . ينظر ابن يعيش 27/1.

قــوله: (وَلاَ يَخْلُــو) الخ الاسم إن كان مصدَّرا بـــ:أب أو: أم فهو كنية، وإن لم يكن مصـــدَّرا بأحـــدهما فإن قصد به التعظيم أو التحقير فهو لقب، وإلا فهو اسم سُمِّيَ نحو: أبي عمـــر. وأم كلـــثوم كُنْيَةٌ؛ لما فيهما من إخفاء وجه التصريح باسمَيْها العلَمَيْن،[1] و(ك ن ي) كـــيف تـــركبت دارت مـــع تأدية معنى الخفاء، من ذلك الكناية. وهي: ترك التصريح بذكر الشـــيء إلى ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك على ما مر ذكره في الديباجة،[2] ومنه نكى في العدو ينكي: إذا أوصل إليه مضار من حيث لا يشعر بها،[3] ومنه الكين: لَلّحْمة داخل الجهاز لخفائها،[4] ومنه مقلوب الكين قلب الكل لإخفاء الناس إياه.

والأصل في التكنية أن الرجل في /7، ج/ العرب كان إذا ولد له ولد يكنّيه بأبي فلان إن كان ذكـــرا، لـــيعش إلى أن يولد له ولد يسميه فلانا فيصير هو أبا له، وبأم فلانة إذا كانت أنثى؛ لتعـــيش إلى أن تلد وليدة تسميها فلانة فتصير هي أما لها، وهو على طريقة التفاؤل ، وهذه الطـــريقة فـــي كلامهـــم مسلوكة، ألا ترانهم سموا العطشان بالناهل، وهو الريَّان، والمهلكة بالمفازة، وهو موضع الفوز من الهلكة.

قوله: (إِلَى مُفْرَدٍ وَمُرَكَّبٍ وَمَنْقُولٍ وَمُرْتَجَلٍ)

ظاهر هذا الكلام: أن العلم ينقسم إلى أربعة أقسام، وليس كذلك، وإنما المراد: أن العلم ينقســـم إلـــى مفـــرد ومركب، ثم شرع في بيان أن هذا العلم ينقسم إلى أمر آخر، وهو كونه مـــنقولا ومـــرتجلا. فالمفـــرد: مـــا كان من لفظه واحدة كزيد، والمركب ما كان أكثر منها، والمـــنقول: مـــا صار بالنقل علما، والمرتجل: ما وُضِع علما، من ارتجل خطبة أوشعرا إذا أنشأها من غير تهيئة قبل ذلك.

قوله: (إِمَّا جُمْلَةٌ)

---

[1] / الكلـــثوم: الفيل أو الكثير لحم الوجه، اللسان مادة [ك، ل،ث] 129/12. وعلى هذا تكون أم كلثوم كنية لامرأة وصم ابنها بالكلثوم، إما لضخامته وشبهه بالفيل، أو لاستدارة وجهه وكثرة لحم خدّيه.

[2] / عندما تعرض لشرح قول الزمخشري [علم البيان] ينظر ص25.

[3] / ينظر العين 412/5، و اللسان مادة [ن، ك، ي] 288/14،

[4] / ينظر العين 412/5، واللسان مادة [ك، ي ، ن] 205/12، .

الخ فبرق نحره اسم رجل، وهو في الأصل جملة مركبة من فعل وفاعل، كان لنحره بريق، فقيل: برق نحره فغلب، وتأبط شرًّا: جملة، من فعل وفاعل مستكن ومفعول، وهو اسم رجـــل؛[1] لأنـــه قـــدم على الحي وتحت إبطه شرٌ فسمي بذلك، وقيل: جعل سيفه تحت إبطه، فسُئِلت عنه أُمُّه فقال لا أدري، إلا أنه تأبط شرا وخرج فسمي بذلك،(**وذَرّي حَبًّا**) [2] كان يُذَرّي الحبَّ فغلب عليه ذلك.

و(**شاب قرناها**) اسم جارية، وهو جملة من فعل وفاعل ظاهر ومضاف إليه.

قال الشاعر [3] في أبنائها:-

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لا تَنْكِحُونَهَا   بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ

أي بنـــي التي شاب قرناها، يعني شاب جانبا رأسها في الصَّرِّ والحلب كعادة الراعيات فغلب عليها [ذلك].[4] ويزيد في قوله:-

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ [5] **[..........................]**

---

[1] / هـــو الشاعر: ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي، أحد الصعاليك، ينظر: البغدادي،عبد القادر عمر، خزانة الأدب ولب لباب العرب،تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى،مكتبة الخانجي، ص 133/1.

[2] / ذري حـــبّا : اســـم رجل كان كثيرا ما يذري الحب فغلب عليه فسمي به، فصار علما عليه، وذكر سيبوبه هذا المثال وسابقه برق نحره وتاليه شاب قرناها، في باب: الحكاية التي لا تُغيِّرُ فيها الأسماء عن حالها في الكلام، فإن الـــذي يتـــركب مـــن فعـــل وفاعل مثل هذه الأمثلة؛ فصار علما على شيء لا يغير عن حاله مثل الأسماء المفردة والمضافة، واستشهد بقول الشاعر ابن طهيّة

إنَّ لَهَا مِرْكَنًا إِرْزَبًّا   كَأَنَّهُ جَبْهَةُ ذَرّي حَبًّا

ينظر الكتاب 326/3، واللسان مادة [ح، ب، ب] 12/3.

[3] / البـــيت مـــن الطويل، وقائله ابن نباته من بني أسد، والشاهد فيه تسمية المرأة العجوز بـــ:شاب قرناها، الذي صار علما عليها بدل اسمها.

[4] / سقط من: ب و: ج.

[5] / البيت من الرجز، وقائله رؤبة في ملحق ديوانه /172، وهو بتمامه:-

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ   ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

ومعـــناه أن الشاعر يقول شاكيا أخواله إني أُخبرت بأن أخوالي وهم بنو يزيد، لهم فديد وصياح ظلما، أي يصيحون لظلمهـــم علينا، ويحملهم الظلم علينا على الصياح، والشاهد فيه: أن يزيد فعل سمي به مع فاعله فهو اسم علم مركب مـــنقول من نحو قولك المال يزيد، ينظر شرح أبيات المفصل ، تحقيق، محمد نور رمضان يوسف، منشورات كلية

منقول من نحو المال يزيد لا من يزيد المال إذ في الأولى [منقول] [1]من جملة وهو الفعل والفاعل، والجملة تحكى كما هي، ألا تراك تقول: لقيت رجلا أعجبني كرمه، بإيقاع الجملة وهي: أعجبني كرمه صفة لمنصوب، ولا تُظهر[إعرابه فيها]. [2]

وسِرُّه أن المقتضي للإعراب: اعتوار [3] المعاني المختلفة على المفردات، والجملة لا تقبله، ولأنها لو أعربت، فأما أن يُعرَب الأول من [جزئيها] [4] أو الثاني، أو هما جميعا، والأول باطل؛ لأنه في المعنى بمنزلة الزاي من زيد، وكذا الثاني؛ لأدائه إلى كون الأول معربا مبنيا، وكذا الثالث؛ لأن إعرابا واحدا من وجه واحد لا يستقيم أن يكون لشيئين، فلو كان يزيد منقولا من نحو يزيد المال لكان مفردا فيلزمه ظهور الإعراب فيه على نحو من بني يزيدَ بالفتح في موضع الجر للإضافة لعدم انصرافه؛ لأن المفرد قابل للإعراب، ونبأ: يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فالتاء في نبأت هو المفعول الأول الذي أقيم مقام الفاعل لبناء الفعل للمفعول، وأخوالي: هو المفعول الثاني، وبني يزيد عطف بيان، والياء في بني: علامة للنصب، والمفعول الثالث: هو الجملة الظرفية وهي: (لهم فديد) والتقدير: فادّين، والفديد: الصِّياحُ. وظلما: مفعول له، والعامل فيه معنى قولهم فديد، أي يصيحون لأجل ظلم.

قوله: (وَإِمَّا غَيْرُ جُمْلَةٍ) إلى (مَعْدِي كَرِبْ)

معديّ بالتشديد: من عداه جاوزه، وكرب لعله اشتقاقه من الكربة، وهما بمجموعهما اسم رجل [5] وبعلبك اسم بلد.

الدعوة الإسلامية ، الطبعة الأولى/ 1999 م، 175/1، واللسان مادة [ز، ي، د] 124/6، ومادة] ف، د، د] 10/ 200.

[1] / سقط من: ج.

[2] / في :ب وج [فيها إعرابه].

[3] / الاعتوار أن يكون هذا مكان هذا، وهذا مكان هذا، اللسان مادة[ع، و، ر] 471/9.

[4] / في: أ [أجزائها].

[5] / ذكره سيبويه في أكثر من موضع، وقال عنه "هو من الأسماء التي من كلمتين، كانت كل كلمة بعينها تدل على شيء منفصل فركبتا، وأصلهما على اسم رجل وصارتا علما عليه، الكتاب 267/2، 220/3 296 ـ 304 ـ 374، وممن سمي بهذا الاسم معد يكرب أشعث بن قيس بن معد يكرب الكندي، تنظر الخزانة 198/2، 202/3 ـ 203 ـ 239، 396/4، ونقل محقق التخمير عن الأندلسي، شارح المفصل 21/1، قوله معدي كرب بلغة

فبعل: اسم صنم،[1] وبك: مصدر بكَّ عنقه دقها، وعمر ويه: اسم رجل، وكذا نفطويه، فالعَمْر والعُمْـــر بمعنـــى واحد وهو البقاء، والنِّفط بكسر النون وفتحها: كالذي يرمى به،[2] وويه: من الأصوات.

قوله: (وَالْمَنقُولُ عَلَى سِتَّةِ أَنْوَاعٍ)

وجـــه الحصـــر: أنـــه لا يخلو من أن يكون منقولا عن مفرد أو غير مفرد، /10،أ/ والثانـــي: هـــو المـــركب كتأبط شرا وأخواته، والأول لا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو حـــرفا. فالاسم إما صوت،[3] وهو القسم الخامس، وإما غير صوت وهو إما صفه وهو القسم

وجـــه الفـــلاح " المعدي عندهم هو الوجه، والكرب الفلاح في لغتهم، وفي لغة غير الكرب الفساد أي عداه الفساد، التخمير 167/1، وقال صاحب التخمير: إن الكرب من الأعلام، ومنه أبو كرب اليماني أهـــ .

وأبـــو كـــرب اليماني هو أسعد بن مالك الحميري وهو أحد التبابعة ملك من ملوك حمير، اللسان مادة [ك، ر، ب] 60/12.

[1] / صـــنم يعبده قوم سيدنا إلياس عليه السلام، كذا ذكره الخليل في العين 150/2، وذكر ابن منظور في اللسان أنه صنم لقوم سيدنا يونس، وهذا مالا يؤخذ؛ لأن القرآن في معرض سرد قصة سيدنا إلياس مع قومه قال﴿أَتَدْعُونَ بَعْلاً﴾ ســـورة الصافات آية /125، ونقل صاحب اللسان عن الزهري أنه لقوم سيدنا الياس ينظر اللسان مادة[ب، ع، ل] 449/1، وقـــال القرطبي وابن كثير والزمخشري في تفاسيرهم أن البعل اسم صنم كان يعبده قوم سيدنا إلياس وكان طـــوله عشرون ذراعا، وله أربعة أوجه فتنوا به وعظموه فكان الشيطان يدخل فيه ويتكلم بشريعة الضلالة والسدنة يحفظـــونها ويعلمـــونها الـــناس وهم أهل بعلبك غربي دمشق، وبه سميت مدينتهم، ينظر القرطبي، أبو عبد الرحمن محمد، الجامع لأحكام القرآن،دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الثانية 1416 هـــ 1996م، ص 115/15، والكشاف 3/ 352، وابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، تفسير ابن كثير ،دار الأندلس للطباعة والنشر/ 1996م ص33/6.

[2] / ينظر اللسان مادة [ن ف، ط] 241/14.

[3] / نقـــل الصوت إلى العلم كما نقل الاسم والفعل، ومن ذلك تسمية عبد الله بن الحارث بـــ:ببة، فببّة صوت كانت أمه ترقصه وهو صبي فسمي به وقالت:-

لأنكحَـــنَّ بَبَّـــة جَارِيَـــةً خِدَبَّـــة
مُكَرَّمَةً مُحبَّة تَجُبُّ أَهْلَ الْكَعْبَة

واســـم أمـــه هـــند بـــنت أبي سفيان أخت معاوية، ينظر التخمير 173/1، وابن يعيش 32/1، وقال الخوارزمي في التخمير أن: ببّة صوت كان يتلفظ به عبدا لله يخاطب به أباه في صغره فغلب عليه، التخمير 173/1.

الـــثالث، وإمـــا غيـــر صفة وهو اسم عين [أو معنى] [1] والأول هو القسم الأول، والثاني هو الثاني، والفعل هو القسم الرابع، والحرف لم يحده فلم يذكره [2]

قوله: (كَثَوْرٍ وَأَسَدٍ)

هما أسما رجلين نُقِلا عن واحد الثِّيَرة، وواحد الأسود.

قوله: (كَفَضْلٍ وَإِيَّاسٍ)

همـــا أيضـــا أســـما رجلـــين، الأول مصـــدر فضـــلة، والثاني مصدر آسه يؤوسه، عاضة:[عوضه] [3].

قوله: (كَحَاتِمَ وَنَائِلَةَ)

الحاتم من حتم الشيء: أوجبه، ومنه قيل للغراب حاتم؛ لأنه يحتم بالفراق، أي يحكم.

ونائلـــة مـــن ناله ينوله أعطاه، أو من ناله يناله أوجده، ونائله وأساف امرأة ورجل زنيا في الحرم فمسخهما الله عز وجل حجرين.

قوله: (كَشَمَّرَ وكَعَسَبَ)

إنمـــا لم ينصرف شمر للعلمية والوزن المختص بالفعل، فإن قلت: قد جاء في الوزن أسماء نحو بقَّم ، قلت: ذلك قليل نَزْرٌ فألحق وجوده بالعدم لنزارته، وشمَّر: اسم فرس وعليه بيت الحماسة:-

[.........................] وَجَدِّي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا[4]

---

[1] / في ب: [أو اسم معنى].

[2] / أراد الشـــارح بهـــذا التفصـــيل أن يوضح القسم الأول من أقسام المنقول، وهو المنقول عن اسم العين، والثاني المنقول عن اسم المعنى، والثالث المنقول عن الصفة، والرابع المنقول عن الفعل، والخامس المنقول عن صوت.

[3] / سقط من: أ و ب.

[4] / البـــيت مـــن الطويل، وقائله :جميل بتينة، والشاهد فيه أن شمر اسم فرس ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وهو بتمامه:-

أَبُوكَ حُبَابُ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ وَجَدِّيَ يا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

واسم رجل أيضا قال[1] :-

[..............................]   وَهَلْ أَنَا لاَقٍ حَيَّ قَيْسَ بْنِ شَمَّرَا

وكعسب بالتنوين: من الكعسبة وهي: المشي بإسراع مع تقارب خطوه[2]

قوله: (كَتَغْلِبَ وَيَشْكُرَ)

تغلـــب: في الأصل اسم رجل[3] ثم غلب على القبيلة، ويشكر اسم رجل وهما منقولان من مضارعي غلب وشكر.

قوله: (وَإِمَّا أَمْرٌ)الخ

أُصـــمت:اســم مفـــازة قيل سميت بذلك؛ لأن من حق سالكها لفرط مهابتها أن يقول لصاحبه: أسكت لئلا يلحقنا الهلاك،[4] وقيل: كأن واحدا قال لصاحبه: أُصمت لنبأة أحسَّها، فإن القـــياس أُصمت بضم الهمزة والميم، لأنه من باب نصر، فما هاتان الكسرتان ؟ قلت: يجوز أن يكـــون مـــن باب ضرب فلم يبلغنا، وإن لم يكن من باب ضرب؛ فإنه لما صار علما غُيِّر معناه فغُيِّرت /9، ب/ حركتاه البنائية ليكون اللفظ [مطابقا][5] للمعنى، ألا تراهم تركوا الإعلال

ينظر ديوان جميل /113،جمع وتحقيق: د/ حسين نصار، مكتبة النصر، الطبعة الثانية، وذكره صاحب اللسان مادة [ش، م، ر] 191/7، باخـــتلاف بســـيط بإبـــدال قـــوله: يا حجاج، بقوله: يا عباس، والمرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسين، شرح ديوان الحماسة، دار الجبل بيروت، الطبعة الأولى 1411هـــ ، 1991م.

[1] / البيت من الطويل ، وقائله: امرئ القيس، والشاهد فيه أن: شمر، اسم رجل، وهو بتمامه :-

فَهَلْ أَنَا مَاشٍ بَيْنَ شَوْطٍ وَحَيَّةٍ   وَهَلْ أَنَا لاَقٍ حَيَّ قَيْسِ بْنِ شَمَّرَا

والمعنى: يقول الشاعر مستفهما عن نفسه هل هو سائر بين شوط أي جبل سمي بهذا الاسم وحيّة أي أرض مبسوطة بين جبال.

[2] / فـــي اللســـان : كعسب اسم رجل، ومعناه إذا عدا عُدواً شديداً، مادة [ك، ع، س، ب] 110/12، وفي الكتاب: الكعسب العدو الشديد مع تداني الخطى، الكتاب 206/3ـــ207.

[3] / تغلب: أبو قبيلة، وهو تغلب بن وائل بن ساقط بن هنب بن أفصى بن دعمي بن جَديلَـــــةِ من أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ، اللسان مادة [غ، ل، ب] 99/10.

[4] / في: ب، ج: الردى.

[5] / في: ج: موافقا.

فـــي الـــدوران والجولان، ولم يقولوا الداران والجالان لتكون اللفظتان – لما في معنى ترك الإعلال من الاضطراب– موافقين لمعنييهما.

(وَسَــلُوقِ): قــرية بالــيمن إليها تنسب الكلاب،[1] وبلد وحش أي: قفر، والوحش في: بوحش اصمت ليس من الإعلام، وتقدير البيت:[2] أشلي كلابا أو كلبة منسوبة إلى سلوق باتت بمفازة أصمت، وبات المشلى بها، والضمير في بها في البيت لوحش اصمت.

وقوله: (فِي أَصْلاَبِهَا أُوَدُ)

أي: اعــوجاج، صــفة للكــلاب أو للكلبة [أيضا][3]. وكلاب الصيد تكون [أوساطها][4] مخــروطة الشــكل، فإن قلت: أصمت في البيت جملة سميت بها المفازة، والجملة تحكى كما هي؛ [فما باله][5] أجراه في البيت مجرى المفردات من نحو يزيد وأحمد؛حيث فتحه في موضع الجــر ؟ قلت: هو مجرد عن ضميره المستكن، وإنما جُرِّد عنه لأن هذا الضمير غير داخل في الغرض، إذ لا يقال للمفازة أصمت أنت، بمعنى أوجد السكوت فتسمي بالضمير.

فـــإن قلـــت: المعاني في الأعلام غير مرعية، قلت: مسلَّم، ولكن الناقل في ابتداء النقل إلى العلمـــية لـــه ضـــرب الـــتفات إلى المعنى المنقول عنه، ألا تراهم سموا أولادهم أسدا وكلبا ونحوهما بالنظر إلى الأعداء، وعبيدهم: سالما ونحوه بالنظر إلى أنفسهم، لأن الأولاد أعوان والعبيد خدم.

---

[1] / ينظر الحموي، ياقوت، معجم البلدان، دار بيروت، 1399هـ–1979م 242/3.

[2] / يقصد بالبيت البيت الذي استشهد به الزمخشري وهو:–

أَشْلِي سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا   بِوَحْشِ إِصْمُتَ فِي أَصْلاَبِهَا أُوَدُ

والبيت من البسيط، وقائله: الراعي النميري في قصيدة يمدح فيها بن معاوية بن أبي سفيان، والشاهد فيه أن: أصمت علم منقول عن فعل الأمر، وهو في ديوان النميري، تحقيق: نوري حمودي القيسي، وهلا ل الناجي نقلا عن محقق شرح أبيات المفصل، ولم أقف على الديوان.

[3] / سقط من: أ، و: ب.

[4] / في:أ و ب [أوسطها].

[5] / في: ج [فماله].

(وَأَطْـــرِقَا) اسم مفازة، وأصله أن ثلاثة نفر قال أحدهم لصاحبيه أطرقا لنبأة[1] سمعوها فسميت بذلك، والخيام جمع خَيْم بمعنى الخيمة وهي بيت العرب من العيدان.

والثُّمام: نبت ضعيف جمع ثُمامة. والمراد بالعصي قوائم الخيمة [وبالثُّمام ما يُستر به جوانب الخيمة][2].وفي قافية البيت[3]

التقييد[4] والإطلاق،[5] فإن قيدت فالوجه نصب الثمام؛ لأنه مستثنى من موجب، والعصى منصوبة تقديرا، وإن أطلقْتَ رُفِع الثمام والعصى على تأويل أن قوله باليات الخيام، إلا الثمام وإلا العصى في معنى: لم يبق منها إلا الثمام وإلا العصى،[6] وقبله:- شعر

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدُّوي   يَزْبِرُها الكاتبُ الحِمْيَرِيّ[7]

الخطاب في عرفت: لنفسه، يقول على طريق التوجع لما شاهد بها من أطلال عافية، ورسوم خافـــية عرفت هاتيك الديار بعد استدلال بآثار. والمعرفة اسم لما يحصل من العلم بعد تذكر

---

[1] / وردت حاشية في:ب، عرّف فيها النبأة، وقال هي الصوت الخفي، أو هي صوت الكلب، ينظر اللسان مادة [ن ، ب، أ] 10/14.

[2] / سقط من: ج.

[3] / الذي أورده الزمخشري وهو قول الهذلي :-

عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتُ الْخِيَامِ   إلاَّ الثُّمَامُ وَإلاَّ الْعِصِيُّ

وهـــو مـــن المتقارب، وقائله أبو ذئيب الهذلي كما ذكره الشارح، والشاهد فيه: أن (أطرقا) اسم علم منقول عن فعل الأمر عن فعل الأمر، ينظر التخمير 169/1، وابن يعيش 31/1، وشرح أبيات المفصل 183/1، والخزانة 326/7، وديوان الهذليين 98/1.

[4] / وردت حاشـــية فـــي (أ) ورقـــة 10 يبـــين فيها: أن التقييد هو إسكان الروي، وهو الحرف الذي تنسب إليه القصيدة، فيقال حائية أو خائية.

[5] / وأيضا في الحاشية نفسها عرف الإطلاق، وقال تحريك ذلك الحرف كما في قوله:-

كَأَنَّمَا يَبْسُمُ عَنْ لُؤلُؤٍ   مُنَضَّدٍ أَوْ بَرَدٍ أَوْ أَقَاحِ

وهو من السريع للبحتري، ثم قال: وكتحريكه في قولك:-

أمصباح حضرك أم صباح.................... .... ثم غمُض باقي الكلام

[6] / ينظر شرح أبيات المفصل 186/1.

[7] / البيت من المتقارب، وقائله أبو ذئيب الهذلي، وهو في أول قصيدة الشاهد السابق، ينظر ديوان الهذليين 98/1، وهو في التخمير بضم التاء في: عرفت.

لمعهود واستدلال بآثاره؛ ولذا لم يقل في صفات الباري عزّ وجل أنه عارف. والرقم: حروف الخط، [1] والزبر: الكتابة.

وفي باليات الخيام: رُوي النصب على الحال، والرفع على هي باليات الخيام، فتكون الباليات خبر مبتدأ محذوف.

وباليات الخيام ما التبد ووقع بعضه على بعض من خُلْقَانِ الْمَظَال،[2] وسقط الأمتعة، وعلى أطرقا: متعلق بعرفت.

فإن قلت: أطرقا من المركبات، فماله أورده مع المفردات ؟ قلت: لم أظفر فيه بجواب مقنع، ولكن أرى أن معنى الضمير فيه قد سُلِب عند النقل؛ لامتناع خطاب الأمكنة، بالإطراق فخرج الضمير لكونه خِلوا من معناه عن حد الكلمة، وصار وجوده كعدمه حتى كأن العلم أطرق لا أطرقاً .

قوله: (كَبَبَّه وَهْوَ نَبْزُ عَبْدِالله) ببّة: صوت كان عبد الله[3] [يفوه به][4] في صباه فسمي به، [ومنه قوله أمه وهي ترقصه طفلا][5]:-

لأُنْكِحَنَّ بَبَّه	جَارِيَـةً خِدَبَّة
مُكَرَّمَةً مُحِبَّه	تَجُبُّ أَهْلَ الْكَعْبَه

والخِدَبَّة: تأنيث الخِدَبِّ: وهو العظيم، وتَجُبُّ: من قولهم جَبَّتْ فلانةُ النساء حُسْنًا: أي غلبتهنّ، والنَّبْز والنَّزَب: اللقب السوء، ومنه التنابز بالألقاب وهو التداعي بها،

---

[1] / الرقم تعجيم الكتابة، ورقم الكتاب أي أعجمه وبيّنه، ينظر العين مادة [ر، ق، م] 195/5، واللسان 290/5.

[2] / خُلقان: جمع خَلَق مصدر الأخلق وهو الأملس، اللسان مادة [خ، ل، ق] 195/4، والمظال: جمع مَضَلَة بفتح الميم وهي من الشَّعر، قال ابن الأعرابي: " الخيمة تكون من أعواد تسقف بالثمام، ولا تكون الخيمة من ثياب، أما المظِلّة بكسر الميم فتكون من ثياب"، اللسان مادة [ض، ل، ل] 262/8.

[3] / هو عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي القريسي، أمه هند بنت أبي سفيان أخت معاوية، ولاه ابن الزبير على البصرة ولما قامت فتنة ابن الأشعث خرج إلى عمان هاربا من الحجاج فتوفي فيها سنة 84هـ ، تنظر ترجمته في الأعلام 205/4، والتخمر 173/1.

[4] / سقط من: ج.

[5] / سقط من : ب، و: ج، وأشار إليها بقوله "ومنه قولها".

قوله: (قِيَاسِي وَشَاذ)

فالقياســـي: مالم يحتوي على مخالفة أصل. والشاذ: /8، ج/ عكسه، فنظائره: غطفان إلى.... [حَنْتَف][1] في الأبنية: كروانُ،[2]

وسرحانُ،[3] وسعدانُ،[4] وسلهب[5].

وقال بعضهم في فقعس وحنتف: أنهما علمان منقولان لا مرتجلان.

ففقعـــس: هو البلادة. وحنتف: هو الجراد المنقى للطبخ، فلعل صحة هذا القول لم تثبت عند المصنف.[6]

والقياس في محبب: محبٌّ بالإدغام؛ لاجتماع المثلين، كما في قولك: هذه البلدة مهب صباي، ومدبّ صباي. وفي موهب وموظِب بفتح الهاء والظاء وكسرهما؛ ولأنه لا يجيء من المثال الواوي إلا مفعل بكسر العين، وفي مكوزة[7] مكازة كمقالة. وحيوه: حية؛ لأن الواو إذا اجتمعتا والأولـــى ســـاكنة تقلـــب الواو ياء وتدغم الياء في الياء كأيام في إيوام جمع يوم، وكطي في

---

[1] / في المتن: حَنتف. بفتح الحاء، وفي التخمير والنسخة :ب، بظمها، وفي : أ و:ب، بدون ضبط.

[2] / الرون: هو الشدّ، وقيل أن الرسول صلى الله عليه وسلم سُحر ودُفن سحره في بئر ذي أروان، قاله الأصمعي، وهي بئر معروفة، والأروان: الصوت، اللسان، مادة [ر، و، ن] 379/5.

[3] / السرحان :الذئب، والجمع سراح، وقيل السرحان الأحد بلغة هديل، اللسان مادة [س، ر، ح] 232/6.

[4] / السعدان: نبت له شوك كثرت له الأوصاف، اللسان مادة [س، ع، د] 264/6.

[5] / السلهب: الطويل عامة، ومنهم من قال الطويل من الرجال، والطويل من الفرس، اللسان مادة [س، ل، هـ] 6/ 351.

[6] / يشـــير إلـــى مـــا أشار إليه بعض النحاة حيث أوردوا: أن الأعلام كلها منقولة وهو ظاهر كلام سيبويه، ويرى الـــزجاج أنها مرتجلة، كما ذكر ابن هشام في أوضح المسالك 58/1، والأشموني 94/1، وإذا كان النحاة قد أجمعوا علـــى أن المنقول ما كان له أصل في النكرات، أو ما سبق له وضع في النكرات سواء أكان من مصدر أو من اسم فاعـــل أو مـــن اسم مفعول أو من صفة مشبهة، أو من فعل ماض، أو من مضارع أو إلى غير ذلك، فإن فقعس لم يثبت له وضع إلا في العلمية والارتجال القياسي، هذا ما أورده صاحب اللسان في مادة [ف، ق،ع،] 304/10، حيث قال حيّ من بني أسد أبوهم فقعس بن ظريف بن عمر بن الحارث بن تغلبة علم مرتجل قياسي، ونقل قول الأزهري "ولا أدري ما أصله في العربية"، وكذا أورده صاحب التاج 310/2، ولم يرد في أي من كتب اللغة التي وقعنا عليها ما ذكر أنه من البلادة.

[7] / وردت حاشية في لوحة 11 نسخة: أ، بنص" المكوزة بفتح الميم قرية ...."

طوي مصدر طوي.فغطفان[1] وفقعس:[2] قبيلتان.وموظب:[3] اسم موضع،[4]والباقية أسماء،[5]. كذا وجدته في بعض الحواشي[6].

قوله: (أُضِيفَ إِلَى لَقَبِهِ)

الإضافة للاختصاص، وإنما يؤخر اللقب؛ لأن في تقديمه الاستغناء عن الاسم والكلام في أن [يراد][7] ذكر كليهما؛ لأن اللقب إنما يكون لقبا عند اشتهاره، والوجه المصير من غير الأشهر إلى الأشهر، والاكتفاء بالأشهر.

قوله: (أُضِيفَ)

---

[1] / وردت حاشية في: أ ، لوحة 11 بنص: غطفان "محركة حيّ من قيس"، وكذا ورد في اللسان مادة [غ، ط، ف] 89/10.

[2] / وردت حاشية في:أ : لوحة 11 بنص " فقعس نبز ظريف أبو حي من أسد علم مرتجل قياسي"، وكذا ورد في اللسان مادة [ف، ق، ع، س] 403/10.

[3] / وردت حاشية في: أ، لوحة 11 بنص " موظب موقع قرب مكة "، وهو شاد والقياس فيها بكسر الغين؛ لأن ما فاؤه واو لا يأتي منه مفعل بفتح العين، إنما هو مفعِل بكسرها نحو موضع ومرقد، وصح مع شذوذه؛ لئلا يشتبه بموظَب مفعل من الوظوب على الشيء وهو الدوام، ينظر ابن يعيش 33/1، والتخمير 174/1.

[4] / معجم البلدان: 225/5.

[5] / يقصد عمران وحمدان وحنتف ومحبب وموهب ومكوزة وحيوه .فعمران وحمدان: اسمان علمان منقولان من العمر والحمد، ومزايدان بالألف والنون وهما ممنوعان من الصرف.

ووردت حاشية مفادها: عمير وعويمر وعمار ومعمر وعمارة وعمران ويعمر كيعلم أسماء.

وحنتف تقدم ذكره، ومحبب اسم رجل، والقياس فيه الإدغام: محبٌّ، نحو: مقرٌّ، و: مرد؛ لأنه مفعل من المحبة والميم زائدة لقولك أحببت وحببت، وصح مع شذوذه لئلا يشتبه مع محب جنسا وهو محبّة.

وموهب: اسم رجل أيضا والقياس فيه موهب بكسر العين؛ لأن مفعل لا يأتي منه بفتح العين، وفتحت عينه لئلا يشتبه بموهب من الهبة ز التخمير 17/1بتصرف.

ومكوزة: اسم رجل وهي في الأصل كوز، والقياس فيها أن يقال مكازة؛ لأن كل مفعلة عينها واو يجب قلبها ألفا، وصحت لئلا يشتبه بمفرده، ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 78/1.

وحيوه : اسم رجل، وهو من الشاذ، و القياس فيه حيّة؛ لأن الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، وصحت مع شذوذها لئلا تشتبه بحيّة جنسا.

[6] / يقصد ببعض الحواشي: شرحي التخمير للخوارزمي، والإيضاح لابن الحاجب، فإنهما يسبقانه، وفيهما ما أشار إليه، ينظر التخمير 173/1، والإيضاح 78/1.

[7] / في ج : [يزداد].

ظاهــر فــي وجــوب الإضـــافة كما إذا قيل يكون الفاعل مرفوعا وهو ظاهر كلام البصريين،[1] وقد أجاز الزجاج[2] الإتباع،[3] وقد جاء ابن قيسٍ الرقيات منونا فيكون عطف بيان، أو بــدلا، وإنما ذكر المصنف ذلك الوجه إما لظهوره؛ لأن القياس في اسمين لذات واحدة أن لا تضافا، وإمَّا لأن الإضافة مذهبه.

والكُرْز: الجواليق الصغيرة. والقُفَّةُ: الشجرة اليابسة البالية، يقال: كبر حتى كأنه قفة، فإن قلت: الإضافة في[نحو] [4]سعيد كرز معنوية أم لفظيّة ؟ قلت: لفظيّة لا أثر لها في المعنى، والتقديــر: سعيد كرز على عطف البيان، أو معنويّة على تقدير سعيد هذا اللقب، وسعيد على هذا نكرة ، وتأويله سعيد من السعيدين.

قوله: (أَجْرَى اللقَبَ عَلَى الاسْمِ)

لــم يضــف الاسم هنا إلى اللقب لامتناع الإضافة؛ لأن الاسم هو المضاف والمضاف إليه، فلو ساغ إضافته إلى اللقب كان المضاف والمضاف إليه بمجموعهما مضافا جاريا على وجــوه الإعــراب، كما [هو الحكم على كل][5] مضاف، والمضاف إليه [في الاسم][6] قد لازمه الجــر، فيلزم من صحة الإضافة إلى اللقب [كون الاسم][7] مجرورا وغير مجرورٍ في حالة واحدة،[وهو محال][8].

فــإن قلــت: فليضف المضاف إليه إلى اللقب على نحو: عبد إله بطة، قلت: العلم هو عبدا لله لا عبدإلاه بالتنكير، فلو نكر للإضافة يلزم تغيير العلم، والأعلام مبقاة سمتها لا يجوز

---

[1] / ينظر شرح الأشموني في حاشية الصبّان، 215/1.

[2] / هو: أبو لإسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج، أخذ النحو عن المبرد، وأخذ عنه الفارسي، توفي سنة: 311هـ، تنظر ترجمته في إنباه الرواة 159/1، والبغية 411/1.

[3] / أجاز الزجاج والفراء الإتباع، وأيده الرضي في شرحه للكافية، تنظر264/3 ، ورأي الشارح أنه إما بدل أو عطف بيان.

[4] / سقط من :ب.

[5] / في: أ [كما هم في الحكم].

[6] / سقط من: ج.

[7] / في: ب و: ج [كون الشيء]

[8] / سقط من: أ .

التصــــرف فيها، مع أن في هذا إضافة لغير الاسم إلى اللقب، وهذا الوجه يمنع إضافة واحد مــن جزأي الاسم، وإن لم يغيّر؛ لأن بعض الاسم ليس باسم، فيلزم من أضافته إضافة لغير الاســم فتمتــنع الإضافة، وهو القياس في هذا الفصل وفي الفصل السابق أيضا؛ لأن سعيدا وكــرزاً فيما سبق اسمان لذات واحدة، كعبد الله مع بطّة، فيتعذر إضافة أحدهما إلى الآخر، بدليل أنهم اتفقوا على منع نحو: ليثٌ أسدٍ، لأن الإضافة لتخصيص الأول أوتعريفه، فإذا كانا لشيء واحدٍ تعذّر أن يتخصص أحدهما بالآخر أو يتعرّف، فلذا حكم بعضهم بأن الإضافة فيه لفظــية، ومن قال أنها معنوية فوجه ما ذكرناه، وتقديره: أن العلم يتوهم فيه التنكير عند قصد إضـــافته، فيصـــير [بمنزلة][1] كل أو غلام، فتصح إضافته كما صحت إضافتهما في نحو: كل القوم، وغلام الرجل.

وهـــنا وجه آخر وهو أن اللفظ يطلق ويراد به نفس اللفظ، ويطلق ويراد به المدلول، فأنت إذا قلت ذات زيد فمرادك بالذات المدلول، وبزيد اللفظ، فجاز أن يقال أن سعيدا قصد به هنا المدلول، وبكرز اللفظ، فكأنه قيل مسمى هذا اللفظ الذي هو كرز، وبهذا الطريق [تغايرا][2] فصـــح إضـــافة أحـــدهما إلى الآخر، وإنما فصل /10، ب/ بهذا الفصل بين أعلام الأناسي وغيرهم؛ لأن ما ذكر فيه لا يكون للعلم المذكور، وبعده مناسب لما بينه وبين ما سبق ذكره من الملازمة أن يُذْكر عقبه.

قوله: (يَتَّخِذُونَهُ) أي يختصونه.

قوله: (نَحْوُ أَعْوَجَ) الخ.

أعــوج[3] اسم فرس، وهو فحل من فحول العرب، سمي به لأنه وقعت ليلا غارة على أصـــحاب هذا الفحل وكان مهراً، ولضنِّهم به حملوه في وعاء على الإبل حين هربوا فاعوجّ ظهره وبقى فيه العوج.

---

[1] / في : ب و: ج [بمثابة].

[2] / في: أ [تغيراً].

[3] / وردت حاشية في: أ، لوحة11 بنص" أعوج فرس لبني هلال"، وكذا ورد في اللسان مادة [ع، و، ج] 456/9.

ولاحق أيضا: من فحولة الخيل،[1] وشدقم[2] وعليان:[3] من فحولة الإبل، فعليان غير منصرف، و في أبيات سقط الزند:-

[.......................]   وَدُونَ عُلَيَّانَ الْقَتَادَةُ وَالخَرْطُ[4]

وخُطّــة: [[5] اســم عنــز ســوء، وفــي المثل:[6] قبّح الله مغزى خيرُها خُطَّة، وهيلة كذلك،[7] وضمران: كلب من الضمر،[8] وكَسَاب[9] بكسر الباء: كَلَبة من الكسْب.

قوله: (وَمَالاَ يُتَّخَذُ)الخ

الأصــل فــي وضــع الأعلام هو الأناسي؛ لاحتياجهم إلى التمييز بين [أشخاصهم][10] لمخالطــة بعضــهم بعضا، فأما مالا يتخذ ولا يؤلف فلا حاجة إلى التمييز بين أفراده؛ لعدم

---

[1] / وردت حاشــية في: أ، لوحة:11 بنص" لاحق اسم لمعوية بن أبي سفيان، ولغني بن أعصر ...." وكذا ورد في اللسان مادة [ل، ح، ق] 252/12.

[2] / وردت حاشــية فــي:أ لــوحة:11 بــنص "الشد قم كجعفر فحل للنعمان بن منذر، ومنه الشدقميات في الإبل ...."وكذا ورد في اللسان مادة [ش، د، ق] 58/7.

[3] / اسم فحل من الإبل لكليب بن وائل، ينظر التخمير 175/1.

[4] / البيت من الطويل، وقائله أبو علاء المعرّي، والشاهد فيه أن عليان اسم فحل لكليب بن وائل، فعندما عقر كليب ناقــة حســاس قال حساس لنقتلن عليهم فحلا أعظم من ناقتك فبلغ ذلك كليبا فظن أنه يعني فحله الذي يسمى: عُلَيّان فقال هذا البيت، وهو بتمامه:-

إِذَا أَنَا عَالَيْتُ الْقُتُودَ لِرِحْلَةٍ   فَدُونَ عُلَيَّانَ الْقَتَادَ ةُوَالْخَرْطُ

وهو في ديوان سقط الزند لأبي علاء المعري، دار صادر ط/ 1383هــ، 1963م، ص 181.

وفي رواية أخرى أنه قال: ودون عليات خرط القتاد، فصار مثلا، وعني جسّاس بالفحل كليب نفسه.

[5] / نهاية القوس في ص 99 وهو ساقط من :ج أثبته من: أ و: ب.

[6] / مــثل يُضرب لمن كان له أدنى فضيلة إلا أنها خسيسة، ينظر مجمع الأمثال 85/2، وجمهرة الأمثال 124/2، والمستقصى 186/2.

[7] / وردت حاشــية في: أ لوحة 11 بنص" هيلة عنز لامرأة "، ونقل ابن يعيش أنها كانت لقوم من العرب تذر اللبن لمن يسيء إليها وتنطح من يحسن إليها ويعلفها ، ينظر ابن يعيش 34/1.

[8] / وردت حاشية في: أ، لوحة11 بنص "الضُمران بضم الضاء كلب لا كلبة " وكذا ورد في اللسان مادة [ض، م، ر] 86/8.

[9] / وردت حاشــية فــي: أ لــوحة11 بنص "كساب كقطام الذئب، وكسبة من أسماء إناث الكلاب" وكذا ورد في اللسان مادة [ك، س، ب] 88/12.

[10] / في: ب [أصحابهم].

وأتـــى بلفضة: ما، في قوله: وما لا يتخذ، كأنه أراد غير ذوي العقول، ويروى: فيُحتاجَ بفتح الجـــيم علـــى أنـــه جواب النفي بالفاء[1]، وبرفعها على العطف تقديره ولا يؤلف ولا يحتاج، والطير: جمع طائر كصحب في صاحب، وجمع الطير طُيور وأطيار كفرخ وفروخ وأفراخ.

وعن قطرب[2] وأبي عبيده[3]: أن الطير يقع على الواحد، والوحوش والوحش وهي حيوان البر، والواحد وحشي، ويقال حمار وحش بالإضافة، وحمار وحشيّ.

والحَنَش بالتحريك: كل ما يصاد من الطير والهوام، والجمع أحناش، ويقال هذا الشيء بأسره أي جميعه، وأبو براقش: ضرب من الطير يتلون ألوانا من برقش الشيء بألوان شتّى.

والـــد أية: بالهمزة القفارة. وابن داية: الغراب، سمي به لأنه يقع على داية البعير إذا دَبِرَت. قال يصنُف بالشيب:-

لَمَّا رَأَيْتُ النَّسرَ عَزَّ ابنَ دَأْيَةٍ وَعَشْعَشَ فِي وَكْرَيْهِ جَاشَتْ لَهُ نَفْسِي[4]

وتجمع على دأيات بالتحريك، قال طرفة[5]:-

كَأَنَّ عُلُوبَ النِّسْعِ فِي دَأَيَاتِهَا[6] [..............................]

---

[1] /هذه رواية التخمير لقول الزمخشري "ومالا يتخذ ولا يؤلف فيحتاج إلى التمييز بين أفراده"، ينظر176/1.

[2] / هو محمد بن المستنير أبو علي، تلميذ سيبويه، كان ملازما له، فإذا خرج رآه على بابه فقال: ما أنت إلا قطرب لـــيل، فسمي بقطرب، وكان عالما بالنحو واللغة، توفي سنة: 206 أو209 هـــ، تنظر ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة 219/3، والبغية 243/1، ومعجم الأدباء52/19.

[3] هو معمر بن المثنى التيمي، كان عالما باللغة وأيام العرب، أول من صنف في غريب الحديث، له مجاز القرآن، وأيـــام العـــرب، ونقائض جرير والفرزدق، توفي سنة: 209هـــ، تنظر ترجمته في إنباه الرواة 276/3، والبغية 2/ 294، والأعلام272/7.

[4] / البـــيت مـــن الطـــويل وقائله منصور بن مسجاح، أراد به الشيب شبهه به لبياضه، وشبه الشباب بابن داية وهو الغراب الأسود؛ لأن شعر الشباب أسود.

[5] / هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، من بكر بن وائل أبو عمرو، شاعر جاهلي فحل، من أصحاب المعلقات، كـــان هجّـــاء فـــي شـــعره، ناطقا بالحكمة، قُتِل شابا بأمر من الملك عمرو بن هند سنة: 60 ق هـــ، ينظر الشعر والشعراء 185/1، والخزانة 419/2، والأعلام 225/3.

[6] / البـــيت من الطويل، وقائله طرفة بن العبد، والشاهد فيه أن داية تجمع على دايات، وهو في ديوان طرفة ، دار صادر ص 26، وفي اللسان مادة [ع، ل، ب] 348/9، وهو بتمامه:-

كَأَنَّ عُلُوبَ النِّسْعِ فِي دَأَيَاتِهَا مَوَارِدُ مِن خَلْقَاءَ فِي ظَهْرِ قَرْدَدِ

العلـــب: الأثـــر، والنســـع: سير كهيئة العِنان تشد به الأحمال، فإن قلت: فما الفارق بين اسم الجـــنس وعلـــم الجنس ؟ قلت: الصرف وتركه تقول: أسد خير من ثعلبٍ بالتنوين.و تقول: أسامةُ خير من ثعالة بدونه. قال زهير: شعر:-

وَلأنتَ أَشْجَعُ مِنْ أسَامَةَ إذْ دُعِيَتَ نَزَالِ ولَـجَّ في الذُّعْرِ[1]

الذُّعــر بالضم: الفزع، فعلم أن العرب عاملت هذه الأسماء معاملة علمٍ اجتمع فيه مع العلمــية علــة أخرى /12،أ/ لمنع الصرف؛ ولأنهم [امتنعوا][2] عن إدخال الألف واللام عليها وعــن إضـــافتها أيضـــا، فلابد من تخيّل العلمية فيها، وقيل[3] هذه الألفاظ موضوعة للحقائق المعقولة المتخذة في الدهن، [فإذا][4] صحّ قولك: فَعل الرجل كذا، للمعهود في الدهن بينك وبين مخاطــبك، فــلا يستبعد أن يوضع العلم للمعهود الدهني، فإذا قلت: أبو براقش[5] فكأنك قلت: الضـــرب الـــذي من شأنه كيت وكيت أي في الدهن، وإذا ثبت المعهود في الدهن، فإذا أُطلق على الواحد في الوجود؛ فالمراد به للحقيقة المعقولة في الدهن،و صحة الإطلاق على الواجد لوجود الحقيقة، وفي التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار موضوعه، فوضح ما ذكرنا أن أسامة موضوع للحقيقة المتخذة في الدهن، فإذا أُطلق على الواحد فالمراد هو الحقيقة، ولزوم التعدد

كَأنَّ عُلُوبَ النِّسْعِ فِي دَأْيَاتِهَا مَوَارِدُ مِن خَلْقَاءَ فِي ظَهْرِ قَرْدَدِ

[1] / البــيت من الكامل، وقائله: زهير بن أبي سلمى في قصيدة مدح بها هرم بن سنان وهو في ديوانه /28،بصدر غير الذي ثبت في المتن وورد في الديوان :-

وَلَنِعمَ حَشوُ الدرعِ أَنتَ إِذا دُعِيَت نَزالِ وَلُجَّ في الذُعرِ

أما الصدر الذي ثبت في المتن فهوللمسيب بن علس و هو بتمامه:-

وَ لأَنتَ أَشجَعُ مِن أُسامَةَ إِذ يَقَعُ الصُراخُ وَلُجَّ في الذُعرِ

ولأن البيت مركب من بيتين من قصيدتين فوزنه على ما أورده الشارح مختل عروضيا

والشاهد فيه: ترك الصرف في أسامة وثعالة؛ لأنها أعلام أجناس لا أسماء أجناس؛ لأن المقصود بأسامة هنا الأسد، ولــيس اســم رجــل؛ ولأن الفــرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ترك التنوين. وعجزه من شواهد الكتاب 271/3، والمقتضب 3/ 370، والإنصاف 535/2، وابن يعيش 26/4.

[2] / في: أ [ابتدعوا].

[3] / يشير إلى قول ابن الحاجب في الإيضاح 38/1.

[4] / في : أ [فلو] .

[5] / براقش طائر يتلون ألوانا، ينظر التخمير 176/1، واللسان مادة [ب، ر، ق] 385/1.

باعتـــبار الوجـــود فـــيكون التعدد ضمنيّا، وهذا بخلاف أسد؛ فإنه موضوع لواحد من آحاد الجنس، فجاء التعدد فيه مقصوداً لا ضمنا.

(وابن قِترة): حيّة خبيثة، كأنها قضيب من فضّة في قدر الشِّبر إذا قرب من

الإنســـان نزا في الهواء فوقع[1] عليه، فكأنهم شبهوه لنزوانها في الهواء بالسهم الذي له قتر أي سِروة بالكسر وهي النصل المُدوَّر

(وَبِـــنْتُ طَـــبَقٍ): حية صفراء تنام في الرمل ستة أيام ثم تستيقظ في اليوم السابع، فلا تنفخ في شيء إلا أهلكته، ومنه قيل للداهية: إحدى بنات طبق.[2]

(وابـــن مقرض):دويبة يقال لها بالفارسية: دَلَه، وهو قتّال الحمام، أطحل اللون، وهو لـــون بـــين الغبرة والبياض، له خطم طويل، والخطم من كل دابة: مقدّم أنفه وفمه، ومن كل طائر منقاره.

(وحمـــار قـــبان)[3] دُوَيْـــبة، وقـــبان فعـــلان مـــن قـــبّ اللحـــم [إذا تذوّقـــه]،[4] وقبّ [الجُرح]:[5] إذا يبس وذهب ماؤه وجفّ؛ لأن العرب لا تصرفه، قال:-

وَاعَجَبًا وَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا　　　حِمَارَ قَبَّانَ يَسُوقُ أَرْنَبا[6]

وقيل:هو فعال من قبن في الأرض قبونا:ذهب، فعلى هذا ينصرف، [والأول أجود][7]
و**(أبو الحرث)** كنية الأسد[1] من الحرث وهو الكسب؛ لأنه يكسب في كل يوم .و**(أبو الحصين)**

---

[1] / ينظر سيبويه ص 95/2 ، واللسان مادة [ق، ت، ر] 32/11.

[2] / ينظر اللسان مادة [ط، ب، ق] 123/8.

[3] / ورد في المثل:أذل من حمار قبان، ينظر جمهرة الأمثال 470/1، وجمع الأمثال 283/2، وفي اللسان مادة [ق، ب، ن] 26/11.

[4] / في: ب [إذا ذهبت لذته].

[5] / في: ب [الجلد].

[6] / الرجـــز لـــم يعـــرف قائله، وهو في المقتضب 44/4، ابن يعيش 36/1، والإيضاح لابن الحاجب 88/1، واللسان مادة [ق، ب، ن] 26/11، بلا عزو، والشاهد فيه عدم صرف قبان، وقبان مثل حسّان إذا أخذته من الحسن فـــتكون الـــنون أصليّة فهو منصرف، وإذا أخذته من الحِس فتكون النون غير أصلية فيكون غير منصرف ، وكذلك حبّان، والشارح هنا أخذ الوجه الأول وهو أن قبان من اللقب فالنون غير أصلية فهي لا تنصرف.

[7] / في: ب [والأول هو الأجود].

كنية الثعلب، [2] كني به لأنه يحتال حتى يتحصن بشيء، والضبع للأنثى، واسم الذكر هو ضبعان،[3] وسميت الضبع بحضاجر لعظم بطنها.و(**أم عامر**): كنيت الضبع، كنيت بذلك تفاؤلا لأنها كثيرة الإفساد،[4] قال:-

فَلا تَقْبُرُونِي إِنَّ قَبْرِي مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ وَلَكِنْ أَبْشِرِي أُمَّ عَامِرِ[5]

أي: إذا قُتلت فلا تقبروني، فإذا لم أقبر فابشري يا أم عامر فإنك تأكلينني.

و(**شَبْوة**) من شبا السيف وهو حدّه .

و(**عُريض**) مرتجل، ويجوز أن يكون مشتقا من اعترض في الأرض ذهب. و(**قُثَم**)[6] من قثَم وأقثَم جمع ما على الخِوَان[7] كله.

و(**أبي صُبَيْرة**) طائر[8] على لون الصبرة، [وقال] [9] قطعة من الصبر.

و(**أمَّ رَبَاح**)[10] دويبة كالسنُّور يجلب منها الكافور الرباحيّ.

و(**أمَّ عَجْلَان**)[11] طائر وهو من العجلة.

---

[1] / ينظر الكتاب 92/2، واللسان مادة [ح، ر، ث] 106/3.

[2] م ينظر الكتاب 93/2. والمقتضب 44/4، واللسان مادة [ح، ص، ن] 210/3.

[3] / ينظر الكتاب 92/2، واللسان مادة [ض، ب، ع]17/8.

[4] / سميت بذلك تفاؤلا لترك إفسادها، كما سمي لذيغ الحية سليم، ينظر ما قيل عن إفسادها في مثل العرب أفسد من ضبع، في جمهرة الأمثال 104/2.

[5] / البيت : من الطويل، وقائله الشنفرى، والمعنى أن الشاعر يوصي بعدم دفنه بعد موته، وتركه على الأرض لتأكله السباع، فإذا ما تم له ذلك يقول لأم عامر وهي الضبع أبشري بالوليمة التي ستجدينها.

والشاهد فيه: أن أم عامر هي أنثى الضبع، ينظر الشنفرى، عمرو بن مالك، ديوانه /27، إعداد وتقديم طلال حرب، الدار العالمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1414هـ 1993، وورد فيه برواية:-

فَلا تَدفنوني إِنَّ دفني مُحَرَّمٌ عَلَيكُم وَلَكِن خامِري أُمَّ عامِرِ

وشرح أبيات الحماسة للمرزوقي /487، واللسان مادة [ع، م، ر] 397/9، والخزانة 347/3.

[6] / الذكر من الضباع وهو معدول من فاعل وفاعلة، والأنثى قَثَام، اللسان مادة [ق، ث، م] 41/11.

[7] / الخِوان: المائدة وهو ما يؤكل عليه، وهو معرب، اللسان مادة [خ، و، ن] 454/4.

[8] / ينظر الإيضاح 88/1، اللسان مادة [ص، ب، ر] 7 /279،.

[9] / زائدة في:ب.

[10] / ينظر التخمير 179/1، والإيضاح 88/1، واللسان مادة [ر، ب، ح] 104/8–105.

[11] / ينظر التخمير 179/1، واللسان مادة [ع، ج، ل]66/9.

وهنا دقيقة، وهو أن المضاف والمضاف إليه في هذه الأعلام كلها مقدّر علماً، وإن لم يقــع علـــى انفراده مستعملا علما، فلذا يعامل معاملة العلم في منع الصرف إن كان فيه علة أخـــرى، ومُـــنعَ الـــلام إلا أن يكون سمي به وفيه اللام؛ لأنهم لما أجروه بعد العلمية مجرى المضـــاف والمضـــاف إلـــيه [في الإعراب]،[1] وهو معرفة قدّروا الثاني علما لئلا يلزم خرم قاعـــدتهم المعلـــومة، وهي منعهم إضافة المعرفة إلى النكرة، فلذا مُنع صرف قترة في ابن قترة، وارتدع في اللام في طبق في بنت طبق.

فإن قلت: بنات أوبر علم لضرب من الكمأة، وقد جاء باللام في قوله:-

[.......................] وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[2]

قلت: ذلك محمول على تأويل التنكير كالزيد، أو على الضرورة، وقال الكوفيون اللام زائدة[3].

قوله: (بِسُبْحَانَ)

سبحان علم للتسبيح، كعثمان علم للرجل، وهو غير منصرف للعلمية والألف والنون، قال الأعشى[4]:-

---

1 / في: ب [بالإعراب].

2 / البيت من الكامل، ولم يعرف قائله، وأسنده ابن منظور في مادة [و، ب، ر]199/15، للأحمر والأصمعي، وهو بتمامه:-

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

والمعنـــى: جنيـــتك أي : جنيت لك، وعسا قلا جمع عسقل، وهو ضرب نمن الكمأة أبيض، والأكمؤ: جمع كمأ وهو نبات ينقض الأرض، اللسان مادة [ك ،م، ؤ]152/12، وبنات الأوبر ضرب آخر من الكمأة مزعب عن لون التراب. والشـــاهد فـــيه: أن بـــنات أوبر علم على هذه الكمأة، وأصله بدون الألف اللام فاضطر الشاعر إلى زيادتها لإقامة الوزن.

3 / ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثالثة والأربعين 319/1.

4 / الأعشى هو: أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل بن عوف بن شعد من بكر بن وائل ، يعرف بأعشى قيس أو الأعشى الأكبر، مات نحو: 7هـ أدرك الإسلام ولم يسلم، فهو شاعر جاهلي، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 1 /257 والأعلام341/7، والخزانة175/1.

أقولُ لمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ　　　سُبْحَانَ مِنْ عَلْقمَةَ الفَاخِرِ[1]

وسـبحان هنا تعجب لأنه يتعجب من فخره، فلو أنه علم لما امتنع من الصرف؛ لأن الألف والنون في غير الصفات إنما تمنع الصرف مع العلمية، والمراد من التسبيح في قوله: **(فسـموا التسبيح)** بسبحان التنزيه وبهذا سقط قول من قال[2] ما ذكره المصنف غير مستقيم؛ لأن التسبيح مصدر سبّح بمعنى قال سبحان الله فمدلوله لفظ ومدلول سبحان تنزيه لا لفظ، ثم إن سبحان إنما يكون علما إذا لم يجيء مضافا، أما إذا أضيف فلا؛ لأن العلم لا يضاف وهو علم إذ المعرفة لا تضاف، واستعماله مفردا قليل، والأكثر استعماله مضافا، وقيل أن سبحان في البيت حذف عنه المضاف إليه وهو مراد للعلم به.

قـوله: **(بِشُـعُوبَ وَأُمِّ قَشْعمٍ)** من الشعب، وهو التفريق، وهو صفة في الأصل، فإذا صرفته فكأنك قلت: حادثة شعوب، أي مفرقة، وامتناع الصرف واللام والإضافة عند إرادة المنـية دلائـل علـى علميـته، أما الأول /11، ب/ فلأن التأنيث المعنوي لا يؤثر في منع الصرف إلا مع العلمية.

والقشعم: الهَرِم من النسور[3] والدليل على امتناع العلمية هنا: امتناع دخول اللام عليه، لا يقـال: أم القشـعم، فلـولا أنه علم لما امتنع ذلك، ألا ترى أنهم يقولون: ابن لبون،[4] وابن اللبون، وتكنية المنية بأم قشعم؛ لأن الرجل إذا قتل وقع عليه القشاعم وكأن النية تلدها.

قـوله:[5](**بِكَيْسَـانَ**) الدلـيل على علميته ما مر في سبحان [وهو][1] الذي هو خلاف الحمـق، يصف في البيت قوما بانهماك الصغير منهم والكبير في الغدر فكهولهم أسرع إليه

---

[1] / البـيت مـن السريع، وقائله الأعشى من قصيدة يهجو بها علقمة، ويمدح عمر بن الطفيل، ينظر ديوانه/143، بشـرح وتعلـيق: د/محمـد حسـين ن مكتبة الآداب بالجماميزت، والشاهد فيه: أن سبحان علم للتسبيح ممنوع من الصرف لعلمية وزيادة اللف والنون.

[2] / يقصد ابن الحاجب صاحب الإيضاح في شرح المفصل، ينظر الإيضاح 88/1.

[3] / ينظر اللسان مادة [ق، ش، م] 174/11.

[4] / ابن لبون ولد الناقة إذا كان في العام الثاني وصار لها لبن، ينظر اللسان مادة [ل، ب، ن] 229/12.

[5] / كلمة من بيت من الطويل استشهد به الشارح، وهو بتمامه:-

إذا ما دعوا كيسانَ كانت كهولُهم　　　إلى الغدرِ أسعى من شبابهم المردِ

وقائلـه: مخـتلف فيه، فقيل لضمرة بن ضَمُرة، وقيل للنمر بن تولب من قصيدة قالها في أخواله بني سعد وهو من أبـيات المفصـل، والشاهد فيه: أن كيسان اسم علم على الغدر، وهو من باب إجراء المعاني مجرى الأعيان، ولذلك

مــن المُرْد، وقوله إلى الغدر أقام فيه المُظهر مقام المضمر كأنهم يدّعون الغدر ويقولون له بأغدر تعال فهذا أوانك.

قوله: (بِأمِّ كَيْسَانَ)

هذا فعل المصارع عند الصراع.

قوله: (وَالْمُبِرَّةَ بِبرةَ)

والدليل على علميته: عدم صرفها؛ لأن تاء التأنيث لا تؤثر في معنى الصرف إلا مع العلمية، قال:-[2] نَحْنُ اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلَتُ بَرَّةَ وَاحتَمَلْتُ فَجَارِ

قوله: (وَالْفَجَرَةَ بِفَجَارِ)

يــدل على علمية فجار أن مدلوله الفجرةُ، وهو معرفة، فكذا فجار، وتعريفه إما بالآلة أو القصد، والأول منتف فتعيّن الثاني، وهو المراد بالعلمية، أو نقول: فعال المبني ليس بصفة لــم يوجد في كلامهم إلا علماً، وهذا كذلك، فثبتت علميته. وبقولنا ليس بصفة، وقع الاحتراز عما ليس بعلم كفسَاقِ في يا فساق.

قوله: (وَالْكُلِّيَّةُ بِزَوْبَرَ)

الكلام في علميته كالكلام في علمية شعوب، وصدر البيت، وهو لابن أحمر[3]

منع من الصرف للعلمية واللف والنون، ينظر شرح أبيات المفصل 190/1، وهو في اللسان مادة [ك، ي، س] 12/ 201.

[1] / سقط من: أ.

[2] / البـــيت من الكامل، وقائله النابغة الذبياني، يخاطب به زرعة بن عمرو الكلابي، لأنه عرض عليه أن يغدر ببني أسد.

وبرة : اسم علم لجميع البر، و: فجار: اسم لجميع الفجرة .

والشـــاهد فيه: أن برة اسم علم لجميع البر، وقد جاء ممنوعا من الصرف لأنه كما قال الشارح " تاء التأنيث لا تمنع الصرف إلا في الأعلام" وهو في الديوان /59، برواية :-

إنا اقتسمنا خطّتَيْــنا بيننا ....

[3] / ابـــن الأحمـــر هو: عمرو بن أحمد الباهلي أبو الخطاب، شاعر مخضرم أسلم وشارك في مغازي الروم، أقام بالشـــام وعاش نحو: 90 سنة وتوفي سنة: 65هـــ، ينظر الشعر والشعراء 356/1، والخزانة 257/6، والأعلام 5/ 72.

قال:- [1]

إذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخ قَصِيدَةً   بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرَا

وقوله : عدت عليّ بز وبر، أي نسبت إليّ، والجرب العيب.

قوله: (لَقِيتُهُ غُدْوَةً) الخ

وضــع الأعــلام للأوقات، كوضعها في باب أسامة لا في باب زيد بصحة استعمالها لكــل فرد، ولو كانت من باب زيد لاختص كل بواحد، واحتج في الثاني / 13، أ/ إلى وضع ثــانٍ، والدليل على علمية غدوة وبكرة وفَيْنة منع صرفها في نحو قولك: لقيته غدوة، وبكرة، وفيــنة، وأنــت تريدها غدوة [يومك][2]، وبكرة وفينة، وقيل: لأن تاء التأنيث لا تؤثر في منع الصرف إلا مع العلمية.

أمــا ســحر فالذي يدل على علميته منع صرفه في قولهم: خرجت يوم الجمعة سحر، ولــيس فيه ما يمنعه من الصرف، إلا أن تقدر العلمية مع العدل، ولو قيل أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف لم يبعد من الصواب، كما أن أمس على قول أهل الحجاز مبني لتضمنه معنى ذلك، ولا يبقى علما على هذا التقدير، إذ العلمية بالقصد لا بتقدير حرف، فإذا استعملت هذه الأسماء نكرات صرفتها وعرّفتها باللام .

قوله: (سِتَّةُ ضِعفُ ثَلاثَةَ)

للأعــداد معنــيان، أصلي: وهو أن يراد بها نفس العدد وهو ستة ضعف ثلاثة، وهي على هذا أعلام، وقوله: ستة مبتدأ فلولا أنها علم لوقع الابتداء بالنكرة من غير شرط فيمتنع من الصرف للعلمية والتأنيث.

---

[1] / البيت من الطويل، وقائله مختلف فيه، فقيل هو الفرز دق في قصيدة أولها:-

يا قَومُ إنّي لَم أكُن لِأَسُبَّكُم   وَذو البُرءِ مَحقوقٌ بأَن يَتَعَذَّرا

ونسبه الزمخشري في المفصل إلى الطرماح ، وتابعه ابن يعيش ، 38/1، ونسبه الأنبا ري في الإنصاف إلى الفرز دق 465/2، ونســبه ابن الحاجب في الإيضاح 91/1، وصاحب اللسان مادة [ز، ب، ر] ومادة [ع، ا، و] والشارح إلى ابن أحمر، وهو في ديوان الفرز دق، دار صادر 206/1، ورد في الديوان برواية: من معدّ، بدل من تنوخ. والشــاهد فــيه: أن زوبــر اسم علم على الكلية فهو من المعاني الجارية مجرى الأعيان، وغاوٍ أي هاج، فعبّر عن الهجاء بالغواية، وتنوخ اسم قبيلة أو حيّ من اليمن.

[2] / سقط من: أ.

وعارضي: وهو أن يراد بها العدد والمعدود، ونحو: ثلاثة رجال ورجال ثلاثة، وعلى هذا ليست بأعلام، قال بعض المحققين[1] الظاهر أن المصنف كان أثبت قوله: وقالوا في الأعلام ستة ضعف ثلاثة وثمانية ضعف أربعة، ثم أسقطه لضعف فيه، فوجد الإثبات فيه ما ذكرنا من جهة العلمية، ووجه الإسقاط أن ستة في: ستة ضعف ثلاثة، ولو كان علما لزم أن يكون أسماء الأجناس كلها أعلام، إذ ما من نكرة إلا واستعمالها كذلك صحيح نحو قولك: رجل خير من امرأة، وهو باطل، ويلزم أن تمنع امرأة في هذه الصورة من الصرف وهو منتف.

قوله: (وَمِنَ الأَعْلَامِ الأَمْثِلَةَ)الخ

إنمـــا صار فَعْلان وأفْعَل وفَعْلَة وأَفْعَلُ أعلاما لكون كل منهما معلقا على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه.

وفـــي قوله: فعلان الذي مؤنثه فعلى تمثيل وذكر لحكم المسألة، فقولك: الذي، وضْعٌ لوصف المعـــارف، وقد وقع وصفا لفعلان فيلزم أن يكون فعلان معرفة، وكونه معرفة حكم المسألة، وصفةً بالنصب في: وَأَفْعَلُ صفة: حال من أفعل، وذلك أمارة على كون أفعلُ معرفةً؛ لأنه ذو الحال.

وقوله: (لاَ يَنْصَرِفْ)

خبر عن أفعل، واستغنى عن خبر الآخر فيقرر له مثل ذلك.

وقوله: (وَوَزْنُ طَلْحَةَ وَإِصْبَعَ فَعْلَةُ وَإِفْعَلُ)

بمـــنع صرفها على مذهب صاحب الكتاب،[2] فإن الأمثلة إذا لم تستعمل لجنس ما يوزن بها وموزوناتها مذكورة معها كقولك وزن ناصرة فاعلة فلهم فيه مذهبان.

فمـــن النحويـــين من يعطيه حكم نفسه فيمنعه الصرف للعلمية والتأنيث وهو مذهب صاحب الكتاب.

ووجهُـــه [أنه][1] لما كان علما باعتبار الجنس بقي على علميته، وإن أطلق على واحد كما إذا أطلـــق أســـامة على واحد من [الأسود][2] وكان علما، ومنهم[3] من يعطيه حكم موزونة فيقول:

---

[1] / ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 93/1.

[2] / ينظر الكتاب334/3حيث قال: "وإن ناديته وسميته طلحة وحمزة نصبته بغير تنوين" والمقتضب 319/3

ووجهُــه [أنه][1] لما كان علما باعتبار الجنس بقي على علميته، وإن أطلق على واحد كما إذا أطلــق أســامة على واحد من [الأسود][2] وكان علما، ومنهم[3] من يعطيه حكم موزونة فيقول: وزن ناصــرة: فاعلة بالتنوين؛ لأن باب أسامة في جريه علما على كل واحد من المشكلات، لكــونه [في المعنى نكرة]،[4] وحكمه حكم الأعلام، فيكون باب أسامة خارجا عن باب الأعلام القياسية، فالجري على منهج القياسي، وهو باب زيد أولى، فعلى هذا لا يكون أفعل في قولك وزن إصبع أفعل علما.

فــإن قلــت: فعلــى هذا يلزم أن يقولوا وزن طلحة: فَعْلَةً بالتنوين لانتفاء العلمية. قلت: أنه أجــري عــندهم مجــرى موزونه في منع الصرف، إذ اللفظ ليس بمقصود في نفسه، وإنما المقصود معرفة موزونه.

فإن قلت: لو كانت الأمثلة التي يوزن بها أعلاما لَمَا نُوّن نحو قولهم: مفاعلة.

قلت: ذاك تنوين المماثلة لا تنوين الإنصراف.

قوله: (وَقَدْ يَغْلِبُ)

يعنــي إذا غلب المشترك فيه من الأسماء على واحد صار علما له؛ لأنه كان لعمر ــ رضي الله عنه ــ بَنُون ثم غلب ابن عمر على عبد الله دون أبنائه. وكذلك ابن عباسَ[5] وابــن مســعود،[6] وهــذا الضرب من الأعلام الاتفاقية لا القصدية. فالقصديّة: ما سميت به شخصا نحو: زيد وعمرو.

---

[1] / قي:ب [أنها].

[2] / في:ب،و :ج، [الأساد] .

[3] / اعتــرض ابن الحاجب في الكافية على الزمخشري، حيث قال "وهذا القياس الذي ذكره فيه نظر "لأن مثل هذا الوزن إذا لم يكن معه الموزون فمعناه الموزون، وإذا كان معه الموزون فبمعنى الوزن.....الخ، ينظر شرح الرضي على الكافية 252/3.

[4] / في:ب [لكونه علما للجنس لا غير].

[5] / هــو عــبدا لله بن عباس بن عبد المطلب القريشي الهاشمي، أبو العباس حبر الأمة الصحابي الجليل، ولد بمكة ســنة 3/ ق هـــــ، ونشأ في عصر النبوّة فلازم رسول الله صلى الله عليه وسلم تبحر في العلم حتى لقب بترجمان القرآن، كُف بصره في آخر عمره حتى توفي سنة: 68هــ، تنظر ترجمته في الأعلام 228/4.

[6]/ هــو عــبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، صحابي من أكابر الصحابة فضلا وعقلا وقــربا مــن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو من السابقين في الإسلام، وأول من جهر بالقرآن، توفي سنة 32 هــ، تنظر ترجمته في الأعلام280/4.

والاتفاقـية: ما صار علما بطريق الغلبة كهذه الثلاثة التي ذكرناها، فهي غلبت على العبادلة الثلاثة بحيث لم يذهب الوهم إلى غيرهم من ولد آبائهم.

والعبادلة: إما تكسير عَبْدل؛ لأن من العرب من يقول في عبدٍ: عبدل، وفي زيد: زيدل، وإما جمْـع للعبد وضعا كالنساء للمرأة. وإنما بحرف التقليل في قوله **(وقد يغلب)** لينبهك على أن هـذا القسـم هو ما يصير علما بالغلبة أقل من قسم يضعه واضع مخصوص، وإنما ذكر هذا القسم من الأعلام لئلا يتوهم متوهم أنه لا يكون علما إلا بوضع واضع مخصوص.

قوله: **(والأَسْمَاءُ الشَّائِعَةِ)**

أراد بها الأسماء التي تصلح أن توضع على آحاد متعددة باعتبار معناها ولم يُرد بها النكـرات؛ لأن المضـاف إلـى المعرفة مشروط في استعماله أن يكون لمعهود بينك وبين مخاطـبك باعتبار تلك النسبة كابن عمر، [فإنه كان قبل غلبته صالحا للإطلاق] [1] على كل واحـد من أولاد عمر لما ذكرنا من الشروط، وقول النحويين في نحو: غلام زيد إنه بمعنى غلام لزيد غير صحيح؛ لأن الأول معرفة، والثاني نكرة، ولا يصح أن يكون اللفظان بمعنى واحـد وأحدهما معرفة والآخر نكرة، وإنما غرضهم أن يبينوا أن عامل الجر في المضاف إليه راجع إلى ذلك المعنى، وانه مستعمل على ذلك المعنى.

قوله: **(وكَذَلكَ ابْنُ الزُّبَيْرِ[2])**

لم يذكر عبدا لله بن الزبير في أبناء العبادلة؛ لأن العبادلة في عصرهم غلبت على هذه الثلاثة، وكان لا يفهم من الثلاثة إلا هؤلاء الثلاثة، ولذا أفرد بالذكر

قوله: **(وَابْنُ كُرَاع)**[3]

كـراع اسـم أمه وهي في أسماء الأجناس الحرة، وهي الأرض التي ألبستها حجارة سـوداء، قالوا: الحرة بالحرة، ولو كان اسم أبيه لكان غير منصرف أيضا؛ لأن كراعا مؤنث

---

[1] / في: ب [فإنه قبل غلبته كان صالحا].

[2] /هـو عبدا لله بن الزبير بن العوّام القريشي الأسدي، وهو أول مولود في المدينة بعد الهجرة توفي سنة: 73هـ، ينظر الأعلام 218/4.

[3] / هو سويد بن كراع العكلي من بني الحارث بن عوف بن وائل بن قيس توفي نحو: 105هـ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 635/2، والأعلام 215/3.

في أسماء الأجناس، وزائد على ثلاثة أحرف ، فالحرف الرابع بمنزلة تاء التأنيث، فلما نقل إلى العلمية وجب منع صرفه .

قوله: (عَلَى يَزِيد)

هـــو أشـــهر ولـــد الصعق، وأكثرهم مالا وأغزرهم شعراً، وأشجاهم للعدو، وألزمهم للحرب، وأسرعهم إلى /12، ب/الوقائع.

قوله: (وَبَعْضُ الأَعْلاَمِ يَدْخُلُه لاَمُ التَّعْرِيفِ)

العلـــم دال على شيء بعينه لا حاجة به إلى معرفة معين آخر يدخله، غير/14، أ/ أن بعـــض الأعـــلام يدخله لام التعريف بأن كان جنسا في نفسه، فغلبت بالشهرة واختص بواحد حتـــى التحق بالأعلام، ألا ترى أن النجم كان ينصرف إلى نجم عهده المخاطب، والمخاطب أي نجـــم كان، ثم غلب النجم على الثريا حتى يقول القائل: طلع النجم ويريد الثريا، من غير عهـــد بينهما، ولا يسوغ أن يقال لها نجم بنزع اللام، كما لا يجوز في ابن رألان،[1] أن يقال: رألان لأن جزء العلم لا يجوز إهداره.

والصَّـــعِقُ من باب فَعَلْتُه ففَعِل، يقال فصعقتهم السماء: ألقت عليهم الصاعقة، وهي نار تسقط مـــن السماء في رعد شديد. ذكروا أنه[2] كان يطعم الناس بتهامة فهبَّت ريح وسفَّت في جِفانه التراب، فشتمها فرُمي بصاعقة فقتلته، قال بعض بني كلاب:-[3]

وَإِنَّ خُوَيْلَدًا أَبْكَى عَلَيْه   قَتِيلُ الرِّيحِ فِي البَلَدِ التِّهَامِي

وإنما[قال] [4]قتيل الريح لأن هلاكه كان بسبب شتمه الريح.

قوله: (وَبَعْضُ الأَعْلاَمِ)

تســـمية الشـــيء بمـــا يؤول إليه كما في قوله: ﴿إِنِّي أَرَانِيَ أَعْصِرُخَمْراً﴾[1] وكقولهم: الذبيحة اسم لما أُعِد للذبح .

---

[1] / ينظر الكتاب 101/2، واللسان مادة [ر، أ، ل] 83/5.

[2] / هـــو يـــزيد بـــن عمـــرو بن خويلد الكلابي، شاعر وفارس جاهلي، ينظر التخمير 187/1، والخزانة 206/1، واللسان مادة [ص، ع، ق] 349/7.

[3] / البـــيت من الوافر، وقائله بعض بني كلاب، والشاهد فيه: قوله: قتيل الريح، حيث قصد به خويلد بن نفيل بن عمر بن الصعق، حيث سمي بالصعق مع أن قتله كان بسبب شتم الريح، ينظر التخمير 187/1، وابن يعيش41/1.

[4] / في: ب [قيل].

قوله: (وكَذَلِكَ الدَّبَرَان) إلى قوله: (بِمَا عُرِفَ)

يعني أنهم[قد][2] يشتقون أسماء غير خارجة عن كلامهم، ثم هي تغلب على بعض من بين ما يوصف بتلك المعاني التي لها تيك الأسماء كالدَّبَران والعيوق والسِّماك والثُّريّا.

فالدبران: فعلان بمعنى الفاعل، من الدُّبُور كالعَدَوان للعادي من العَدْو، وهم يذكرون أنــه يدبــر الثــريا خاطبا[لها][3]. والعيوق: فيْعُول بمعنى فاعل من العَوَق وهو المنع، كالقيُّوم بمعنــى القــائم، ســمي بذلك؛ لأن الدَّبران خطب الثريّا وساق [إليها][4] كواكبا صغارا معه، والعــيوق بيــنهما فكأنــه يعوق عنها، وقيل كأنه [عاق] [5] كواكبا وراءه من المجاوزة فسمي بذلك.

والسِّــماك: فِعَــال بمعنــى فاعــل كقــولهم: رجل نِقَاب، للذي يُنَقِّب عن غوامض [العلوم][6] أي يبحث عنها، وهي من السُّموك أي الارتفاع سمي بذلك لسموكه،[7]

والثــريا: تحقير ثَرْوى تأنيث ثَرْوان، وثَرْوان ذو ثروة، والأصل ثُرَيْوي، قلبت الواو يــاء وأدغمت إحدى الياءين في الأخرى. أما ثروتُها فلأنها ستة أنجم ظاهرة في خِلَلِهَا نجوم خفيّة، قال:– [8]

خَلِيلَيَّ إِنِّي لِلثُّرَيَّا لَحَاسِدُ ... وَإِنِّي عَلَى رَيْبِ الزَّمَانِ لَوَاجِدُ
تَجَمَّعَ مِنْهَا شَمْلُهَا وَهْيَ سِتَّةٌ ... وَأَفْقِدُ مَنْ أَحْبَبْتُه وَهْوَ وَاحِـدُ

وأما تحقير ثروتُها فهو ظاهر.

---

[1] / سورة يوسف آية /36.

[2] / سقط من: ب.

[3] / سقط من:أ، ينظر الكتاب 102/2، واللسان مادة [د، ب، ر] 282/4،

[4] / في: ب [لها].

[5] / سقط من: أ، أثبتها من: ب، ليصح السياق.

[6] / سقط من: ب.

[7] / ينظر الكتاب 102/2، واللسان مادة [س، م، ك] 369/6.

[8] / البيتان من الطويل، وقائله: محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم طباطبا العلوي، المتوفى سنة 322هـ، وأورده الشــارح لــيدلل به على أن الثريّا مجموعة نجوم أو كواكب متقاربة أو متناسقة وهي ستة أو سبعة نجوم، وهومن شواهد: الزَّبيدي، السيد محمد مرتضى، تاج العروس، دار ليبيا للنشر، 1389هـ ــ1966م ، مادة [ر، س، س].

ومـــا لـــم يعرف باشتقاق من هذا النوع فلابد من أن يكون معنى ذلك [الاسم][1] موجودا في ذلك، وإن كنا لا نعرف بطريق التفصيل وجوده فيه، وذلك كالمشتري والمريخ.

فالمشـــتري بمعنى فاعل من اشترى. والمريخ فِعِّيل،من التمريخ وهو دلْكُ الجسد في الحمّام،[2] وفِعِّـــيل بمعنـــى الفاعل الكثير الفعل كالسّكّير الدائم السُكر، والفخِّير للكثير الفخر، فيلزم أن يتحقق معنى الإشتراء والتمرخ في هذين الكوكبين، وإن كنا لا نعرف بطريق التفصيل تحقق المعنيـــين فيهما وهذا معنى قوله: ومالم يعرف باشتقاق من هذا النوع فملحق بما عرف. أي معنى الاشتقاق قائم هنالك، لكنا جهلنا ما علم غيرنا.

قوله: (وَغَيْرُ اللازِمِ) الخ

مذهب العرب في هذه الأسماء: أن يجعلوها لأولادهم أو غيرها راجين أن تصير تلك الأشـــياء فيهم، كما قيل الحارث رجاء أن يحرث الدنيا، أي يكسب، وربما اعتقدوا لهم معنى أو رأوه فيهم فوصفوهم به، واشتهروا بذلك الاسم، فأغنى عن اسم سواه من الأعلام.

فالحاصـــل أن المـــراد بغيـــر اللازم ما يبقى في العلميّة على ما كان له من المعنى في حال الجنســـية، فمـــن أثبت الألف واللام نظر إلى الوصفيّة، فإذا قلت العبّاس فكأنك قلت: الكثير العبوس، ومن نزعهما[3] نظر إلى الاسمية، وجعل ذلك الاسم بمنزلة زيد وعمرو.

وقـــال بعضهم[4] في الفرق بين الصَّعِق إذا غلب، وبينه إذا سمي به في لزوم اللام في الأول، وجوازها في الثاني: أنها في الأول [مرادة][5] في أصلها للعهد فلزمت كلزومها في[الأصل].[6] وفـــي الثانـــي: لـــم تجيء مقصودة لازمة؛ لأنها جاءت في [معنى][7] الصفة، وما هذا المعنى بلازم في الأعلام، فجاز حذفها.

فصل قوله:(وَقَدْ يَتَأَوَّلُ الْعَلَمُ بِوَاحِدٍ)

---

[1] / في: أ و: ج [المعنى].

[2] / ينظر اللسان مادة [م، ر، خ] 68/13.

[3] / أي: الألف واللام.

[4] / يقصد ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل 100/1.

[5] / في: ب [مراد].

[6] / في: أ و ج [الأسماء].

[7] / في: ب [بمعنى].

أي قــد يــراد بالعلم مسمى بذلك الاسم كما لو أريد بزيد مسمى بزيد، فتقع الشركة بيــنهم فــي هذه الأسماء، وتلتحق بأسماء الأجناس فيجترأ على إضافته وإدخال اللام عليه؛ ليتميز عن سميِّه الذي يشاركه في الاسم.

قوله: (مُضَرُ الْحَمْرَاءُ)

مضر، وربيعه، وأنمار بنو نزار[1] فحين حضره الموت، جعل الميراث بينهم شورى، وقــال لــيحكم بينكم أفعى نجران، وهو حكم لهم، فلما مات صاروا إليه فحكم لمضر بالذهب والقُــبَّة الحمراء، وكانت من أدم، ولربيعة بالأفراس، ولأنمار بالشاء، فأضيف كل واحد منهم لما حكم له به؛ لاختصاصه به، إذ من دأبهم الإضافة بأدنى ملابسة،

قوله: (عَلاَ زَيْدُنَا.......إِلَى ......زَيْدِ الْمَعَارِك)[2]

قوله علا زيدنا: أي زيد المعارك، النقا: الرمل المجتمع أي في اليوم الذي كنا في النقا، وباعد : بمعنى بعّد بالتشديد، وعنى بأسيرها نفسه؛ لأنه أسره حبُّها [3]

وشبه الممدوح بقوله:-

[..................]   شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهُ [4]

بالجَمَل في اضطِلاع كاهله بأحناء الرجل، والأحناء: هي النواحي و الجوانب، وأصلها أحناء السرج.

---

[1] / مضر وربيعه وأنمار: بنو نزار بن معد بن عدنان، أضيف كل منهم إلى ما ورثه من أبيه، فورث مضر الذهب ، وورث ربيعه الخيل وورث أنمار الغنم.

[2] /مطلــع بــيت من الطويل، وقائله رجل من طي، والشاهد فيه: إجراء العلم زيد في الموضعين مجرى النكرات، وذلك بإضافته كما تضاف النكرات، وهو بتمامه:-

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ   بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

[3] / في قول الشاعر أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي، ت130هــ

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ عَنْ أَسِيرِهَا   حُرَّاسُ أَبْوَابُ عَلَى قُصُورِهَا

وهو من الرجز ، والشاهد فيه: أم العمر، حيث أدخل الألف واللام على العلم.

[4] / البيت من الطويل، وقائله: ابن ميادة، وهو بتمامه:-

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بنَ الْيَزِيدَ مُبَارَكًا   شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الخِلاَفَةِ كَاهِلُه

والشاهد فيه: اليزيد حيث دخلت اللف واللام، وهي في الأصل فعل مضارع.

قوله: (حَاجِبُ)[1]

وهو ثقيف بن زراره، ويقال: هو لقيط بن زراره، وأراد بقوله زيد المعارك شجاعته.

قوله: (وَعَنْ أَبِى الْعَبَّاسِ)

أبو العباس إذا أطلق يراد به المبرد[2] في كتب البصريين، وثعلب[3] في كتب الكوفيين.

قوله: (وَهُوَ قَلِيلٌ)

الضـــمير راجـــع إلـــى إدخال اللام دون الإضافه؛ لأن تعريف العلم خارج عن سنن القـياس، والخروج عن هذا السَّنَن في الإضافة أخفى؛ لأنها محضة وغير محضة، فإيرادها على العلم لا يؤذن أنها سالبة للتعريف مالم يتبين أنها محضة، بخلاف إدخال اللام؛ فإنه يؤذن أن العلم قد سلب التعريف، ولك أن ترد الضمير إلى تأول العلم بواحد من الأمة المسماة، ألا تـراه أتى بكلمة التقليل في قوله: (وقد يتأول) فكأنه قد صرح في آخر الفصل بما أشار إليه في أوله.

فصل قوله: (وَكُلُّ مُثَنَّى أَوْ مَجْمُوعٍ)

لـو قلت هذان زيدان منطلقان لم يكن إلا نكرة؛ لأن العلم زيد، فلما/15، أ/ ثَنَّيْته بطل لفـظ العلـم الـذي وضع لتعريف شخص زيد؛ لمزاحمة شخص آخر إياه، وثُنِّيا بلفظ لم تقع التسمية به في الأصل فنكرة، فإذا أردت التعريف أدخلت اللام فقلت الزيدان.

قوله: (إلاَّ نَحْو أَبَانَيْنِ)

---

[1] / في قول الشاعر:-

لَقَدْ كَانَ مِنهُم حَاجِبٌ وابنُ أُمِّه   أبو جَنْدَل وَالزَّيْدُ زَيْدُ المَعَارِكِ

البيت من الطويل، وقائله: الأخطل، وهو في ديوانه بشرح السكري تحقيق فخر الدين قباوة، وروايته:- وابن عمه، والشاهد فيه: زيد المعارك؛ لاحتمال دخول الألف واللام ، ينظر شرح أبيات المفصل 203/1.

[2] / هـو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم الملقب بالمبرد، ولد سنة 210هـ وتوفي سنة: 285هـ تنظر ترجمته في إنباه الرواة 241/3، ومعجم الأدباء 111/19، والبغية/ 116.

[3] /هو أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب، قرأ كتب الكسائي والفراء، وتزعم نحو الكوفة،ولد سنة: 200هـ وتوفي سنة: 291هـ تنظر ترجمته في إنباه الرواة173/1ـ 186، والبغية 398/1 ،والأعلام267/1.

التثنـــية لا تتحقق مالم يكن بين الاسمين اشتراك من حيث اللفظ والمعنى، وذلك ممتنع في الأعلام لامتناع الاشتراك المعنوي، فلو ثبت اشتراك معنوي في صورة فعلى نية التنكير لا محالـــة، نحو قولك: زيدان، فمعناه: مسميان بزيد، وإذا ثبت هذا فاعلم أن أبانين وعمايتين وعـــرفات علـــى صورة التثنية والجمع؛ لأن أبانين مثنى أبان، وأذرعات جمع أذرع، إذا لم يوضـــع أبـــانٌ ولا أذرعٌ أولا، بل هذه صورة مرتجلة للمثنى والجمع. فإن قلت: ما تقول في قـــولهم يـــوم عـــرفة ؟ قلـــت: قال الفراء[1] لا واحد له، وقول الناس نزلنا بعرفة ليس بعربي محض. وقيل أن عرفة وعرفاتٍ علمان للمكان المخصوص ، لا أن ثَمَّ أمكنة متعددة اسم كل واحد عرفة. وإنما استثني نحو أبانين وعرفات وإن كان الاستثناء منقطعا لينبهك على امتناع دخـــول الإلف واللام على هذه الألفاظ، وإن كان فيها ألفاظ المثنى [والجموع][2] لانتفاء حقيقة التثنـــية والجمع. وإنما يكون هذا في الأماكن والجبال من قِبل أن الأماكن لا تزول، ويصير كـــل واحـــد مـــن الجبلين [عندهم داخلا فيما دخل فيه الآخر][3] من الخصب وغيره ، فصارا كشيء واحدٍ، وأبانان: جبلان متناوحان [4] بنجد، وعمايتان جبلان[5] قال:-[6]

لَوْ أَنَّ عُصْمَ عَمَايَتَيْنِ وَيَذْبُلٍ   سَمِعَتْ حَدِيثَكَ أَنْزَلاَ الأَوْعَالاَ

---

[1] / سبقت ترجمته، وينظر قوله في معجم البلدان 104/4، واللسان مادة [ع، ر، ف]9 /157.

[2] / في: ب [المجموع].

[3] / في: ب تغيير بسيط في سياق الكلام وهو [داخل عندهم فيما دخل فيه الآخر]

[4] / في: ب زيادة وهي [أحدهما أبيض والآخر أسود]، ينظر معجم البلدان 62/1، واللسان مادة [أ، ب، ن] 52/1، والبكري معجم ما استعجم في أسماء البلاد والمواضع، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب،/96.

[5] / ينظر معجم البلدان 152/4، واللسان مادة [ع، م، و]413/9.

[6] / البـــيت مـــن الكامل، وقائله جرير، ينظر ديوانه تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه ص/50 دار المعارف بمصر، وورد في الديوان:-

لَو أَنَّ عُصمَ عَمايَتَينِ وَيَذبُلٍ   سَمِعَت حَديثَكِ أَنزَلَ الأَوعالا

والشـــاهد فـــيه: أن عمايتـــين اسم لجبلين بنجد، ينظر ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، ود/محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى1410هـــ1990م ص 181/1 ، وهمع الهوا مع 42/1 .

وأذرعــات: بلــد بالشــام،[1] ثم مثل ببعض ما وقع في كلام العرب من مثنى الأعلام وجمعها، وهو لم يستعمل إلا باللام[2]

وهــو قــوله الخالدان،[3] /13، ب/ والكعبان،[4] والعامران،[5] والقيسان،[6] والمحمدون،[7] والطلحات.[8]

قوله: (وَقَبْلِى)[9] الخ

---

[1] / ينظر معجم البلدان 130/1، ومعجم ما استعجم/131.

[2] يقصد باللام: ال، التي للتعريف؛ لأن الأصل فيها أنها زيدت خوفا من التقاء الساكنين.

[3] / هما خالد بن نضلة بن الشتر بن حجوان بن فقعس الأسدي، توفي نحو 60ق هــ ينظر ترجمته في الأعلام 7/ 292، وخالد بن المضلل: قيس أو مالك بن منقد بن ظريف بن عمر بن قعين السدي، ينظر الخزانة 272/1.

[4] / هما كعب بن كلاب، وكعب بن ربيعة.

[5] / همــا:- عامــر بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري، أبو براء، فارس قيس وهو خال عامر الطفيل، أدرك الإسلام ولم يثبت إسلامه مات نحو 10ق هــ ينظر الخزانة 250/2، و الأعلام 25/4، وعامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر من بني عامر بن صعصق فارس قومه، أدرك الإسلام وأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليغدر به فلم يســتطع، وعــرض علــيه الرسول الإسلام فاشترط أن يجعل له نصف ثمار المدينة فرفض الرسول فعاد فمات في طريقه قبل وصوله إلى أهله تنظر ترجمته في الخزانة 183/1، و الأعلام 20/4.

[6] / هما قيس بن عتاب، وقيس بن هدمة، وورد في المفصل قيس بن هرمة.

[7] / هــم محمد بن جعفر بن أبي طالب، المتوفى سنة: 37هــ، ينظر التخمير 197/1، ومحمد بن أبي بكرالصديق المتوفى سنة: 38هــ، ينظر التخمير 197/1، ومحمد بن حاجب، ومحمد بن أبى حديفة المتوفى سنة: 36هــ، كان عمر رضي الله عنه يكرمهم لتسميتهم بمحمد، ينظر الإيضاح 104/1 والتخمير 19/1.

[8] / هــم طلحــة بن عبد الله الخز اعي تنظر ترجمته في الخزانة 394/3ـــ495، والتخمير 197/1، كان أبوه كاتبا لعمــر بــن الخطاب على ديوان الكوفة والبصرة، وكان طلحة بسجستان وبها مات، وإنما قيل له ذلك لأنه كان في أجــداده جماجمه يسمون بطلحة فأضيفوا إليه، وقيل لأنه كان في عصر جماعة اشتهروا بالكرم وكل أسمائهم طلحة ففــاق كرمه عليهم، وهم طلحة بن عمر بن عبيد الله ، وهو طلحة الجود، وطلحة ابن عبدا لله بن عوف، وهو طلحة الــندى ، وطلحة بن الحسين بن علي، وهو طلحة الخير، وطلحة بن عبدا لله بن عبد الرحمن ، وهو طلحة الدراهم، ينظر ابن يعيش 47/1، والتخمير 197/1ـــ198، والإيضاح 105/1.

[9] / مطلع بيت استشهد به الزمخشري، وهو بتمامه :-

وَقَبْلِي مَاتَ الْخَالِدَانِ كِلاَهُمَا عَمِيدُ بَنِي جَحْوَانَ وابنُ الْمُضَلَّلِ

البــيت مــن الطــويل ، وقائلــه الأسود بن يغفر ، وهو في ديوانه جمع : د نوري حمودي القيسي /57 ،وينظر الأنصاري، سعيد بن أجرس بن ثابت بن زيد الأنصاري، النوادر في اللغة، منشورات جامعة الفاتح الطبعة الأولى / 448، تلخــيص ودراســة د/محمد عبد القادر أحمد، واللسان مادة [ج، ح، ا] 191/2، والشاهد فيه قوله: الخالدان، بصيغة المثنى ودخول الألف واللام عليه.

حجوان بالجيم قبل الحاء: اسم رجل من بني أسد،[1]

والمضلل[2] بفتح اللام

المشددة، [ونضله بفتح النون وسكون الضاد.

قوله: (وَقَيْسُ بنُ عَنَّابُ وقَيْسُ بنُ هَزْمَةٍ)

عنَّاب صحَّ بالنون المشددة][3]

وهــزمة بتحــريك الــزاي، وقيل وقع في المفصل هكذا[4]، وإنما هو بدل من معجمه مفتوحة.

قوله: (أَكْرَمِ السَّعْدِينَا)[5]

الرواية بكسر الميم، وذكر سيبويه أكرم بالنصب على المدح[6].

قوله: (هَؤُلَاءِ المُحَمَّدُونَ بِالْبَابِ)

روي أن عمر رضي الله تعالى عنه أُتِيَ بِحُلل من اليمن [فأتى جماعة اسم كل واحــد مــنهم محمــد،][7] فــدخل عليه زيد بن ثابت ــ رضي الله عنه ــ فقال يا أمير المؤمنــين، هؤلاء المحمدون بالباب يطلبون الكسوة، وكان عمر ــ رضي الله عنه ــ يكرمهم لتسميتهم بمحمد[8].

---

[1] / في قوله جحوان هو سيد جحوان وهو خالد من بن نضلة.

[2] / المضلل: خالد بن قيس بن المضلل.

[3] / سقط من: أ، أثبتها من: ب.

[4] / ينظر المفصل /32.

[5] / يقصد قول الشاعر :ــ أَنَا ابنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السَّعْدِينَا إِنَّ تَمِيمًا لم يَكُن عَنِّينَا

البيت من الرجز، وقائله : ابن هرمة، وقيل لرؤبة، كما قال الشارح، وليس كما أورده الزمخشري، والمعنــى: يفتخــر الشــاعر بأنه ابن هذا الرجل الذي هو أكرم الرجال المسمى كل واحد منهم بسعد، والشاهد فيه دخول: أل، على السعدينا وهو جمع للعلم سعد.

[6] / ينظر الكتاب 153/2.

[7] / ساقط من: أ، أثبتها من: ب.

[8] /القصة في الإصابة في تمييز الصحابة ص14/6، والجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز تحقيق: د/ محمد رضوان الداية، ود/فايز الداية، مكتبة سعد الدين،الطبعة الثانية 1407هــ، 1987م، ص67.

قوله: (وَقَالُوا طَلْحَةُ الطَّلَحَاتِ[1] وابنُ قَيْسِ الرُقَيَّاتِ[2])

قيل طلحة الطلحات الموصوفون بالكرم قال:-[3]

نَصَرَ الله أعْظُمًا دَفَنُوهَا   بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ

يقـــال: نصـــر الغيثُ الأرض بالصاد المهملة إذا غاثها، أي: سقى الله تلك الأعظم صوب رحمته، وسمي طلحة لأنه كان أجود منهم يداً، وأغزرهم ندى، وابن قيس الرقيات فيه وجهان:

أحـــدهما:- إضـــافة الإبن إلى قيس المضاف إلى الرقيات، أضيف قيس إليهن لأنه اتفـــق له عدة جدّات اسم كل واحدة منهن رقية، وقيل: نكح نساء اسم كل واحدة منهن رقية، وقـــيل شـــبّب ثـــلاث نسوة اسم كل واحدة منهن رقية فأضيف إليهن فقيل: قيس الرقيات فلا تستبعد إضافة اسم المحب إلى الحبيبة فهي أدنى من إطلاق اسمها عليه، وقد أطلق[عليه][4] في قوله:-   أُدْعَى بِأَسْمَاءَ نَبْزًا فِي قَبَائِلِهَا   كَأَنَّ أَسْمَاءَ صَارَتْ بَعْضَ أَسْمَائِي[5]

والـــوجه الـــثان: ابن قيسٍ الرقياتُ بتنوين قيس وضم الرقيات، فيمن قال بأن[الابن][6] ســـمي بالرقيات على طريقة البيت الذي [أنشدناه][7] آنفا، وهذا إجراء اللقب على الاسم، ويؤيد

---

[1] / سبقت ترجمتهم.

[2] / هـــو عبيد الله بن قيس بن شُريح بن مالك بن بني عامر بن لؤي المتوفى نحو: 85هـــ، شاعر قريشي مشهور، وســـمي بالرقيات لأنه شبّب بثلاث نسوة سميت جميعها رقية، وأكثر شعره في الغزل، وقيل لأنه اتفق له عدة جدّات اسم كلهن رقية، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 539/1، والخزانة 284/7، والأعلام 196/4، وينظر التخمير 198/1، والإيضاح 106/1.

[3] / البيت من الخفيف، وقائله عبيد الله بن قيس الرقيات، وهوفي ديوانه ص/20 برواية: نضر، والمعنى: واضح وهو يدعو لطلحة الطلحات الذي مات ودفن بسجستان وهي مدينة بالشام، وورد في التخمير 198/1، وابن يعيش 1/ 47، والإنصـــاف 41/1، وشرح التسهيل لابن مالك 271/3، والخزانة 414/4، برواية: رحم الله. وأورده الشارح والمبرد في المقتضب برواية: نضر الله.

[4] / ساقطة من: ب.

[5] / البـــيت مـــن البسيط، وقائله: أبو محمد الخازن، والشاهد فيه إجراء الاسم على اللقب في بعض الأسماء، حيث قال بأسماء نبز أي لقب واشتهر به حتى صار كأنه اسم.

[6] / في: أ،و:ج :الاسم.

[7] / في: ب [أنشده].

هذا الوجه قول السيرافي[1] ابن قيس الرقيات بإضافة قيس بمنزلة قولهم: جبّ زمان زيد، في أن الغــرض إضافة الابن إلى الرقيات لأن قيسا ماكان شبب بالرقيات وإنما المشبب بهن ابنه كما يقال: حب رمَّان زيد ولارمَّان له، وإنما المضاف له الذي هو الجب لا غيره.

قوله: (وَكَذَلِكَ الأُسَامَتَانِ)

أي الأعـــلام الموضوعة بإزاء المعاني الذهنية كالمعاني الموضوعة بإزاء الأشخاص فـــي لـــزوم إدخال الألف واللام عليها إذا ثُنِّيت أو جُمعت لأنها عندهم في الإفراد أعلام بما ذكرنا من التأويل في إطلاق أسامة على أسد واحد فلزم أن تأخذ هذه الأعلام حكما نحو زيد في التثنية والجمع.

فصل قوله: (وَفُلاَنُ وَفُلاَنَةُ)

وضعت هذه الأعلام أعلاما لأعلام الأناسي، ألا تراهم منعوا صرف فلانة، فلما وجب تقديـــر العلمـــية فـــيها وجب تقديرها في فلان؛ لأن نسبتها إلى المؤنث كنسبته إلى المذكر، والتذكيـــر والتأنـــيث لا أثـــر لهما في منع العلمية ولا [في][2] إثباتها، ولأنهم مَنعوا من إدخال الألـــف والـــلام عليها فدل على العلمية فيهما، ثم إن هذه الأعلام من باب أسامة بدليل صحة إطلاقها كناية على كل علم.

وأعـــلام الأناسي لها حقيقة كحقيقة الأسد، وقد صح وضع العلم لتلك الحقيقة فيصح الوضع لهذه الحقيقة أيضا.

قوله: (فَقَالُوا الفُلاَنُ)

أعلام البهائم أعلام فيها شوب من الجنسيَّة، فمن حيث إنها أعلام كنوا عنها بما يكنى بـــه [عـــن][3] الأعلام، ومن حيث إن فيها شوبا من الجنسية أدخلوا اللام؛ لأن أسماء الأجناس بدون اللام نكرات، وقيل أدخلوا اللام في أعلام البهائم للفرق، فإن قلت: لِمَ لَمْ ينعكس ؟ قلت:

---

[1] / الســـيرافي هـــو الحسن بن عبدا لله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد المتوفى نحو: 268هـــ عالم بالنحو وعلم القـــرآن والقـــراءات واللغـــة والأدب والشعر والفقه والحساب، أخذ عن ابن در يد، والنحو عن ابن السراج، تنظر ترجمته في إنباه الرواة 348/1، والبغية 509/1، والإعلام 195/2.

[2] / ساقط من: ب.

[3] / ساقط من: ب.

لأن الأناسي مقدمون على البهائم، والعاري عن لام التعريف مقدم على الكاسي بها، فناسبت أن يعطي المقدم المقدم، ولأن أعلام الأناسي أكثر من أعلام البهائم فناسب أن تكون الزيادة في الأقل.

قوله: (وَأَمَّا هَنٌ وَهَنَةٌ)

هَنٌ: في الأصل شيء حقير فكُنِّي به عن الأجناس؛ لأن رتبة الجنس دون رتبة العلم، وهن وهنه ليسا كفلان وفلانةلأن كلا من هنٍ وهنةٍ ليس بموضوع على علم، وإنما هو موضوع بإزاء مدلول اسم آخر ولذا يقال: كانت بينهم هنات أي أشياء قبيحة لا ألفاظ، وإنما صحّ أن يقال: هنٌ، كناية لأنه عدل عن لفظ آخر كلفظ الفرج إلى هذا اللفظ /16، أ/ لما في ذلك اللفظ من الاستقباح، وإنما أفرد ذكره ليؤذن أنه ليس من قبيل الأعلام، إذ لو كان علما لامتنع صرف: هنةٍ، ولما صحّ إضافته وإدخال الألف واللام عليه، ولا خلاف بينهم في عدم امتناع هذه الأشياء.

[المعرب]

قوله: (الْمُعْرَبُ)

سمي معربا لأن فيه تبيين المعاني العارضة عند التأليف وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة. كما في: جاء زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد، مأخوذ من قولهم: أعرب الرجل عن حجته إذا بينها، ولأن فيه إزالة فساد الالتباس،ألا ترى أنك إذا سكّنت النون والميم والدّال في: لقي ابنْ غلامْ زيدْ ، من الفاعل والمفعول والمضاف إليه لاحتمال أن يكون الابن مضافا إلى الغلام، والابن فاعل، وزيد مفعول، أو على العكس. فإذا رفعت الفاعل ونصبت المفعول وجررت المضاف إليه ارتفع الالتباس ، وعلى هذا مأخوذ من أَعْرَبَ أزال الْعَرَبَ وهو الفساد[1].

قوله: (حَقُّ الإعْرَابِ للاسْمِ فِي أَصْلِهِ)

لأن الإعراب لإظهار تلك المعاني العارضة وهي غير موجودة في غير الاسم [أما][2] المضارع إنما تطفّل على الاسم في الإعراب بسبب مضارعته الاسم، والمضارعة:

---

[1] / ينظر اللسان مادة [ع، ر، ب] 116/9.

[2] / في: ب [فأما].

المشـــابهة، وهـــي مـــن وجوه منها أن نحو رجل شائع أفراد بين هذا الجنس، فإذا قلت فعل الرجل كذا، اختص بواحد منها، كما أن نحو يضرب شائع بين [الزمانين][1] تقول يضرب زيد وهو في الفعل، ويضرب غداً، فإذا قلت: ليضرب، أو[سوف يضرب][2] اختص بأحدهما.

وسائر الأبواب: بَقِيَّتُها؛ لأن باب المعرب خرج من البين، يعني أن الحاجة لما كانت لمـــن يشتغل بهذا العلم داعية إلى تعلمهم معرفة الإعراب قدمناه وإن كان من قبيل المشترك. ذُكـــر فـــي الاعـــتذار عن ذكر المعرب في قسم الأسماء مع أن حقه أن يذكر في المشترك وجهين وقد استضعفهما بعضهم.[3]

إذ هو في الوجه الأول قد سلم الاشتراك وفرق باعتبار كون الاسم في الإعراب أصلا وكـــون الفعل فيه فرعا، ومثله واقع في المشترك: فالفعل أصل في الإعلال والاسم فيه فرع وهو مذكور في المشترك، وبما نحن بصدده يقتضي أن نذكر المعتل من الأفعال في الأفعال، والمعتل من الأسماء في الأسماء كما صنع كذلك في الإعراب.

أمـــا الـــوجه الثانـــي: فوجه الضعف فيه من حيث أن الحاجة إلى إعراب الأفعال كالحاجـــة إلى إعراب الأسماء فيجب أن نقدم إعراب الأفعال أيضا، ثم قال:[4] الأولى أن يقال: الإعـــراب في الأسماء ليس هو الإعراب في الأفعال؛ لأن الإعراب في الأسماء بإزاء معان بخلاف الإعراب في الأفعال، فلم يتحقق بينهما اشتراك في المعنى فلزم أن نذكر إعراب كل واحـــد مـــن القسمين في موضعه. ووجّه آخرٌ أن من جملة وجوه إعراب الأسماء الجر وهو مختص بالأسماء فوجب أن يذكر في الأسماء لعدم الاشتراك فيه، فلما وجب ذكره فيها وجب ذكر أخويه معه .

فصل قوله: **(وَالاسْمُ المُعْرَبُ ما اخْتَلَفَ آخِرُهُ بِاخْتِلافِ العَوَامِلِ)**

هذه ثلاث شرائط

---

[1] / في: ب [من الزمان].

[2] / في: ب [سيضرب].

[3] / ينظر الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب 111/1.

[4] / اعتـــرض ابـــن الحاجب على اعتذار الزمخشري على تقديم ذكر المعرب على هذا القسم، وعن ذكره في قسم المشـــترك، يقـــول: أنه لابد تقديم معرفة الإعراب، وإن كان قبيل المشترك، لأنه لو كان كذلك لوجب تقديم إعراب الأفعـــال؛ لأن الحاجة إلى تقديم إعراب الأسماء يقابلها الحاجة إلى تقديم إعراب الأفعال، واقترح ابن الحاجب تعليلا آخر، وهو الذي أورده الشارح ، ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، 111/1.

أمـــا الأولـــى: وهي الاختلاف، فلأن تبيين تلك المعاني لا يتحصل بتسكين أواخر الكلمات لما ذكرت.

وأمـــا الثانـــية: وهـــي اخـــتلاف الآخر؛ فلأن الآخر أقبل للتغيير لاحتماله الحركات[1] والســـكون، بخلاف الصدر. ودع الوسط، فهو مما لا يوجد كثيراً كما في نحو غدٍ ويدٍ، أولا يتعـــين كما في نحو مُخْرِج ومستخرج؛ ولأن هذا الاختلاف لإضهار تلك المعاني، ولا تحقق لها قبل إظهار تلك الكلمة إذ لا وجود للحال قبل وجود الذات ولله [در][2] القائل:-

يَقُولُ حَبِيبِي كَيْفَ تَصْبِرُ بَعْدَنَا   فَقُلْتُ: وَهَلْ صَبْرٌ فَيُسْأَلُ عَن كَيْفَ[3]

وأمـــا الثالثة فهي اختلاف الآخر باختلاف العوامل، فلأنه لا يلزم من اختلاف آخر الكلمـــة كـــونها معـــربة، /14، ب/ ألا ترى أن: مِن زيدٍ، ومِنَ الرجلِ، ومِنِ ابنِكَ بالسكون والفتح والكسر [في آخره][4] من اختلاف كما ترى، وليس بإعراب لعدم اختلاف العوامل.

وقوله: (لَفظًا.... أوْ[تَقْدِيرًا][5])

تقسيم بعد تمام الحد، فلا يضره، وقوله: بحركة أو حرف تقسيم لقوله لفظا.

قوله: (أوْ جَارِيًا)

يعني بذلك نحو (دلو) و(ظبي) وإنما جرى الواو والياء فيهما مجرى الحرف الصحيح [فقبلتا][6] الحركات الإعرابية؛ لأنها لما سكن ما قبلها حصل الإجمام للسان بالوقفة على الساكن قبلها، فسهل تحريكهما، فحُرّكتا؛ لأن الأصل في المعرب أن [يستوفي][7] وجوه الإعراب، ولا

---

[1] / في: ب زيادة نصها [لاحتمال حركات الإعراب والسكون].

[2] / ساقط من: ب.

[3] / البيت من الطويل، وقائله دلف بن حجدر الأشبيلي من العصر العباسي المتوفى سنة: 334هـ، وهو في الديوان باخـــتلاف بســـيط بذكـــر: خليلي، بدل: حبيبي. و: صبرك، بدل: تصبر. و: عنهم، بدل: بعدنا. والشاهد فيه: ليس بـــ:لغـــوي وإنما هو معنوي حيث تساءل الشاعر كيف صبره على أحبته بعدهم فأجابه بأنه لم يصبر حتى يعرف مذاق الصبر، وهو كما قال الشارح لا وجود للحال قبل وجود الذات.

[4] / في: أ [ففي آخره].

[5] / ثبتت في جميع النسخ :[تقديرا]، وهي في المتن: محلا.

[6] / في: ب [فقلبتا].

[7] / في: أ [تستوفي].

يتـــرك الأصـــل إلا بدلـــيل قوي، وقد وهُن هنا الدليل الداعي إلى تسكينها [وهو] [1] استلزام تحـــريكهما الـــنقل لما قلنا من حديث الإجمام، فإن قلت: لم قدم ذكر الاختلاف بالحركة على الاخـــتلاف بالحرف؟ قلت: لأن الاختلاف بالحركة هو الأصل في باب الإعراب، وبيان ذلك أن الأصـــل في أواخر الكلم هو أن تكون ساكنة؛ لأن في السكون خفة، وهي مطلوبة، إلا أن هاتـــيك المعانـــي لما عرضت عند التركيب احتاجوا إلى نصب العلامة لها فمالوا إلى جبنة الزيادة دون النقصان؛ لأن تلك المعاني زائدة فناسبت أن تكون العلامة من الزوائد، والزيادة مســـتلزمة للـــثقل فزادوا ما هو الأمَدُّ الأقصى في الخفَّة، وهو أجزاء حروف اللين، التي هي أخـــف من سائر الحروف لجريانها مجرى النفس السادج، ومرون الألسنة عليها، واستئناس المســـامع بهـــا لكثـــرة ورودهـــا على اللهجات إمّا بنفسها كقولِ، وقالَ، وقيل، أو بأجزائها، [وأجـــزاؤها] [2] هـــي الحـــركات الـــثلاث، فعلم أن الأصل في باب الإعراب وهو الاختلاف بالحركة.

قوله: (فِي الأَسْمَاءِ السِتَّةِ)

أصـــل هـــذه الأســـماء: أَبَوٌ، وَأَخَوٌ،وَحَمَوٌ وَهَنَوٌ، وَذَوَوٌ، بشهادة قولهم: أَبَوَانِ وَأَخَوَان وَحَمَوَان وَهَنَوَان وَذَوَا مال وَأَذْواء، بزنة: أقفاء قال:

ومنه قول جمال العرب:– [3]

[............................]   مِنْ فَرْعِ عَدْنَانَ وَالأَذْوَاءُ مِنْ يَمَنِ [4]

فلما كانت هذه الأسماء على فَعَلٌ سُلِكت فيها /17، أ/ طريقة الإعلال لتحرُّك حرف

---

[1] / في: [وهي] .

[2] / ساقط من: أ، أثبتها من: ب.

[3] / هو أبو المظفر أحمد بن إسحاق بن معاوية الأبيوردي، وجمال العرب لقبه، وهو أديب شاعر، ولد في أبيورد، وتوفي بأصفهان سنة: 570هـــ ترجمته في معجم الأدباء 234/17 ـــ266، ومعجم المؤلفين314/8

[4] / البـــيت مـــن البســـيط ، وقائلـــه: أبو المظفر محمد بن العباس الأبيوردي، المتوفى سنة: 507هـــ في العصر الفاطمي، وهو بتمامه:ـــ

فَلَيتَ شِعري وكَم غرَّ المُنى أُمَماً   مِن فَرعِ عَدنانَ والأذواءُ مِن يَمَنِ

والشـــاهد فـــيه: قوله: الأذواء. حيث أصلها : ذو. من الأسماء الستة ثم سُلكت فيها طريقة الإعلال، فصارت أذواء على طريقة عصى وعَصَوَ، ورحى ـــ رَحَوَ ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألف.

العلة مع انفتاح ما قبله، كما سلكت في نحو عصاً ورحىً لأجل ما ذكرنا، ثم وجد في هـذه الأسماء ثِقَل[ليس في عصى ورحى]،[1] وهو تضمن الإضافة، ألا أنك إذا قلت: أبٌ دلّ علـى نفسه وعلى ابن أو بت، وإذا قلت أخ دلّ على نفسه أو على أخ أو أخت فطلبوا زيادة التحقـيق لزيادة الثقل وحذفوا الحرف أصلا ، فقالوا أبٌ أبٍ إبًا في الأحوال، وبالإضافة بعد ذلـك انزاح بعض الثقل، أو الإضافة أزاحت التضمن؛ لأن المتضمن هو المضاف إليه، وهو ملفـوظ بـه صريحا، فأعادوا الحروف وأعربوها بالحروف لا بالحركات؛ لاستلزام إعرابها بالحـركات الثقلَ، فقولك جاءني أبوُهُ بضم الواو، ومررت بأبوِه بكسرها مستثقل يعافه من له ذوق سليم وطبع مستقيم غير سقيم.

فإن قلت: فلتنخرط هذه الأسماء في سلك عصا ورحى وليقل: جاءني أباه، ومررت بأباه، كما يقال: هذه عصاه، وتوكأت على عصاه، على أن هذا مؤيد بما يروى عن أبي حنيفة[2]–رحمه الله – أنـه سـئل عن جواب القَوَد على من رمى إنسانا بحجر فقتله. فقال: لا ولو رماه بأبا قُبَيْسٍ[3]. ولم يقل – رحمه الله – بأبي قيس.

قلـت: فـي ذلك إبطال لغرضهم، فإنهم قصدوا أن يجعلوا إعراب هذه الأسماء الستة بالحـروف توطئةً لما نووه من إعراب التثنية والجمع بالحروف، إذ لو لم يكن لهما نظير في الآحـاد لبقيا كالأوابد ينفران عن الطباع، ولا يألفان الأذهان والأسماع، وما روي عن أبى حنيفة –رحمه الله – فهو على لغة بعض العرب[4]، فإنهم يقولون أباه وأخاه في جمع الأحوال، وعليه قول القائل [5] **إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا [......................]**

---

[1] / في: ب [ليس في العصى والدجى]

[2] / سبقت ترحمته.

[3] / أبو قبيس: جبل مشرف عل مكة، ينظر اللسان مادة [ق، ب، س]11/11، ومعجم البلدان [ق، ب، س]81/1، والرواية في الإنصاف ص18/1.

[4] / هـذه اللغـة تنسـب إلى بني الحارث وخثعم وزبيد، وهم ممن يلزمون المثنى الألف في أحوالها كلها، ينظر اللهجات العربية في التراث، 61/1 ــ 62، همع الهوا مع، ص 145/1.

[5] / البـيت مـن مشطور الرجز، وقائله أبو النجم العجلي، ونسبه الجوهري لرؤبة العجاج، والشاهد فيه: أن أباها الثالثة جاءت على لغة بعض العرب الذين يلزمون الأسماء الستة الألف مطلقا، وهو بتمامه :ـــ

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا مِنَ الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

فـــإن قلت: لم عُنِيَتْ هذه الأسماء للإعراب بالحروف لما ذكرت استقامة الطبع والسمع إلى الإعْراب بالحروف في التثنية والجمع ؟ قلت: لما بينها وبينهما من المشابهة في الفرعية. فالإضـــافة فرع عن الإفراد، كما أن التثنية والجمع فرعا الواحد، ثم إن أصل أبُوهُ: أبَوُهُ بفتح الباء وضم الواو، سكنت الواو لاستثقال الحركة عليها، ونقلت الضمة إلى الباء، وفي هذا نقل لا غيــر، وأصل أبيه أبَوِه بفتح الباء وكسر الواو، سُكِّنت [الواو][1] ونقلت الكسرة إلى الباء، وانقلــبت الــواو يـــاء لســكونها وانكسار ما قبلها، كما في ميعاد وميزان، والأصل: مِوْعَاد وَمِوْزَان من الوعد والوزن، وفيه قلب ونقل.

وأصل أباه: أبَوَه بفتح الباء والواو، انقلبت الواو ألفًا وفيه قلب لا غير.

أمـــا فـــوك: فأصــــله فَـــوْهُكَ؛ لقولهم في الجمع، أفواه كثوب وأثواب، حذفوا الهاء لخفائها، فصــــارت الواو متعقب الحركات الإعرابية، ولزم أن يقال: فَوُك بضم الواو في الرفع، وفَوِكَ بكسرها في الجر، وفُوَك بفتحها في النصب، فعانقه النقل في الرفع، والقلب والنقل في الجر، والقلب في النصب، كما في الباقية من تلك الأسماء.

ونظير ما ذكرنا من الإتباع، وهو اتباع ما قبل هذه الحروف لهذه الحروف قولهم: في امرئ و ابـــنم : هـــذا امرؤٌ وابنُمٌ بضم الواو والنون لضمة الهمزة والميم، ومررت بامْرِئٍ وابْنِم بكســـرها لكســـرهما، ورأيت امرءًا وابنمًا بفتحهما لفتحهما، وإن كان بين الإتباعين تفاوت، فـــالأول: مـــن حيث الصورة؛ لأن حركة الباء في أبوه هي حركة الواو في الأصل بخلاف الثاني، فحركة الراء في هذا امرؤٌ ليست كحركة الهمزة.

والكوفـــيون ذهبوا إلى أن هذه الأسماء معربة من مكانين، والحجة لهم في ذلك: أن الحركات الـــثلاث عند الإفراد إعراب بالإجماع،[2] تقول: جاءني أبٌ له ورأيا أبًا له ومررت بأبٍ له، والحركات الإعرابية لا تزول بالإضافة، ألا تراك تقول: هذا غلامُك ورأيت غلامَك ومررت بغلامِـــك والحـــركات في الميم إعرابية، كانت كذلك في هذا غلامٌ، ورأيت غلاماً، ومررت بغـــلامٍ، فثـــبت أن الحـــركات التي قبل حروف العلة للإعراب، وقد ساعدهم البصريون أن

---

[1] / ساقطة من: أ.

[2] / ينظر الإنصاف: 1/17ـــ18ـــ19.

حـــروف العلة: للإعراب، فيلزم أن تكون هذه الأسماء معربة من مكانين، وهكذا يقولون: في ابنم وامرئ أنهما معربان من مكانين.

والجواب لأصحابنا البصريين:[1] أن الإعراب لإظهار تلك المعاني العارضة، والإعراب من مكـــان واحـــد كـــاف ولا حاجـــة داعية إلى الجمع بين إعرابين، ألا تراهم أنهم لم يجوّزوا مسلمتات؛ لأن فيه جمع بين علامتين للتأنيت فكذا هذا .

والجواب عن قولهم: الحركات في الإفراد إعرابية، والحركات الإعرابية لا تزول بالإضافة: أن الحركات الإعرابية إنما تبقى عندالإضافة إذا بقيت إعرابية، كما في: هذا غلامُك، ورأيت غلامَـــك، ومـــررت بغلامِـــك، وحركات الباء في أَبُوه، وأَبَاهُ، وأَبِيهِ، ليست بإعرابية؛ لأن الإعرابية لا تكون إلا في آخر الكلمة والباء هو الآخر قبل الإضافة لا بعدها.

والدلـــيل علـــى صحة هذا المذهب البصري وفساد الكوفي[2]، أن كل معرب له إعراب واحد ليس إلا.

وذهـــب أبـــو عثمان المازني[3]،إلى أن الباء في: أبوه، وأباه، وأبيه. حرف إعراب، وحروف المد بإشباع تلك الحركات الإعرابية في الأحوال الثلاث[4]، وهذا المذهب أيضا فاسد؛ لأن ذلك لا يتأتى إلا في ضرورة الشعر كقوله:-[5]

وَإِنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي   مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

---

[1] / ينظر رأي البصريين في الإنصاف1/20.

[2] / استند الشارح في إبطال رأي الكوفيين على حجج البصريين، وأسلوبه في الإشارة إلى رأي الكوفيين يظهر نزعته البصرية الخالصة.

[3] / هو بكر بن محمد بن حبيب بن بقية المازني، أبو عثمان المتوفى سنة: 324هـــ، أخذ عن عبيده الأصمعي وأخذ عنه المبرد، تنظر ترجمته في إنباه الرواه 281/1، والبغية 463/1، والأعلام 69/2.

[4] / ينظر الإنصاف 17/1.

[5] / البيت من البسيط، وقائله ابن هرمة، والمعني: أن الشاعر يقول أنه عندما يخطر على باله من أحب، والحال أن المسافة حالة بينه وبين حبيبه يكون دائم التردد على الطريق التي يسلكونها عند قدومهم فينظر

والشـــاهد فـــيه: قـــوله: فأنظـــور، فإنـــه يـــريد قافـــية رائـــية مـــردوفة بالواو لكي تتناسب مع البيت الذي قبلها و قوله :ـــ   اللَهُ يَعلَمُ أَنّا في تَلَفُّتِنا   يَومَ الفِراقِ إِلى أَحبابِنا صُوَرُ

فأتـــى بكلمة: فأنظور مشبعة للوزن والقافية وهو يريد فانظر، ينظر الخصائص 42/1، وسر صناعة الإعراب لابن جني 36/1، واللسان مادة [س، ر، ي] 106/7، والإنصاف 24/1، والخزانة 121/1، وذكر بلفظ حوثما وهي لغة في حيثما.

وقوله:-[1] أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأنبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَ قَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وقوله:-[2] وَأَنْتَ مِنَ الغَوَائِلِ حِينَ تُرْمِي وَمِنْ ذَمّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ

والأصـــل فأنظُـرُ،وألم يأتــك، وبمنتزح، بدون الواو، والياء، والألف، أشبعت ضمة الظاء، وكسرت التاء، وفتحة الزاي، فتولدت هذه الحروف، وكلامُنا في حالة الاختيار لا في حالة الاضطرار.

قوله: (وَفِي كِلاَ مُضَافًا إِلَى مُضْمَرِ)

إذا أضــيف كِــلاَ إلـــى مضمر ففي الرفع: بالألف. وفي النصب والجر بالياء. وإذا أضيف إلى مظهر: لم يظهر فيه الإعراب، ووجه ما ذكرنا: أن كِلاَ مفرد اللفظ، مثنى المعنى [3]، بدلــيل عود الضمير إليه تارة بلفظ الواحد، وهو الفصيح في لغة التنزيل قال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [4]

وقال الشاعر :-[5]

كِلاَنَا يَا يزِيدُ يُحِبُ لُيَلَى [......................]

---

[1] / البيت من الوافر، وقائله : زهير بن أبي سلمى، والمعنى ألم يأتك أي ألم يبلغك، والأنباء تنمي أي تنتشر، ولبون بني زياد أي إبل وغنم بني زياد التي باعها الربيع بني زياد العبسي في مكة بأسياف وأدراع .

والشــاهد فــيه : أنه أتى بكلمة (يأتيك) بالياء، والسائر أنه بدون ياء لأنه فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة الجزم حذف الياء على أنها لغة، إلا أنها ضرورة شعرية، ينظر الكتاب 316/1، والخصائص 333/1، وابن يعيش 24،/8

[2] / البيت: من الطويل، وقائله: ابن هرمة، وهو في ديوانه ص /92، كذا أورده د/ أيميل يعقوب في معجمه، ولم أقف على الديوان.

والشـــاهد فيه: بمنتزاح، حيث أتى بألف قبل الحاء إشباعا لحركة الزاي، وهو من شواهد: سر صناعة الإعراب 1/ 35، والخصائص316/2، الخزانة 557/7.

[3] / أيّد الجَندي هنا رأي البصريين في أن: كلا، مفرد لفظا ومثناة معنى، في حين ذهب الكوفيون إلى أنها مثناة لفظا ومعنى، ينظر الإنصاف ص439/2.

[4] / سورة الكهف آية /33.

[5] / البــيت مـــن الوافـــر، وقائلـــه: مزاحم بن الحارث العقيلي، وكان يحب ليلى بنت مهدي صاحبة قيس بن معادة المعروف بمجنون ليلى.

والشـــاهد فيه: كلانا ، ويحب، حيث أعاد الضمير في يحب مفردا إلى:كلا، فدل ذلك على أن كلا جهة إفراد، وهي جهة اللفظ وهو مذهب البصريين ، وهو بتمامه:ـــ

كِلاَنَا يَا يَزِيدُ يُحبُ لَيْلَى بِفِيَّ وَفِيكَ مِنْ لَيْلَى التُّرَابُ

وهو من شواهد الإنصاف 443/2 .

1. وقال آخر[1]

أُكَاشِرُهُ وَأعْلَمُ أنْ كِلانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ

/18، أ/ لم يقل: آتنا، ويحبَّان، وحريصان.

وأخرى بلفظ التثنية كقوله:-

كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيِ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وكِلاَ أَنفَيْهِمَا رَابِ[2]

فعلم أن في كلا إفرادا لفظيا وتثنية معنوية، وهو يُضاف مرة إلى المظهر وطوْرا إلى المضـــمر، فجعلوا له حظا من الإفراد وحظا من التثنية، وصيَّروه عند الإضافة إلى المظهر بمنـــزلة المفـــرد فـــي عدم ظهور الإعراب فيه، فصار هو ونحو العصى رضيعي لبان ثَدْى واحـــدٍ، وجعلوه عند الإضافة إلى المضمر بمنزلة المثنى فبرزا في بِزَّةٍ[3] واحدة، فإن قلت: لِمَ لَمْ ينعكس ؟ قلت: لأن المظهر هو الأصل كالمفرد، والمضمر فرع كالتثنية، فانضمام الأصل إلـــى الأصل والفرع على الفرع أولى لما فيه من رعاية جانب المجانسة، والجنس كما قيل إلى الجنس يميل. والألف في كلا ليست بألف للتثنية لما ذكرنا أنه مفرد اللفظ.

وذهـــب الكوفيون إلى أنها ألف التثنية[4] بدليل أنها تتصرف تصرف ألفِ مسلمان، نحـــو: جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، كجاءني مسلمان، ورأيت مسلمين، ومـــررت بمســـلمين، وهذا خطأ منهم بيِّن، إذ لو كان كما زعموا؛ لا نقلب ألفه مع المظهر أيضا، ولما امتنع الانقلاب مع المظهر علم أن ما ذهبوا إليه باطل.

---

[1] / البـــيت مـــن الوافر، وقائله: عُدي بن زيد، والمعنى أكاشره أي أضاحكه، وأنا اعلم أن كلا منا حريص على ما يســـوء صـــاحبه، والشـــاهد فيه: مثل سابقه حيث أعاد الضمير على كلانا بالإفراد، وهو من شواهد الكتاب 74/3، والإنصاف 443/2 .

[2] / البيت من البسيط وقائله الفرزدق، همام بن غالب، وقال محقق الإنصاف محمد محي الدين عبد الحميد أن سبب هذا البيت أن جرير بن عطية زوج ابنته عضيدة للأبلق فعيّره الفرز دق وهجاه، وخطّأ محمد محي الدين عبد الحميد العيني والسيوطي والصبان والأمير في مناسبة هذا البيت من أنه وصف فرسين.

والشاهد فيه: أنه رد الضمير في قوله: أقلعا، إلى كليهما حملا على المعنى وأعاد الضمير إلى كلا الثانية بالمفرد في رابي مراعاة للفظ، وهو من شواهد الخصائص 421/2، والإنصاف 447/2، وابن يعيش 64/1 وابن هشام /204، والأشموني 44/1.

[3] / البِزَّة: الهيئة والشارة، ينظر اللسان مادة [ب، ز، ز]398/1.

[4] / ينظر الإنصاف 439/2 وما بعدها.

والـــوجه الثاني في بطلان مذهبهم قولك في النسبة: كُلَوِي، كعصوي في النسبة إلى عصـــا، ولو صحّ ما ذهبوا إليه لقيل: كِلِيّ ، فإن قلت: قولهم: كلتا يُؤذِن بصحة ما قالوا؛ لأن تـــاء التأنيث لا تتقدم على لام الكلمة، وإنما تتقدم على ألف التثنيةكـــ:مسلمتان. قلت: في تاء كلتا وجهان:-

أحدهما: أنهما منقلبة عن الواو التي انقلبت الألف عنها[1] في كلا لقولهم كِلَوَان،

والثانـــي: عن الياء الممكن انقلاب الألف عنها في كلا لجواز الإمالة فلا تكون تاء كلـــتا نظيرة التاء في مسلمتان، فإن قلت: فما هذه الألف التي بعد التاء ؟ قلت: للتّأنيث كألف ذكـــرى بدليل قولهم في النسبة كِلْتِي وكِلْتَوِي، كذكرى وذكْرَوِي،[ويجوز أن يكون جمعا بين العوض والمعوض عنه وهو الواو في فوه][2]

قوله: (وَفِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ عَلَى حَدِّهَا)

المراد بالجمع على حد التثنية: الجمع السالم؛ لأن الواو والنون في: مسلمون، كالألف والـــنون في: مسلمان، في أن الزائدين في الفصلين جاءا بعد تمام صيغة المفرد، وإنما جعل إعرابها بالحروف لأنهما فرعان عن الواحد، كما أن الإعراب بالحروف فرع على الإعراب بالحـــركة. فإن قلت فما وجه تعيين الألف لرفع التثنية ؟ قلت: هو معنى لطيف وسر شريف فـــإن شئت أن تعثُر فأصخِ. اعلم أنك إذا أردت التثنية والجمع: لزم أن تغير الواحد لئلا يلزم الالتباس، وأن يكون ذلك التغير بالزيادة؛ لأن المعنى قد زاد، وأن يكون ذلك التغيير في آخر الاســـم؛ لأن التغييـــر فـــي الأطـــراف أسبق لكون الجنس متحصنا. ألا ترى إلى اختصاص الاخـــتلاف المُتْلَـــئِبِّ[3] الذي هو الإعراب بالأواخر. وأن يكون الزائد من حروف المد لكون الزيادة مستلزمة للثقل، وكون هذه الحروف حقيقة لذواتها، وأن يكون في هذه الحروف دليل على الإعراب ليكون جمعا بين الغرضين، مع سلوك وتيرة الإيجاز والاختصار، ومع صون حروف المد عن التحريك، أو هي آبية لذلك؛ لأن حرف المد هو ما [كان][4] من تلك الحروف

---

[1] / ينظـــر / د: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، بلوغ الإرب في الواو في لغة العرب، مكتبة الكليات الأزهرية /ص 181 وما بعدها.

[2] / سقط من: أ.

[3] / اتلأبَّ الشيء: استقام، و المتلئب: الطريق الطريق الممتد المستقيم، اللسان مادة[ت، ل، ب]41/2.

[4] / في: ب [يكون] .

الثلاثة ساكنا، وحركة ما قبله من جنسه، كالألف في: قال، والواو في، يقول والياء في، يُقِيلُ، لكــن هــذه الحــروف ثلاثــة، وأحوال التثنية والجمع ست، فيلزم اشتراك في كل من تلك الحروف، والاشتراك: خلاف الأصل، فيجب أن نجعل الاشتراك في بعض منهن دون بعض تقلــيلا مخالفا للأصل بقدر الإمكان، فكانت الياء هي الخليقة بالاشتراك لكونها مستوية النسبة إلــى مَخْرجيْ أُختَيْها لأنها من وسط المخارج، والألف من مبدئها، والواو من منتهاها، وبين الجــر والنصب قرابة مشتبكة ليست بين واحد بينهما وبين الرفع؛ لأن كلا منهما علم للفضلة في نحو: ذهبت بزيد، وأذْهبتَ زيدًا، بخلاف الرفع فإنه علم للفاعل وهو ليس بفضلة، فَعُيِّنت الألف للرفع في التثنية، والواو له في الجمع؛ لأن الألف مقدم على الواو في المخرج، كما أن المثنـــى مقــدم على الجمع، وعُيِّنت الياء للجر والنصب فيهما لما ذكر من القرابة، لكن للجر بطريق الأصالة، وللنصب بطريق التبعيّة؛ لأن الكسرة جزء الياء بشهادة تولدها من إشباعها، والمصوغ من الشذوذ أجزاؤه ذهبيَّة لا فِضِّية، فكذا المتولد من الكسرات أجزاؤه كسريّة، وقد نبهت على تولد الياء من الكسر قبل فلا نعوذ إلى ذكره، فعلم أن الكسر جزء الياء، والجر هو الكسرة ليس إلاّ، وفي فصل التثنية والجمع مباحث تأتيك من بعد إن شاء الله تعالى.

قوله: (وَاخْتِلاَفُهُ مَحَلاً فِي نَحْوِ العَصَا وَسُعْدَى)

يريد أن كل اسم في آخره ألف كمثاليه لا يظهر فيه الإعراب لفظا؛ لامتناع الألف من الحــركة، وهذا النوع من الأسماء سمي مقصورا؛ لأنه حُبِس من الحركت مأخوذ من القصر وهو الحبس، ومنه امرأة مقصورة وقصيرة أي مُخدَّرة.

والفــرق بين هذا القبيل من المعربات وبين المبنيات من الأسماء:أن إعراب المبنيات من الأسماء امتنع لمناسبة الحرف، بخلاف هذا النوع من المعربات، فامتناع إعرابه لامتناعه على آخره، والفرق بينهما واضح لمن تأمل.

قوله: (وَالْقَاضِي فِي حَالَتَيْ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ)

[ســكن القاضي في الرفع والجر][1] لتضاعف الثقل بتحريك المعتل مع اجتماع الكسر والضــم فــي جاءنــي القاضــي، وتحَرُّكه مع توالي الكسرات في مررت بالقاضي، وإحدى الكســرات نفس الياء،أما في النصب: فلا تضاعف للثقل؛ لِخفة الحركة العلويّة، والأصل في

---

[1] / سقط من: أ، أثبتها من: ب.

المعـــرب أن تســـتوفي فـــيه وجوه الإعراب، فلا يترك الأصل إلا بموجب، والموجب: هو تضـــاعف الـــثقل لا نفـــس الحـــركة؛ لأن كونها عارضة هوَّن الخطب المُلمَّ وهو ما عراه بالتحـــريك/19، أ/ من ضرب الثقل، فصارت الياء في: رأيت القاضي، كباء: الضارب، في تحمل الحركة.

[المنصرف وغير المنصرف]

قوله: (لِشَبَهِ الفِعْلِ)

وجـــه الشبه أن الفعل بعد الاسم؛ لأنه مأخوذ من المصدر[1] وكل واحد من أسباب منع الصـــرف ثان لأول، فإذا تحقق في اسم سببان منهما صار مشابها للفعل في الفرعية فيختزل عـــنه التنوين الذي هو علم التمكن[2] لا لمُعارضيَّة حرف التعريف والإضافة[3]. أما الجر: فإنما يمتـــنع تـــبعا لامتناع التنوين، لارتضاعهما ضِرعا واحدا وهو الاختصاص بالاسم، وتحقيق

---

[1] / أشبه الاسمُ الفعلَ في فرعين، ولهذا منع الصرف لشبهه بالفعل.

السبب الأول: أن الاسم يقوم بنفسه والفعل لا يقوم بنفسه وإنما يحتاج إلى اسم معه فصار فرعا عليه.

الســـبب الثاني: أنه أي الفعل مشتق من المصدر الذي هو ضرب من الأسماء فلما أشبهه في الفرعية امتنع منه الجر والتنوين كما امتنع من الفعل.

وبقـــوله: لأنـــه مأخـــود من المصدر، يظهر الجندي انحيازه التام للبصريين في أن المصدر أصل الاشتقاق، ينظر الإنصاف 235/1، وابن يعيش57/1.

[2] / ثمّـــة خـــلاف بين النحاة في حقيقة الصرف، فمنهم من يرى أن الصرف هو التنوين فقط، ومنهم من يرى أن الصرف هو التنوين والجر، وحجة من قال أنه التنوين الآتي:ـــ

أ / أنـــه معنى ينبئ عن الاشتقاق فلم يدخل فيه مالا يدخل عليه الاشتقاق كسائر أمثاله، وبيانه أن الصرف في اللغة هـــو الصـــوت الضـــعيف، أما الجر فليس صوته منبها لما في التنوين، ألا ترى أن الفتحة والضمة مثله ولا يسميا صرفا.

ب / أن الشـــاعر إذا اضطر إلى صرف مالا ينصرف جر في موضع الجر ولو كان الجر من الصرف لما استطاع الإتيان به .

ج / أن مـــا فيه الألف واللام لو أضيف لكسر في موضع الجر مع وجود المانع من الصرف سقط بسقوط التنوين بسبب مشابهة الاسم للفعل، وسقوط التنوين كان لعلة أخرى .

أما من قال بأن الصرف هو الجر والتنوين فحجته كالآتي :ـــ

أ / أن الصرف من التصريف وهو تقليب الاسم وبالجر يزداد، وتقليب الاسم في الإعراب فلهذا هو من الصرف.

ب/ أنـــه قـــد اشـــتهر بين النحاة أن الممنوع من الصرف هو الممنوع من الجر والتنوين فيجب أن يكون داخلا في المحدود ، ينظر العكبري، أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، دار الشرق العربي، بيروت / 1992، الطبعة الأولى تحقيق محمد خير الحولاني 103/1.

[3] / أي أنـــه كلمـــا اجتمع في الاسم سببان من أسباب منع الصرف منع التمكن، وهو التنوين، بسبب أن هذا الاسم عندما أشبه الفعل صار غير قادر لتحمل التنوين لثقله عليه كالفعل، لا لأن الاسم فيه التعريف والإضافة.

التـــناوب بيـــنهما في نحو: راقوداً[1] خلاً، بتنوين الراقود لا مع جرِّ الخل. وراقودُ خلٍ، بجر الخــل لا مع تنوين الراقود، وقوله في الكتاب[2] ويختزل عنه الجر والتنوين بالواو، يشير إلى أن الجر أيضا مقصود بالمنع كالتنوين ولو كان قال مع التنوين لكان إثباتا للقول الأول[3]؛ لأن مــع للمصاحبة، وامتناع الجر عند مصاحبة التنوين لا يوجب امتناعه عند الإفراد، فلا يكون الجــر علــى هــذا مقصــودا بالمنع، فأما الواو: فللجمع المطلق فيحتمل أن يمتنع الجر عند المصاحبة وعند الانفراد أيضا، ووجه ما ذكر في الكتاب أن الجر ركن من أركان الإعراب، والإعــراب تمكن، بدليل أن غير المتمكن لا يقع إلا على الأسماء المبنية، فساغ أن يقال: إن بـــاب مـــالا ينصرف لما ضاهى الفعل مُنِع التنوين الذي هو علم التمكن، ومنع بعض وجوه الإعــراب أيضا، فلما مُنع مالا ينصرف الجرَّ، أريد تحريكه لئلا [يكون][4] المهروب عنه وهو السكون الذي هو الأصل في باب البناء فحُرِّك بالفتح لخفته المطلوبة، مع أن بينه وبين الجر تآخــيا، ألا ترى إلى استواء الجر والنصب في مسلِمَيْنِ ومسلِمِين ومسلمات، وعبارة صاحب الكـــتاب: و كـــان في موضع الجر مفتوحا،[5] قالوا هذا تسامح منه في العبارة فحقه أن يقول منصـــوبا؛ لأن الفتح ليس من حركات الإعراب بل من حركات البناء، /16، ب/ وباب مالا ينصـــرف لـــيس بمبنـــي، والحق أن استعمال الفتح هنا تحقيق، وتلقيه بالقبول حقيق؛ لأنه قد اســـتقرأن الـــرفع والنصـــب والجر لايدل على الحركات فقط، ولكن عليها[أمارات][6] مقترنة بالـــدلالات علـــى معان مخصوصة، فإذا قلت: الاسم مرفوع، فالمراد أن فيه ضمةً دالة على معنـــى مخصوص، وتزول هي بزوال ذلك المعنى، كرأيتُ زيداً في جاءني زيدٌ، ألا ترى أنه لما طرأت المفعولية زالت الفاعلية، وزالت تلك الحركات الدالة عليها أيضا، وكذا الكلام في المنصـــوب والمجـــرور بخلاف الضم والفتح والكسر، فإنك إذا قلت: مضموم فالمراد أن فيه ضمةً لا غير، بمنزلة أن يقال ممدود مثلا في أنك تقصد في الفصلين صفة اللفظ لا كونه دالا

---

[1] / الراقود إناء خزفي مستطيل مُـــقَـــيَّـــر، ينظر اللسان مادة [ر، ق، د] 238/5.

[2] / المتعارف عليه أن الكتاب يقصد به كتاب سيبويه، ولكن الشارح أراد به هنا كتاب المفصل، أو أراد كتابه ووقع الخطأ من الناسخ.

[3] / القول الأول يعني:ألا يختزل عنه الجر بل يثبت له الجر عند عدم التنوين.

[4] / في: ب [يلزم].

[5] / ينظر الكتاب 21/1، وأوردها ابن يعيش كذلك 69/1.

[6] / سقط من: أ.

علـــى أمـــر، ومن المعلوم أن الفتحةَ في: مررت بأحمد لا تدل على ما تدل عليه الفتحةُ في: رأيـــت أحمد من المعنى، كيف؟ وأحمدُ في: بأحمدَ مضاف إليه، والفتحة في: رأيت أحمدَ علم المفعولـــية، فلما لم تدل الفتحة في: بأحمدَ على المعنى الذي لأجله سميت نصبا قال صاحب الكـــتاب "وكـــان فـــي موضع الجر مفتوحا"[1] كما تقول: وكان الاسم في موضع الجر محرّكا بالفـــتحة، أي بالحـــركة العلويّة من غير أن يتعرض لكونه مبنيّا، وإذا قلت: كان في موضع الجـــر منصـــوبا لـــم يصـــحّ، إذ هـــو بمنزلته، وكان في موضع الجر مفعولا، من حيث أن المنصوب حقيقته أن تكون فيه حركة علويّة دالة على المفعولية، اللهم إلا أن تزيد بذلك وكان في الجر عاى صورة المنصوب، فأما أن يكون منصوبا على الحقيقة فممتنع.

قوله: (إلاَّ إِذَا أُضِيفَ أَوْ دَخَلَهَ لاَمَ التَّعْرِيفِ)

هـــذا استثناء من قوله: يُخْتَزَلُ عَنْهُ الْجَرُّ، أي يختزل عنه الجر في جميع الأحوال إلا في هذه الحالة، أي لا يحرك إذ ذاك بالفتح بل ينجر. هذا على القول الأول ظاهر؛ لأن امتناع الجر على ذلك القول؛ كان لامتناع التنوين، ولا امتناع للتنوين قبل مجيئه، فلا يمتنع الجر، إذ لا عِلاَوَةَ بدون الحِملِ[2]، فأما على القول الثاني: فإعادة الجر لوجهين:-

أحـــدهما:- أن القصد:- أن يمنع بعض مالا يكون في الفعل لا كله، فمنع الجر في بعض الأحوال دون جميعها؛ لئلا تجري مجرى الفعل في تعريه من الجر في كل حال.

والـــوجه الثاني:- أن الجر إنما منع لشبه الفعل، وبإضافة ولام التعريف زال الشبه فـــيعود إليه ما مُنِع للشبه، فأما التنوين: فامتناعه لوجود المانع، ويَرِدُ على هذا الوجه حرف الجـــر فإنـــه من خصائص الاسم، فبدخوله يزول الشبه ومع ذلك لا يعود ما أُخِذ للشبه، وهو الجر والتنوين،

والجـــواب عن هذا أن لام التعريف والإضافة أشدّ تَغْيِيرًا [للاسم][3] من حروف الجر، فيكون أقوى في الإبعاد عن الفعل؛ لجعلهما النكرة معرفة بخلاف حرف الجر، فإنه لا يُحدِث من هذا [النحو][1] شيئا فلم يُعتدَّ بدخوله.

---

[1] / الكتاب 21/1 بلفظ[يكون] .

[2] / العلاوة : مازيد فوق الحِمْل وزيد عليه، اللسان مادة[ع، ل،ا]382/9.

[3] / سقط من: أ.

والجــواب الثاني: أن حرف الجر جاء لِيُوصِل الفعلَ إلى الاسم، فقولك: ذهبت بزيدٍ، بمنزلة: أذْهبْتُ زيدًا، فتكون الباء معدودةً في جملة الفعل من حيث المعنى كهمزة أذهبت، أما اللام:[2] فمن جملة حروف الاسم هذا ما قاله بعض المحققين [3] والحق ما أشار إليه الإمام عبد القاهــر[4] مــن أن القول بأنّ الجر إنما عاد لزوال الشبه، غير صحيح[5]؛ لأن الشبه إنما يزول بــزوال ما به ثبت الشبه كما إذا صغّرت أحمد تصغير ترخيم مع التنكير وقلت: رُبَّ حُمَيْدٍ، فالشبه في: أحمد، بالوزن والعلمية، وفي رُبَّ حُمَيد لا هذا ولا ذاك فيزول الشبه.

أمــا اللام والإضافة: فتَعَرِّي الاسم منهما لبس بمُثبت للشبه، فلا يكون زوال التعري مــنها مزيلا للشبه، ألا تراهم لم يقولوا أن: أحمد، في :جاءني أحمدٌ ورأيت احمداً، قد خرج عن شبه الفعل وإن تحققت فيه الفاعلية والمفعولية اللتان لا تكونان في الفعل على أنا نقول لو كــان دخول اللام مخرجا عن الشبه لأنه شيء لا يدخل الفعل لوجب أن يخرج مَنْ في قولك: بمــن مررت ؟عن شبه الحرف؛ لأن حرف الجر لا يدخله الحرف، وهذا قول لا يقوله أحد؛ لأن شــبه الحرف في:مَنْ. هذه بتضمن معنى همزة الاستفهام لا بِتَعَرِّيها من حروف الجر، فيــزول الشــبه بدخول حرف الجر، فكذا بما نحن فيه، وقوله: أن اللام تُبَعِّدُ الاسم عن شبه الفعــل /20، أ/ بإحــداث معنــى التعريف الذي لا يتصور في الفعل مما لا يعول عليه، ولا يلــتفت إلــيه، لمّــا قررنا أن زوال الشبه بزوال ما هو مثبت له، ألا ترى أن حمراء شبهُها بالفعل بألِفَي التأنيث فيه فإن غُيِّرَ [معناه][6]من التنكير إلى التعريف بدخول اللام عليه لا يزول ثــبوت الشبه عن لفظه وهو ألِفاه، وأقوى من هذا في الاحتجاج أن: ذِكْرى مصدر، وهو غير منصرف لما في آخره من ألف التأنيث، فإذا سميت به رجلا منعت الصرف أيضا، وإن زال

---

[1] / في: ب [النوع].

[2] / أي لام التعريف.

[3] / ينظــر الجرجانـــي، عبد القاهر، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د/ بحر كاظم المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية 968/2.

[4] / هــو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني المتوفى سنة: 471هــ، علم في علم البلاغة والنحو من أصل فارسي، من أهل جر جان، شاعر وفقيه شافعي، أخذ النحو عن أبي الحسين محمد بن الحسين الفارسي، تنظر ترجمته في انباه الرواة 188/2، والبغية 106/2، والأعلام 48/4.

[5] / كتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني 970/2.

[6] / في: ب: معناها.

معـــناه الأول؛ لأن الشبه كان لألف التأنيث لا المعنى، والألف لم يُزَل، فلا يزول الشبه، وهنا تغيُّر المعنى أشد من التغيير في الحمراء؛ لأن الحمراء يدل على واحد من الجنس قبل دخول الألف واللام وبعده، والتغيير في الصفة لا غير وهي التعيّن وعدمه، وذكرى بعد التسمية لم يبق معه شيء من معناه الأول. وحدث معنى لا يكون في الفعل؛ لأن الرجل ليس من الذكر فـــي شـــيء، فلما لم يؤثر مثل هذا التغيير في الإخراج عن الشبه، كان لا يخرج عنه التغيير باللام أولى وأجدر .

قوله: (وَالاسْمُ الْمُتَمَكِّنُ)

قـــيل المـــتمكن مالا يشبهه الحرف ولا يتضمن معناه. وهو قسمان: منصرف وغير منصرف. والأمكن: هو الذي [تلحقه الحركات][1] الثلاث والتنوين.

قوله: (اثْنَانِ مِنْ أَسْبَابٍ تِسْعَةٍ أَوْ تَكَرَّرَ وَاحِدٌ)

إنمـــا لم يكن السبب [الواحد][2] ما نعا من الانصراف لأن الاسم الذي فيه سبب واحد يكون متمايلا بين الأصل وهو الانصراف، وبين الفرع وهو عدم الانصراف فيجذبه الأصل إلى نفسه لما به من قوّة الأصالة، فإذا انضم إلى ذلك السببُ سببٌ آخرُ يترجَّحُ جانب الفرع، فيجذب الاسم إليه فيمنع الصرف.

فـــإن قلت: من المعلوم أن سلب إعراب الاسم أشدّ من سلبه الجرّ والتنوين، فما بالهم اجتـــرأوا في سلبه إعرابه بشيء واحد، وهو مناسبة مالا تَمَكُّن له، فاجترأوا على بنائه، ولم يجترئوا هنا بسبب واحد ؟

قلت: بين الاسم والفعل تناسب ومقاربة،ألاترى أن المضارع صالح للزمانين، كما أن نحو: رجل صالح لزيد وعمرو، وبدخول لام الابتداء على المضارع يتعين المضارع للحال، كمـــا أن نحو: رجل يتعين بلام التعريف لواحد من زيد وعمرو، وإن لام الابتداء كما تدخل على المضارع تدخل على الاسم، نحو: إن زيد ليَضرِبُ، وإن زيدا لَضَارِبُ، وإن كلا منهما ومن الماضي يقع صفة لنكرة، نحو مررت برجل ضرب، وبرجل يضرب، وبرجل ضارب،

---

[1] / في: أ : يلحقه بالحركات، صححتها من: ب.

[2] / سقط من: أ، أثبتها من: ب.

فلمـا ثـبت أن بـين الفعـل والاسم تناسبا ومقاربة[1] لم يخرج [الاسم[2] المنصرف عن حالته المألوفة، وهي الانصراف بسبب واحد لعدم ظهوره إذ هو لا يثبت في الاسم إلا لتناسب بينه وبـين الفعـل، والانصراف في نحو ضارب، وقائل ثابت مع تحقق التناسب بينه وبين الفعل على ما قررناه آنفا، فلو منعنا الانصراف بسبب واحد إظهارا لأثره، لكنا رفعنا الحكم الثابت بطريق الأصالة بدليل ضعيف لإتيانه جنس ما كان ثابتا لا سبب فيه من تلك الأسباب التسعة

أمـا الحـرف فليس بينه وبين الاسم مناسبةٌ أصلا، فإذا ظهر بينه وبين الاسم سبب أثبت شيئا لم يكن، وهو التناسب بينهما، فظهر أثره لقوته، فيكتفى بسبب واحد، وإن لم يكتف لمـنع الصـرف إلا باثنـين، أو تقول: الاسم يمتنع من الصرف لشبه الفعل، ولا مشابهة إلا بالسببين، أو لسبب يقوم مقامهما؛ لأن الفرعية في الفعل[من][3] وجهين:

أحدهما:- أنه مأخوذ من المصدر وهو اسم.

وثانيهما أن الاسم في انعقاد الكلام منه مستغن عن الفعل، وإن الفعل في

انعقـاد الكـلام مـنه مفتقر إلى الاسم فيكون فرعًا عليه، لأن الأصل مستغن عن[4] الفـرع، والفـرع مفتقـر إليه، فعلم أن المشابهة لا تتحقق لسبب واحد ،فلا يمتنع الاسم من الصرف بواحد من الأسباب.

قوله: (وَهْيَ الْعَلَمِيَّةُ أَوِ التَّأْنِيثُ اللاَّزِمُ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى)

العلمـية: فـرع /17، ب/ علـى التنكيـر؛ لأن الشيء أوَّلا يكون منكَّرا ثمّ يعتوره التعـريف، ألا تـرى أن زيدا قبل أن يُدعى بذلك الاسم كان يُسمي نطفةً، ثم علقةً ثم مضغةً وغيـر ذلك، وكل تلك الأسامي نكرة، والتأنيث فرع عن التذكير[5] بدليل أنك لا تظفر بمؤنث فـي كلامهـم إلا وهـو فـي الأمر العام مع زيادة بشهادة الاستقراء، ألا ترى إلى ضارب

---

[1] / إليه أشار سيبويه، ينظر الكتاب 14/1ـ16.

[2] / سقط من: ب.

[3] / سقط من: أ.

[4] / في: ب، زيادة وهي [من وجوده عن وجود الفرع، والفرع مستغن من وجوده إلى وجود الأصل]

[5] /قال سيبويه:ــ "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول، وهو أشدُّ تمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير".الكتاب 22/1.

وضـــاربة، وكـــريم وكـــريمة، ومضروب ومضروبة. ومن المركوز في الأذهان أن الزيادة متصـــفة بالتأخُـــر عـــن المزيد عليه فجَلْبُها لما له حظ في الاتصاف بالتأخر كان أدخلَ في القـــياس، وأجرى على سنن المناسبة، وكلامهم مبنى على رعاية المناسبات، فيلزم مما ذكرنا فرعية المؤنث.

والمؤنث ضربان:أحدهما:- ما فيه علامة التأنيث وهي الألف والتاء المبدلة هاء في الوقــف، والحديث في ألف التأنيث سيساق إليك عن قريب إن شاء الله تعالى. أما ما فيه تاء التأنــيث: فإنما منع الصرف في حال العلمية كطلحةَ اسم رجل إذ التأنيث لا يعتدبه مالم يكن لازما؛ لأن غير اللازم معدوم من وجه فلا يؤثر في منع الصرف، إذ لا بد لمنع الإسم عن أصـــله وهو الانصراف من دليل قوي، وذلك هو التأنيث من كل وجه، والعلمية توجب لزوم التأنيث؛ لأن الأعلام مصونة عن التغيير، فلا يعروها زيادة ولا نقصان.

والضـــرب الثانـــي: مالا علامة للتأنيث فيه، وذلك الاسم لا يخلو من أن يكون على ثلاثـــة أحرف أو أكثر، فالذي نحن فيه: هو ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف كسعاد، فإنه يمنع الصرف في العلمية للتعريف والتأنيث؛ لأن الحرف الرابع في هذا[النحو][1] منزل عندهم منـــزلة تـــاءِ التأنيث بدليل أن منع التاء يَطَّرِد في تصغير نحو: عقرب وعناق، اطراد إعادة الـــتاء فـــي تصـــغير نحو: أرض ودار، يقولون: عُقَيْرِبٌ وَعُنَيْقٌ وأُرَيْضَةٌ ودُوَيْرَةٌ، فعلم أن الحـــرف الـــرابع في سعاد بمنزلة التاء فصار كطلحة، فلا ينصرف إذا رافقته العلمية لا إذا فارقته.

قوله: **(وَوَزْنُ الفِعْلِ)**

الفعـــل ثـــان للاسم، فلا بد من أن يكون وزنه المختص به ثانيا لوزن الاسم، والغالب كالمخـــتص. فـــيكون وزنـــه الغالب أيضا ثانيا لوزن الاسم، ولا بد في الموازنة من مراعاة الطـــرفين، طـــرف اللفـــظ، وطرف المعنى، نحو قولك: أحمرُ على وزن اذهبُ، فهذا طرف اللفـــظ، وهمزة أحمر زائدة كهمزة اذهب، وهذا طرف المعنى،/21، أ/ فلو سميت: بقيل، أو: بأوْمِرَ من :أَمَر رجلا لم يمنع الصرف لزوال طرف اللفظ في الأول؛ لأن قيل وإن كان على الـــوزن المخـــتص في التقدير وهو فُعِل بضم الفاء وكسر العين؛ لكنه في الظاهر على فِعْل

---

[1] / في: ب [النوع] .

بكسر الفاء وسكون العين كجِذْع ونِسْع، وهو ليس بوزن مختص، ولا غالب، ولزوال طرف المعنـــى فـــي الثاني؛ لأن أوْمَرَ على وزن: أوْجَل في الظاهر، غير أن همزته أصلية وواوه زائـــدة، بخلاف الهمزة والواو في أوجل، وإنما لم يؤثر أحد الطرفين في منع الصرف؛ لأنه إذا زال أحـــد الطـــرفين كانـــت المـــوازنة ثابتة من وجه دون وجه، فيضعف، والأصل هو الانصراف لا يترك إلا بدليل قوي.

قوله: (وَالْوَصْفِيَّةُ فِي نَحْوِ أَحْمَرَ)

الوصـــفية قـــيد للجنس، ووجود الشيء مطلقا قبل وجوده مقيّدا، فثبت أن الوصف ثـــان، فأحمـــر لا ينصرف للوزن والوصف، فإذا صغّرت وقلت: أُحَيْمَرْ مُنِعَ الصرف أيضا؛ لأن مثال أُفَيْعِلْ من أمثلة الأفعال نحو ما أُمَيْلِحَهُ.

قال[1]:- يا مَا أُ مَيْلَحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنَا [........................]

[ونحو الأساطير][2] .

قوله: (وَالْعَدْلُ)

العـــدل ثـــان للمعدول عنه؛ ولأن العدل هو أن تذكر لفظا وتريد غيره، ألا تراك تذكر عمر وتريد عامرا؛ فيكون عمر دالا على شيئين، وهما لفظ عامر ومعناه.

والاســـم لا يـــدل على أكثر من شيء وإنما ذلك للفعل، فلما دل على شيء بالعدل خَرَج عن حكم الأصول، فظهرت الفرعية. والعدل يكون في المعرفة والنكرة. فالأول: نحو عمر، فإنه

---

[1] / البـــيت مـــن البسيط، وقائله: عبد الله بن عمرو بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي القريشي المعروف بأبي عمر العرجي المتوفى سنة: 120هـــ، والمعنى أنه يتغزّل فيه بمعشوقته حيث بدأ وصفها في الأبيات التي سبقت هذا البيت وبالغ في وصفها ثم ختم القصيدة بهذا البيت بحيث صغّر أفعل التعجُب:ما أملح، أي ما أجمل غزلانا، وشدنّ لـــنا: مـــن شـــدن الغزال إذا قوي وطلع قرنه، والنون المشددة هينون الفعل، والشاهد فيه عدم صرف: أميلح؛ لأنه مصغر لأن فيه علتان الوصفية ووزن الفعل، ووجّه سيبويه تصغير أميلح على أنه من الملْح بكسر الميم وسكون الـــلام وهـــو الملاحة والحسن؛ لأن الأفعال عنده لا تحقر حيث قال:ـــ " سألت الخليل عن قول العرب: ما اميلحه. فقـــال:لـــم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يحقر، وإنما تحقر الأسماءلأنها توصف بما يعضم ويهون، والأفعال لا توصف " ينظر الكتاب 477/3ـــ 478، والبيت بتمامه :ـــ

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنَا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَوليائِكُنَّ الضَّالُ والسَّمُرُ

[2] / سقط من: ب،

معـــدول عن: عامرٍ، المعرفة، ولو كان معدولا عن نكرة؛ لوجب أن يستعمل اسما لنكرة، إذ العـــدل هو أن تذكر لفظا وتريد غيره، ولهذا القدر من التصرف لا تأثير في تغيير الكل من التنكير إلى التعريف، ولا يثبت التغيير إلا بالمُغيِّر، وليس شيء في النكرات يسمى عُمَر، فلما لـــم يســـتعمل في النكرة تَبَيَّن أنه معدول عن عامر المعرفة، ولا يقال أنه عدل عن النكرة ثم صار علما؛ لأنا نقول: أنه لو صار علما بعد العدل عن النكرة فلا يخلو إما أن صار علما مع بقـــاء العدل عن النكرة أو لا معه، فالأول محال إذ فيه كون الشيء الواحد مُعيّنا وغير مُعَيّن فـــي حالـــة واحدة؛لأن العلمية تقتضي كون المسمى معيّنا، والعدل عن النكرة يقتضي كون المسمى غير معيّن، والثاني باطل لما فيه من تجرد العلمية من العدل وهو خلاف ، فإن لسان الاجتماع ناطق .

ومن هذا القبيل: سَحَرُ، المعرفة، إذا أردت [سحر يومك][1] وهو معدول عن السَّحَر الذي هو علـــى قياس[تعريف][2]مثله من النكرات قبل العلمية، ثم جعل علما كأمس في قول بني تميم[3]. ولو قيل في سحر إنه مبني لتضمنه معنى لام التعريف كأمس[4] في قول أهل الحجاز[5] لم يكن بعيدا، ولكن لا يكون علما على هذا؛ لأن العلمية بالقصد لا بتقدير حرف التعريف.

---

[1] / ساقط من: أ، وكلمة سحر تمنع لدى جميع العرب من الصرف بشرطين، أحدهما أن يكون ظرفا، وثانيهما: أن يكون من يوم معيّن، ينظر ابن هشام، عبد الله حمال الدين بن يوسف، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد / 315، الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب136/1.

[2] / في:أ : تعريف. صححيها من :ب لتتفق مع السياق.

[3] / تميم قبيلة بين حاضرة نجد وجبل شمر، ولد شاكر النجديّة، وتنقسم إلى ثلاث بطون ،أ ــ بطن حنظلة بن مالك بن تميم، ب ــ بطن سعد بن زياد، ج ــ وبطن عمرو بن تميم، ينظر كحالة، عمر رضا، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1398هــ 1987م 1م125.

[4] / أمـــس عند بني تميم علم لليوم الدي قبل يومك، واختلفوا في إعرابه فمنهم من أعربه بالضمّة رفعا وبالفتحة في النصب والجر،مثل مضى أمسُ، واعتكفت أمسَ، وما رأيته مذ أمسَ، ومنهم من يرفعه بالضمة على أنه معدول عن الألـــف والـــلام ويبـــنونه علـــى الكسر في الجر والنصب على أنه متضمن معنى الألف واللام فيقول مضى أمسُ واعـــتكفت أمسِ وما لقيته مذ أمسِ، وإنما بنيت لأنها تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى، وإنما بنيت على حركة هروبا من إلتقاء الساكنين، وإنما كانت الحركة كسرة لأن الكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، ينظر قطر الندى ص 15 ــ 315.

[5] / الحجـــاز جبل عظيم ممتد بين الغور وتهامة ويمنع كلا منهما أن يختلط بالآخر، وسمي بالحجاز لأنه حجز بين تهامـــة ونجـــد، والحجـــاز تتفرع إلى قبائل وبطون حتى تصل إلى اثنا عشر منهم تميم التي نسب الشارح لغة أهل الحجاز إليها، ينظر معجم البلدان ص 218/2 .

أمـــا العدل عن النكرة: ففي نحو: ثلاث، فهو معدول عن ثلاثة ثلاثة، ومنع صرفه للصـــفة والعدل. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [1] فمثنى وثلاث ورباع صفات لأجنحة.

وذهب بعضهم[2] إلى أن منع الصرف لتكرار العدل،وحجته أن ثلاثة: من جملة الأسماء، يقال: جاءنـــي ثلاثة، كما يقال: جاءني رجل، وبالعدل لزمت الوصفية، فلم يقل جاءني ثلاث، فعلم أن العدل فيه قد تكرر.

والجواب: أن ثلاثة وأربعة مما يوصف به كثيرا، يقال جاءني رجال[ثلاثة][3] وغلمان أربعة، فلمّا جاء العدل غيّر اللفظ دون المعنى، أما امتناع أن يقال: جاءني ثلاث فلانة معدول عـــن ثلاثةِ ثلاثةٍ، وثلاثةٌ ثلاثةٌ بالتكرير، لا يستعمل إلا وصفا، فكذا ثلاث، والدليل على أنه معـــدول عن المكرر أنهم يقولون: جاءني القوم أحادَ، فلو كان أحادُ معدولا عن واحد لكانوا واحـــدا وهم ليسوا بواحد. فإن قلت: يلزم من هذا أن يُمنع أربع الصرف في: جاءني النسوة أربعًـــا أربعًـــا، كمـــا مـــنع رباعُ الصرف في: جاءني النسوةُ رباعَ؛ لعدم افتراق الحال بين المعـــدول والمعـــدول عـــنه، فكمـــا لا يقال: جاءني رباعُ، كذلك لا يقال جاءني أربع أربع، بالتكرير فتمنع الصرف للوزن والوصف.

قلـــت: صـــيغة ربـــاع لا تفارقها الوصفية بحال، فأما صفة أربع فإنها تعانق الوصفية مرّة وتفارقها مرّات، وهي في الأصل للاسمية لا للوصفية فتكون الوصفيّة هنا عارضة، وهي في ربـــاع لازمـــة، وكم من مسافة بعيدة بين اللازم والعارض، وعلى هذا الفرق يدور كثير من المسائل لا يخفى على من له ممارسات كثيرة ومراجعات في هذا الفن طويلة.

قوله: (وَأَنْ يَكُونَ جَمْعًا [لَيْسَ عَلَى زِنَتِهِ وَاحِدٌ][4])

الجمع أمره على نحو أمر الوصف من حيث أن الجمعيّة قيد الجنس والتقييد بعد

---

[1] / سورة فاطر / 1.

[2]/ يقصـــد الزمخشـــري فهـــو يـــرى أنهـــا منعت من الصرف لما فيها من العدلين عدلها عن صيغتها وعدلها عن تكريرها، ينظر الكشاف 1/ 496.

[3] / في: ب [ثلثة] .

[4] / سقط من متن المفصل بتحقيق النعساني، وأثبته الشارح، وهو مثبت أيضا في نص المفصل في شرح ابن يعيش، ينظر ابن يعيش، ص 58/1.

الإطـــلاق، والمـــراد بهـــذا الجمع ما يكون ثالثه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن كمقاليد.

قوله: (إلاَّ مَا اعْتُلَّ آخِرُهُ)

اعلم أن نحو جوارٍ قد وردت على زنته آحاد من الأسماء كالحَزَابي وهو الرجل الغلـــيظ إلى القصير،[1] والشُناحي وهو الطويل،[2] والرباعي يقال: فرس رَبَاعٌ للذي يلقى رباعيته،[3] فبالنظر إلى هذا يقتضي انصرافه، وبالنظر إلى أنه كمساجد يمنع أن لا يمنع مـــن الصرف، فعملنا بالوجهين، وقلنا بالصرف في صورتين، وبمنعه في صورة لئلا يلـــزم من قلب الأمر لقلب الفرع، وهو عدم الانصراف على الأصل، وهو الانصراف وجعلنا تلك الصورة الواحدة النصب دون أحد أخويه؛ لئلا يلزم الخروج عن وتيرة لهم معلـــومة،/18، ب/ وهـــي حذف الياء من نحو القاضي في حالتي الرفع والجر إذ لو جعلـــت تلك لضرورة الرفع لزمك أن تقول: جاءني جواريٌ [بالياء[4]]، ومررت بجوارٍ بـــدونها أو على العكس، لوجعلت تلك الصورة الجرَّ، و في كل منهما خروج عن تلك الوثيـــرة، وقولك: مررت بجوارٍ، بحذف الياء قول أكثر العرب ومنهم من يقول بجوار بالياء وهو اختيار الكسائي[5]، وعلى هذه اللغة قول الفرز دق[6]

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلىً هَجَوْتُهُ   وَلَكِنَّ عَبْدُ اللهِ مَوْلىً مَوَالِيَا[7]

---

[1] / ينظر اللسان مادة [ح، ز، ب] 149/3.

[2] / ينظر اللسان مادة [ش، ن، ح] 7 / 210.

[3] / ينظر اللسان مادة [ر، ب، ع] 120/5.

[4] / سقط من: أ.

[5] / ينظر ابن يعيش 64/1، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 140/1.

[6] / هـــو همّام بن غالب بن صعصعة التميميّ الدار مي البصري من شعراء الطبقة الأولى في الإسلام توفي نحو: 110هـــ، سمي بالفرز دق لغلظة وجهه وجهامته، وهو من شعراء النقائض، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 1/ 471، والأعلام 9 /96.

[7] / البيت من الطويل، وقائله الفرزدق في هجاء عبد الله بن أبي إسحاق الخضرمي بالولاء، وكان يُخطِّئ الفرزدق حتى أنه قال لما بلغه هذا البيت قوله له هجوتني فلحنت أيضا، فالمولى عند العرب بالخسّة والضعة بحيث لا يرونهم فـــي مصافهم، وقد زاد الفرزدق بأن جعلهم مولى موال.والشاهد فيه: قوله مواليا حيث عامل المنقوص الممنوع من الصرف معاملة الأصل معاملة الصحيح فأثبت الياء

ووجه هذه اللغة الضعيفة واضح، لأنهم قدّروه في أول أمره غير منصرف فوقعت حركته فتحة /22، أ/ فاحتملها كما يحتملها في حال النصب، فلا خلاف.

وعن سيبويه: أن جوارٍ في الرفع والجر أيضا غير منصرف، وأن التنوين فيه تنوين عوض[1] ووجهــه أن الــياء المحذوفة كالثابت، بدليل قولهم: هذه جوارٍ بكسر الراء في الرفع اعتدادا بوجــود الياء، فلما اعتد بوجودها في كسر الراء، اعتد بوجودها في منع الصرف؛ لأن منع الصــرف حكــم لفظيّ ككسرة الراء، فإذا اعتد بوجودها في منع الصرف بتحقق صيغة جمع [لــيس][2]على زنته واحد كان أصله جواري بتحريك الياء، فأُعِل بإسكان يائه فيحصل بذهاب الحــركة نقصــان فجيء بالتنوين للتعويض عما ذهب فالتقى ساكنان فحذفت الياء، والإعلال غيــر مخــل بالــزنة ألا تــراهم منعوا نحو: ﴿أَحْوَى[3]﴾من الصرف وإن ذهب تحرك اللام بالإعلال، ولا يقال أحوى مثل أفعل لثبوت الألف لمقابلة اللام بخلاف:جوارٍ، فالياء قد ذهب؛ لأنــا نقــول بثبوت الألف بعد الحكم بمنع صرفه فلولا منع الصرف لقيل أحوى بدون الألف لفظا.

قوله: (وَحَضَاجِرُ وَسَرَاوِيلُ)

أما حضا جر: فعلم للضبع، وهو جمع حِضَجْرٍ في الأجناس، وهو عظم البطن،[4]

قال :-

حِضْجَرٌ كَأمّ التَّوْأمَيْنِ تَوَكَّأتْ   عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهِلّةَ عَاشِرِ[5]

وجرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة، وهذا شاذ عند العرب، والقياس مولى موالٍ، وهو عند الجمهور والخليل وسيبويه محمــول على الضرورة، ينظر الكتاب 313/3، والمقتضب 43/1، وابن يعيش 64/1،والهمع27/1، والأشموني1/ 235، والخزانة 235/1.

[1] / ينظر الكتاب 3/ 310.

[2] / سقط من: أ.

[3] / في قوله تعالى ﴿غُثَاءً أَحْوَى﴾ سورة الأعلى أية: 5 ، فهي نعت.

[4] / ينظر اللسان مادة [ح، ض، ج، ر] 214/3.

[5] / البــيت من الطويل، وقائله: الفرز دق، قاله في وصف ضبع عظيمة البطن حتى كأنها حملت بتوأمين وقاربت ولادتها وزادت مدة حملها فعظم حنينها فثقلت فصارت تتكئ على مرفقيها من عِظم ثقلها.

والشاهد فيه: حِضْجر، حيث استعمل الجمع للواحد للمبالغة.

سُــمي المفــرد بالجمــع للمبالغة، وأما سراويل فعند سيبويه وكثير من النحويين أنه أعجمــي وقــع فــي كلام العرب موافق بناؤه بناء مالا ينصرف في معرفة ونكرة، فأجري مجرى ذلك[1]، وعند بعضهم هو جمع سرواله [2] قال:-

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ [3] [......................]

وإلى هذا القول مال المصنف .

قوله: (وَالتَّرْكِيبِ)

فرعية التركيب ظاهرة؛ لأن التركيب بعد الإفراد لا محالة، والتركيب المعتبر في منع الصرف ما ليس بإضافي ولا إسنادي، إذ الإضافة لكونها من خواص الاسم تدخل غير المنصرف في باب المنصرف؛ لأن عدم الانصراف لشبه الفعل فلا يصح أن يكون التركيب الإضافي سببا لمنع الصرف، والإسناد يتأتى في الجمل وهي مبنية، وغير المنصرف في المعربات، فلا يصلح ذلك أيضا سببا لمنع الصرف.

ينظر الكتاب 71/2، وأبي البقاء، محب الدين عبد الحميد بن الحسين بن عبدا لله المتوفى سنة 616 هـ اللباب في علـل البناء والإعراب، تحقيق:غازي مختار طليمات، دار الفكر دمشق، 1995، الطبعة الأولى، ص 1/ 504، رقم الشاهد 22.

[1] / ينظر الكتاب 229/3.

[2] / نســب بعض المحققين القول بأن السراويل جمع سرواله إلى المبرد في مقتضبه 345/3، والخزانة 233/1 ، والمبــرد تعــرّض إلى لفظ السروالة عدّة مرّات، وافق سيبويه في اثنين منها، ينظر المقتضب 326/3 ــ 345، ثم ذكر رأيا لبعض العرب الذين يعدون سرواله جمع سراويل، وهم يصرفونها على هذا، ثم لم يبين رأيه وَوِجْهتَه.

والذي عليه إجماع النحويين أنه اسم أعجمي وافق من كلم العرب مالا ينصرف، ينظر الكتاب 229/3 ، والمقتضب 326/3 ــ 345، والخزانة 233/1، وابن يعيش 64/1، والهمع 96/1، رقم الشاهد 23، وشرح الرضي ص151/1

[3] / البــيت من المتقارب، وقائله مجهول، والمعنى أن اللؤم غلب عليه حتى كاد يغطيه كسرواله فلم يعد يرق لحاله أي مستعطف أي عطوف .

والشــاهد فــيه : أن سرواله: جمعها سراويل عند بعض النحاة حيث نسب ابن يعيش 64/1، والسيرافي وصاحب الخزانة 233/1، والرضي 150/1، إلى المبرد هذا القول، وقد أنكر محقق المقتضب هذه النسبة، أنظر المقتضب 3/ 345 ــ 346.

والبيت بتمامه :ــ عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

ينظرالمقتضب 345/3، وابن يعيش 64/1، والرضي 150/1، والأشموني 247/2 .

وفي معدي كرب: ثلاثة أوجه:

أحـــدها:– أن تجعـــل الباء من: كَرِبَ حرف الإعراب، ولا تصرف الاسم التركيب والعلمية.

والثانـــي :– أن تضـــيف معْـــدي إلى كَرِب وتجعل الياء من معدي حرف إعراب وتترك صرف كرب أولا يترك صرفه، فقولك هذا [معد يكرب][1] بالفتح بمنزلة معدي سعاد.

ومعـــدي كـــربٍ بالتـــنوين بمنزلة معدي زيدٍ، وعلى هذا: بعلبكٍّ، ففيه أيضا جعل الاسمين بمنـــزلة واحـــدٍ نحو: هذا بعلبكُّ بجعل الكاف حرف إعراب، وبناء اللام على الفتح، وإضافة الأول إلـــى الثانـــي، نحـــو: هذا بعلبكٍّ بجعل اللام حرف إعراب وفتح الكاف أو جره، وهنا دقـــيقة: وهي أن هذه الإضافة لفظية لا معنويّة بمنزلة الإضافة في][2] غلام زيد، فإن زيدا فيه يـــدل علـــى غير ما يدل عليه الغلام، بخلاف بَكٍّ في: بعلبك بالإضافة؛ لأن: بكا، ليس باسم لشـــيء أضيف إليه: بعلا، وإنما هو من بعلٍ بمنزلة الراء من جعفرٍ فلا فصل في المعنى بين قـــولك: هـــذا بعلُ بَكٍّ بالإضافة، وبعلبكٌّ بدونها، فإن قلت فما فائدة هذه الإضافة ؟قلت: هي التنبيه على شدّة امتزاج المضاف بالمضاف إليه، وفرط اتحادهما، حيث جعلوا المضاف إليه اســـما لا يدل إلا على ما يدل عليه المضاف، وسيأتي أسرار ما ذكرنا من الوجوه في معدي كرب وأخواته من بعد إن شاء الله تعالى.

قوله: (**وَالْعُجْمَةُ فِي الأَعْلَامِ خَاصَّةً**)

العجمـــة ثانـــية للغـــتهم؛ لأنها طارئة عليها، والطارئ بعد المطروء عليه، وهي إما معرفِيَّه أو نكَرِيَّة.

والعجمـــة التي يعتد بها في منع الصرف: هي الأولى دون الثانية، فلذا امتنع نحو إبراهيم من الصـــرف عند العلمية، ولم يمتنع منه نحو: لجام[3] وفِرِ نْدٍ[4] عندها، والفرق أنهم يتصرّفون في

---

[1] / وردت في:ب، و:ج [معدي كرب].

[2] / بداية القوس في ص 49 ساقط من: ج أثبته من: أ، و: ب.

[3] /هو لجام الدابة المعروف، وسيبويه يرى أنه اسم أعجمي معرب، ينظر الكتاب 234/3.

[4] / الفرند: السيف، ينظر اللسان مادة [ف، ر، ن، د] ص252/10، وهو مصروف عند سيبويه، الكتاب234/3.

نحـــو لجـــام تصـــرّفهم في كلامهم العربية تارة بإدخال اللام كاللجام وأخرى بإدخال التنوين كلجام إدخالهم إيّاها في نحو: رجل وفرس. وثالثة باشتقاقهم ألا ترى إلى قوله[1]

هَلْ يَنْفَعُنِي حَلِفٌ سِخْتِيتُ   أَوْ فِضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كِبْرِيتٌ

فإنـــه اشـــتق سختيتا من السخت اشتقاقهم النجرير من النجر فصار نحو لجام كأنه من قبيل مـــالا عجمة فيه ، وقد مر غير مرّة أن الأصل لا يترك إلا بما هو ثابت من كل وجه ، فأما نحـــو إبـــراهيم فإنهم لا يتصرفون فيه تصرفهم في كلامهم فتكون عجميته ثابتة من كل وجه فيؤثر في منع الصرف، وهذا هو الفرق النيّر.

قوله: (وَالأَلِفُ وَالنُّونُ المُضَارِعَتَانِ لأَلِفَي التَّأْنِيثِ)

الألـــف والـــنون لا أصالة لهما في منع الصرف، فإنما مُنع الصرف بهما لمشابهتهما ألفي التانيث، وهي في فعلان فعلى من ثلاثة أوجه:

أحـــدهما:- أنهمـــا زائدتان، زيدتا معا كألفي التأنيث، ألا ترى أنه ليس في كلامهم سكْرٌ للمؤنث، ثم سكران للمذكر، كما أنه ليس حَمْرٌ للمذكر ثمّ حمراء للمؤنث، فإن قلت: من الجائـــز أن تكون سكْرى للمؤنث بالألف ثم يلحقه النون فيختص بالمذكر، قلت: لا يجوز أن ينـــتقل الاســـم بالزيادة من التأنيث إلى التذكير، إذ فيه مخالفة الأصل ، ونبذ للطريق المعبّد وراء الظهر.

فإن قلت: ما تقول في نحو: ثلاثة رجال، وثلاث نسوة ؟ قلت: هذا مما لا احتجاج فيه لك؛ لأنة رجالا قدمت على النسوة بالنظر إلى الإفراد فوجب تأنيث الرجال لكونها جمعا فأنث العـــدد لذلك، فقيل ثلاثة رجال، ثم لمّا انتهى الأمر إلى النسوة اتجهت لهم أوجه، إمّا تأنيث

---

[1] / البيت من الرجز، وقائله: رؤبة العجّاج، في قصيدة مطلعها :ـــ

يَارَبُّ إِنْ أَخْطَأْتُ أَوْ نَسِيتُ   فَأَنْتَ لاَ تَنسَى أَوْ تَمُوتُ

وهـــذا البـــيت الـــذي ذكره الشارح مركب من عجز بيت وصدر بيت، وورد في ديوانه ص26، مجموعة أشعار العرب، منشورات دار الآفاق ، بيروت ، الطبعة الثانية، 1400 / 1980م

فَقُلْتُ أَنْجُو النَّفْسَ إِذَا نَجِيتُ   هَلْ يَعْصِمُنِي حَلِفٌ سِخْتِيتٌ

أَوْ فِضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كِبْرِيتٌ   مِنْهُمْ وَمَنْ خَيْلٍ لَهَا صِيتٌ

والشـــاهد فيه: أنه اشتق سختيت النكرة من السخت، والسختيت الشديد، أي حلف كثير شديد، ينظر الديوان ص25، والخصائص 358/1، برواية هل ينجيني.

العـــدد على نحو: ثلاثة نسوة، أو زيادة تاء أخرى للفرق بين الذكور والإناث أوحد ف التاء أصلا لما [ذكرنا][1] من الفرق، فالأول: ممتنع؛ لما فيه من الإلباس المهروب عنه.

والثانـــي: أيضـــا ممتنع؛ لامتناع اجتماع علامتي التأنيث، فتعيّن الثالث، فعلم أن ليس فيما أوردت نقل الاسم بالزيادة من التأنيث إلى التنكير، بل الزيادة في الثلاثة للتأنيث، لكن لما أوجــبت الضـــرورة إسقاطها في المؤنّث، /23، أ/ صار مجيئها علما للتنكير وذهابها علما للتأنيث، فثبت أن سكران صيغة، وسكرى صيغة أخرى.

والوجه الثاني:- أن مؤنّث سكران من غير لفظه، كما أن مذكر حمراء كذلك.

والـــوجه الـــثالث:- أن التاء لا تدخل عليهما، لا يقال سكرانة ولا حمراءة، وأما ما لـــيس بفعـــلان فَعْلَى، فالمشابهة فيه من وجه واحد وهو أنهما زائدتان زيدتا معا، وذلك نحو [عـــثمان وعـــثمانة][2]، وســـعدان وســـعدانه، هذا في الأسماء، وفي الصفات نحو [عريان وعـــريانة]،[3] وندمان وندمانة، وإنما قلنا: أن المشابهة في هذا النحو من وجه واحد؛ لأن هذا النحو ليس مؤنثه من غير لفظه، ولا أن دخول التاء عليه ممتنع بل يدخل على الإطلاق كما رأيـــت فلم يبق إلا وجه واحد، فلا يمنع الصرف إلا عند العلمية لثبوت المشابهة إذ ذاك من وجهين:-

أحدهما:- أنهما زائدتان زيدتا معا.

والثاني:- امتناع دخول التاء؛ لأن الأعلام مبقاة على حالها لا يعتروها تغيير.

قوله: (إلاَّ إذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ فَصَرَفَ)

الاســـتثناء منصـــرف إلى أول الفصل، إنما جاز أن ينصرف مالا ينصرف لضرورة الوزن؛ لأن الشعر له حروف وحركات وسكنات محصورة لامساغ للزيادة فيها ولا للنقصان عنها، والناظم في محوكه[4] مسلوب الاختيار فله أن يميل إلى الأصل المرفوض وهو الصرف عند الاضطرار.

---

[1] / في : ب [ذكرت].

[2] / ساقط من: أ، أثبتها من: ب، وفي: ج [عثمن وعثمانه].

[3] / ساقط من: أ، أثبتها من: ب.

[4] / محوكه أي: منظومه، وفي اللسان "يحوك الشاعر حوكا ينسجه ويلائم بين أجزائه" مادة[ح،و،ك]398/3.

قوله: (وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ الكُوفِيُّونَ[1]) وهو قول عبّاس بن مر داس[2]

وَمَا كَانَ حِصنٌ وَلاَ حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ[3]

مَـنْعُ الصرف في مرداس وفيه العلمية لا غير؛ لأن /9، ج/ المر داس حَجَر يرمى بـه[فـي البئـر][4] ليعرف أفيها ماء أم لا، فعلم أن السبب الواحد مؤثّر في منع الصرف في الشعر، ورواية أصحابنا

[......................] يَفُوقان شَيْخِي فِي مَجْمَعِ[5]

فـلا يُبقي البيتُ حُجّةً، هذا وجه ذكر في قوله: ليس بثبت، أي ليس بحجة، وليس هذا الوجه للـرد قوي؛ لأن الرواية الأخرى وهو تفوقان مر داس صحيحة، منقولة في /19، ب/ الكتب الصحاح[6] وإن ثبتت رواية أخرى فلا تضر الأولى، إذ ليس بينهما تعارض، فإن قلت: ثبوت

---

[1] / ذهـب الكوفيون ومعهم بعض البصريين وهم أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان إلى أنـه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وهي المسألة السبعون من المسائل الخلافيّة بين البصريين والكوفيين، ينظر الإنصاف 493/2.

[2] / هـو العـباس بـن مر داس بن أبى عامر السلمي (أبو الهيثم) من مضر، شاعر فارس من سادات قومه، أمه الخنسـاء الشـاعرة أدرك الجاهليّة والإسلام وأسلم قبيل فتح مكّة ن وكان من المؤلفة قلوبهم، ويدعى فارس العبيد، وكان عربيا قحّا لم يسكن مكة ولا المدينة، وكان ممن ذم الخمر في الجاهليّة، توفي في خلافة عمر سنة: 18 هـ ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 218/1، والخزانة 152/1، والأعلام 39/4.

[3] / البـيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس، ومناسبته أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يوزع الغنائم في غـزوة حنين فأعطى عيينة بن حصن والأقرع بن حابس أكثر مما أعطاه فغضب العباس وقال مجموعة أبيات منها هذا البيت.

والشاهد فيه: قوله مرداس حيث منعه من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة وهي العلميّة، ينظر الإنصاف 499/2، و ابن يعيش 68/1، واللباب في علل البناء والإعراب 523/1، والرضي في الكافية 107/1ـ 155 .

[4] / سقط من: أ.

[5] / أراد بـذلك المبـرد، فقـد أورد البـيت بهذه الرواية، وقد أنكر عليه العلماء هذه الرواية، ينظر سر صناعة الإعراب 101/2، والإنصاف 500/2، واللباب في علل البناء والإعراب 524/1، وأثبت ابن هشام صاحب السيرة، أبو محمد بن عبد الملك في سيرة ابن هشام، تحقيق أ /أحمد شمس الدين، دار ومكتبة الهلال ، الطبعة الأولى 1998 ، هذه الرواية، تنظر السيرة ص 119/4 .

[6] / الكتب الصحاح: هي كتب الحديث التسعة، وما يطلق عليه بالصحاح صحيحي البخاري ومسلم .

رواية شيخي ينافي رواية مرداس إذ لو جاز مر داس لما ساغ العدول عنه إلى شيخي لكون الأول أقعد في المعنى وأدلُّ على المقصود، قلت: هذا ضعيف؛ لأن الشاعر الفصيح يعدل عن مثله لا لعدم الجواز، بل للاحتراز عن ارتكاب أمر جائزٍ فيه ضرورة، وإن أراد بقوله: ليس بحجـــة: أنه مردود؛ لأنه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء فهو مستقيم، وإنما لم يؤثر الســـبب الواحد،لافي المنثور عند الكل ولا في المنظوم عندنا، لما نبهناك عليه من السرِّ فيما سبق فَتَنَبَّه.

قوله: (لِبَقَائِهِ بِلاَ سَبَبٍ أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ)

لأن التأنـــيث في سعاد وقطام إنما اعتد به لكونه لا زما، واللزوم بالعلمية، فإذا زالت العلمـــية لـــم يـــبقَ للتأنيث فيهما اعتداد، فيبقى سعاد بلا سبب، وقطام على سبب واحد وهو العدل،

قوله: (إلاَّ نَحْوُ أَحْمَرَ)

أحمرُ يمتنع من الصرف قبل التسمية للوزن والصفة، وبعدها للوزن والعلميّة، فلو نُكِّر بعـــد التسمية فعند صاحب الكتاب ممتنع من الصرف ، وعند أبي الحسن لا يمنع لحجته أن الوصـــفية قد زالت بالتسمية والعلمية بالتنكير فلم يبق إلا الوزن،[1] والسبب الواحد غير مؤثر في منع الصرف، والحجة لصاحب الكتاب أن أحمر بالتنكير عاد إلى أصله الذي هو التنكير،

فالـــبخاري أ ورد القصـــة ولـــم يذكـــر البيت، ينظر البخاري، أبو عبدا لله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، المكتـــبة التوفيقية، تحقيق عماد زكي البار ودي، رقم الحديث 3344، ص 234/2، كتاب= =أحاديث الأنبياء، والحـــديث رقم 4351 كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد رضي الله عنهما إلى اليمن قبل حجة الوداع، ص 75/3.

أمّـــا صـــحيح مســـلم فذكر القصّة والبيت برواية: بدر، بدل حصن، ينظر صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم في الإسلام وتصبر من قوي إيمانه 424/1.

[1] / اخـــتلف فـــي هـــذه المسألة الأخفش وسيبويه، فسيبويه يرى أنه لا يصرف بعد التنكير والأخفش يرى صرفه، وحجته أن احمر لم ينصرف في أول وضعه للصفة ووزن الفعل، فلما سمي به زالت الصفة ودخله التعريف فصار كأحمر في أن منع الصرف لوزن الفعل والتعريف ، فلما نكّره أعاده إلى أصله الذي ثبت له من منع الصرف.

والأخفـــش يقول أنه يصرف؛ لأن الذي مَنَع من صرفه قبل التسمية الصفة ووزن الفعل، فلما سمي زالت الوصفية ، ينظـــر الكـــتاب192/3، والمقتصـــد في شرح الإيضاح 979/2، وابن يعيش70/1، وأيد ابن يعيش رأي الأخفش، والإيضاح 152/1.

فـيعود إلـيه منع الصرف، وإن كانت الوصفيّة زائلة ليجري على حكمه الأصلي وهو منع الصـرف، ألا تـراهم يصرفون أربعا في قولهم: مررت بنسوة أربع، مع تحقق السببين فيه وهمـا الوزن والوصفيّة ملاحظة إلى الأصل وهو الاسمية في أربع وعدم اعتداده بالعارض، فمـن اعتبـر العارض في أحمر، وهو العلمية المزيلة للوصفية لزمه أن يعتبر العارض في أربـع، في: مررت بنسوة أربع، فيمنع الصرف وإن [اعتبر][1] هنالك ولم يعتبر هنا خَبَطَ خَبْطَ عشـواء، وتحقـق فـي حقه ما يحكى عن أبي عثمان المازني من إلزام أبي الحسن في هذه المسألة لمسألة أربع[2].

والجـواب الثاني: أن التنكير يعيد إليه شيئا من الوصفية التي كان رفعها التسمية، ألا تـرى أنـك إذا قلت: مررت بزيد آخر، فقد جعلت في هذه الأسماء شركة تكاد تشبه ما في قولـنا رأيت الرجل ورجلا آخر فبهذا صار العلم المسلوب عنه العلمية مضاهيا للاسم المقيّد للمعنى.

والجواب الثالث: أن الصرف ومنعه من أحكام لفظيّة كالجمع وإدخال اللام، وقالوا في جمـع أحمـر بعد العلميّة: حُمُر، كما قالوا شيء أصفر، وقالوا أيضا الأحمر باللام كما قالوا الأصـفر، فلـولا اعتبار الوصفيّة في حق هذين الحكمين لامتنعا امتناع إدخال الألف واللام على أحمد وجمعه على حُمْدٍ فإنهم قالوا في جمعه أحامِد لا:حُمْدٌ، فعلم أنهم اعتبروا الوصفية الأصـلية فـي هذين الحكمين فيجب اعتبارهما في عدم الانصراف أيضا لأنه مثلهما، والذي يؤيد ما قلنا منعهم صرف: أَدْهَمْ، و: أَرْقَمْ، و: أَسْوَدْ، بعد خروجها عن الوصفيّة إلى الاسميّة، فإجماعهم على منع صرفها بعد غلبة الاسميّة عليها دليل واضح على صحة مذهب سيبويه[3].

---

[1] / في: ب [اعتبره].

[2] / نقـل محقق التخمير عن شرح الأندلسي أنه نقل عن حواشي المفصل أن المازني لقي الأخفش فقال له ما تقول فـي قـولهم مررت بنسوة أربع ؟ فقال أصرفه فقال له لماذا تصرفه وقد اجتمع فيه سببان من أسباب تسعة ؟ فقال أنظر إلى أصله لأن الأربع في الأصل منصرف إذ أصله أربعة فقال له فلم لا ترجع في الأصل إلى أحمر ؟ فتمنعه الصرف ؟ فانقطع ولم يجبه ، ينظر التخمير 223/1.

[3] / قال سيبويه " وأما أدهم إذا عنيت القيد ، والأسود إذا عنيت به الحية والأرقم إذا عنيت به الحية، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا في نكرة، لم تختلف في ذلك العرب " ينظر الكتاب 201/3.

فإن قلت: لو كانت الوصفيّة الأصلية يصح اعتبارها في منع الصرف لصحَّ اعتبارها، ولمنع نحو ضارب بعد التسمية به الصرف. واللازم منتف، قلت: إنما لم يصح اعتبارها مع العلميّة في منع الصرف لأداء اعتبارها إلى تقرير سببين متنافيين حكما واحدا وهو عدم الانصراف، وبيان التنافي أن الوصفيّة تقتضي الشركة في مفهوم الكلمة والعلميّة تأباها بخلاف الجمع وإدخال اللام فهما حكمان باعتبار الوصفية لا مشاركة للعلميّة معها فيها.

أمّا نحو أحمر فثبوت عدم انصرافه بعد التنكير لأنه لما زالت العلمية لم يبق مانع عن اعتبار الوصفية فيصح اعتبارها.

قوله: (لِمُقَاوَمَةِ السُّكُونِ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ)

الاسم الثلاثي لما سكن وسطه [خفّ][1] فصارت خفّة لفظه معادلة لثقل أحد السببين فينزل منزلة ما فيه إلا سبب واحد، وهذه /24، أ/ النكتة تنادي بصحّة ما قلت في ألف أطرقا [2] فتأمل؛[3] ولأن هذا النحو من الأسماء بسكون [أوسطها][4] خالف الفعل إذ ليس في الأفعال ساكن الأوسط، أمّا نحو: سرّ وقال فعلى التحريك تقديراً، فلما خالف الفعل بعُد عنه فضعُفت المشابهة بينه وبين الفعل، فلا يكون مؤثرا في منع الصرف.

قوله: (لَمْ تَتَلَفَّعْ)[5]

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / كلمة: أطرقا، التي تقدمت في الشاهد الذي مطلعه:ـ

عَلَى أَطرِقا بالِياتُ الخِيا   مِ إِلاَّ الثُمامُ وَإِلاَّ العِصِيُّ

[3] / قال في معرض حديثه على أطرقا في الشاهد الثالث للزمخشري " أرى أن معنى الضمير فيه أي في العلم: أطرقا، سُلب عند النقل لامتناع خطاب المكان بالإطراق، فخرج الضمير لكونه خلوا من معناه عن حد الكلمة وصار وجوده كعدمه حتّى صار العلم اطرق لا أطرقا "، ينظر شرحه للشاهد الثالث ص 15.

[4] / في: أ [أوسطه].

[5] / البيت من المنسرح، وقائله جرير، في ملحق ديوانه، تحقيق: نعمان طه، 1021/2، وقيل لعبدا لله بن قيس الرقيّات في ملحق ديوانه تحقيق: د محمد يوسف نجم، ص 187، وكذا ثبت في الموسوعة الشعريّة، البيت بتمامه:ـ

لَم تَتَلَفَّع بِفَضلِ مِئزَرِها   دَعدٌ وَلَم تُسقَ دَعدُ في العُلَبِ

تلفّــع بالــثوب اشتمل به، واللُّفاع ما [يُتفلّع][1] به كالقناع ما يُتَقنّعُ [به][2]، والعلب جمع علبة وهي محلب يكون من جلود يقول هذه المرأة حضرية ولا بدويّة.

قوله:(كَمَاهَ وَجُوْرَ)[3]

هما أسماء بلدتين من بلاد فارس.

قوله: (وَالتَّكَرُّرُ فِي نَحْوِ بُشْرَى) الخ

ألف التأنيث في بشرى علم التأنيث كالتّاء في طلحة، والكلمة تصاغ عليها فلا تنفصل عنها بحال، بخلاف التاء،[4] ألا ترى إلى ضارب وضاربة، وكريم وكريمة، فلمّا كانت الألف أقــوى حالا من التاء أقيمت مقام اثنين، فإن قلت: تاء طلحة لازمة قلت: نعم لكن بعد العلميّة لا قبلها، والهمزة في نحو صحراء منقلبة عن ألف التأنيث التي تراها في سكرى [وعطشى]؛[5] لأنهم لما زادوا ألفا قبلها للبناء التقى ساكنان فحركوا ألف التأنيث فانقلبت همزة[6] فإن قلت: لِمَ

والمعنى: أن دعد لم تتلفع أي لم تشتمل أي تلُفّ نفسها بالإزار كما تتأزر الإماء، ولم تشرب في العلب كما تشرب البدويّات.

الشـــاهد فيه: أنه أتى بالاسم العلم الساكن الوسط: دعد، مصروفا مرة وغير مصروفا أخرى؛ لأن الاسم العلم الساكن الوسط ينصرف ولا ينصرف، وهو من شواهد الكتا ب241/3، والخصائص 61/3ـ 316، والتخمير 225/1، وابن يعيش 70/1، والقطر 318، واللباب 508/1، وشرح الشذور 456، والأشموني 253/2، واللسان مادة [د، ع، د] 4/ 352، وهو في التاج مادة [د، ع، د] منسوب إلى جرير 347/2.

[1] / في: ج [ما يشتمل].

[2] / سقط من: أ.

[3] / ماه: اسم بلدة مثل ماه البصرة، والنسبة إليها ماهي وماوي، وتجمع على ما هات، ينظر معجم البلدان 48/5 ـ 49، ومعجم ما استعجم 117/6.

وجَوْر: مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخا، ينظر معجم البلدان 181/2

[4] / في :ج زيادة قوله:[في طلحة].

[5] / سقط من: ب.

[6] / القــول فــي إبدال الهمز: تبدل الهمز من خمسة أحرف وهي:ـ [الألف الواو والياء والهاء والعين] فإبدالها من الألــف يكــون إذا وقعت ألف التأنيث بعد ألف المد قلبت همزة كصحراء؛ لأن الكلمة بدون مد تصير صحراا الألف الأولــى للمــد والثانــية للتأنيث، فحذف الأولى يخل بالمعنى وحذف الثانية يخل بالتأنيث فانقلبت الهمزة الثانية لأن التغييــر والقلب يكون أكثر في الأطراف، لأنها أقرب إلى مخرج الألف منه إلى الراء، ينظر اللباب 287/2، وسر صناعة الإعراب 1/ 86 ـ87، بتصرف، وكتاب المقتصد987/2، - وإبدالها من الواو والياء: تبدل الهمزة من كل يـــاء أو واو متطرفة بعد ألف زائدة نحو رداء وكساء، والأصل فيه رداي من الرديّة وكساو من الكسوة، سواء أكان

لَمْ يحذفوا أحدهما؟ قلت: لأنهم زادوا الأول للبناء فحذفها بعد الإثبات صُنْعٌ كُلاً صُنْعِ،[1] وهو باطل، وأتوا بالثانية لمعنى، فحذفها لا محالة يَخِل بذلك المعنى وهو أيضا باطل.

فإن قلت: فلم لم يجعلوا الهمزة نفسها علما للتأنيث غير منقلبة عن الألف ؟

قلت: لأنهم قالوا في جمع صحراء صحاريّ، فلما صارت الألف الأولى إلى الياء لانكسار ما قبلها وهو الراء عادت الهمزة الأولى إلى الألف، وقلبت الألف إلى الياء لوقوع الياء قبلها، وأدغمت الأولى في الثانية، ولو كانت الياء الثانية في صحارى منقلبة عن الهمزة كما كانت الياء الثانية في خطيئة كذلك لظهرت الهمزة في شيء من هذا النحو، ولقيل: صحاريء، على مثال: صحا ريعٌ[2]، كما أن إثبات الهمزة في نحو: خطيئة سائغ شائع، فعلم أن الأصل للهمزة في التأنيث، ولا يهجس في قلبك أن الألف الأولى علم التأنيث؛[3] لأن علم التأنيث لا يقع حشوا.

تطرفهما ظاهرا أم مقدرا ، وتبدل الهمزة من كل واو وياء وقعت عينا لما يوازن فاعل وفاعلة من اسم معتل إلى فعل معتل العين نحو بائع وقائم

وتبدل الهمز أيضا من أول واوين صدرتا وليست الثانية مدّة فوعل ، ولا مبدلة من همزة كأواصل جمع واصلة وأصله وواصل .

وتبدل الهمز من كل واو مضمومة لا زمة غير مشدّدة كوجوه وأُقّتت فيقال أوجوه وأقتت، ينظر الهمع 465/3 ــ 466، وسر صناعة الإعراب 92/1 وما بعدها.

وإبدالها من الهاء يكون في مثل قولك ماء ، فأصله: موه، لجمعه على أمواه فقلبت الهاء ألفا وقلبت الواو همزة فصارت ماء كما ترى.

وأيضا قولك : آل، كقولنا: آل الله، أي أهل الله أبدلت الهاء همزة فصارت في التقدير: أ أل الله ، أي أهل الله ، فلما توالت الهمزتان ثقلت فأبدلت الهمزة هاء، ينظر سر صناعة الإعراب 98/1 ــ 99.

وتبدل الهمزة عينا كما في قول الطفيل :ــ

فَنَحنُ مَنَعنا يَومَ حِرسٍ نِساءَكُم   غَداةَ دَعانا عامِرٌ غَيرَ مُؤتَلي

أي: مؤتلي، ينظر سر صناعة الإعراب 209/1.

[1] / ينظر سر صناعة الإعراب 86/1، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح 987/2.

[2] / ينظر سر صناعة الإعراب 86/1، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح 988/2 .

[3] / في: ب [للتأنيث].

فإن قلت: فما بالهم يقولون الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث ومرادهم الألفان في نحو صحراء؟ قلت على طريقة التغليب [1] كالعمرين لأبي بكر [2] وعمر [3] والقمرين للشمس والقمـــر، أمّـــا نحـــو مســـاجد ومصابيح فالسبب فيه أيضا مكرر؛ لأنه جمع ليس على زنته واحد،الجمع سبب واحد ليس عليها واحد مع انه لا يعامل معاملة المفرد فلا يصغّر ولا يجمع كأنه جمع آخر، ونقول: الأصل في هذا الباب نحو: أكالب وأناعيم، فإنهما جمعا مرّتين فقيل: كلب وأكلب وأكالب، ونَعَم وأنعام وأناعم، فلمّا جمعها تكرر السبب فيها.

ونحو مساجد محمول على أكالب، ومصابيح على نحو: أناعيم للمشابهة من ثلاثة أوجه، من حـــيث الوزن، ومن حيث إن مساجد جمع كأكالب ومصابيح جمع كأناعيم ومن حيث أن كلا ممتنع أن يجمع مرّة أخرى[4].

---

[1] / حقيقـــته أن يجـــتمع شـــيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر، وينظر ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق/أحمد محمد شاكر،وعبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف ص400ـــ402.

[2] / هـــو أبو بكر الصديق:عتيق بن عثمان بن عامر بن عمر بن كعب القرشي التميمي، قيل إن أهله سموه عبدا لله فكان في الجاهلية يدعى عبدا لله بن أبي قحافة، وهي كنية أبيه، فسماه الرسول عتيقا عندما قال: أبو بكر عتيق من الـــنار، ثـــم سماه الرسول أبا بكر لأنه أول من آمن من الرجال حيث بكر بالإسلام، ثم سماه الصديق لأنه أول من صدّقه من خارج بيته، كانت ولادته سنة 51 ق ـــ هـــ، ووفاته سنة: 13 هـــ ، وينظر الذهبي / شمس الدين محمد بـــن أحمد المتوفى سنة: 748 هـــ، سير أعلام النبلاء، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1417، 1997 بيروت لبنان، 467/2 ـــ 468 ، وينظر الأعلام 236/4 .

[3] / هو عمر بن نفيل القريشي العدوي، أبو حفصة، ثاني الخلفاء الراشدين، وأول من لقب بأمير المؤمنين، أسلم قبل الهجـــرة بخمس سنين، قال ابن مسعود ما كنا أن نصلي في الكعبة حتى أسلم عمر، ولد سنة: 40 ق هـــ، واستشهد أواخـــر ذي الحجـــة سنة: 23 هـــ، وله من العمر ثلاث وستون سنة، ينظر سير أعلام النبلاء 509/2، الأعلام 5/ 204

فالعمـــران صـــارت علمـــا بالغلبة على أبي بكر الصديق وعمر بن الخطّاب، بحيث لو أضيفت إلى سُنّة وقيل: سنة العمرين، انصرف الذهن إلى سنة أبي بكر وعمر، ينظر الكتاب 104/2، والمقتضب 323/4، وإصلاح المنطق400 ـــ402.

[4] / ينظر اللباب في علل البناء والإعراب 503/1، وقطر الندى 52، والإيضاح في شرح المفصّل154/1.